



جامعة آل البيت
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية و آدابها

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر أصوات المدّ واللين في بناء الكلمة العربيّة

The Effect of Long Vowels and Semi-vowels on the Arabic Word Structure

إعداد الطالب

بشار حمود سيف الدين

إشراف الأستاذ الدكتور

زيد خليل القرّالة

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

(الفصل الصيفي)

2018-2017م



خاص بـ



<http://phonetics-acoustics.blogspot.com>

المقدمة :

شكلت أصوات المد واللين مادة أساسية في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة، وذلك يرجع إلى طبيعتها الصوتية ووظيفتها التصريفية، وما يكتنفها من إشكال متعلق بتصوير القدماء لها، فقد أدرك القدماء الفرق بين أصوات المد وأصوات اللين من الناحية الصوتية، إلا أنهم لم يأخذوا بهذا الفرق عند دراستهم التطبيقية على المستوى الصرفي، فتعاملوا مع هذه الأصوات المنتمية إلى مجموعتين مختلفتين على أنها مجموعة واحدة، وما ذلك بجهل منهم بطبيعة كل منهما إلا أنه نتيجة قصور الكتابة العربية - كأبي كتابة لغوية- عن مواكبة المنطوق من اللغات.

لقد جاء في الدراسات اللغوية القديمة أن الأصوات اللغوية تنقسم إلى قسمين رئيسيين، هما: الصَوَائِد (ويشمل الحروف الساكنة)، والصَوَائِل (ويشمل الحركات القصيرة والطويلة)، وأضافت الدراسات اللغوية الحديثة إلى هذين القسمين قسماً ثالثاً، هو أشباه الصوائت (ويشمل صوتي الواو والياء).

وكان قد تركز اهتمام علماء اللغة العربية القدماء على الحروف الصامتة أكثر من الحروف الصائتة، ولعل السبب هو طبيعة الكتابة العربية ورموزها المحدودة، والتي لم تكن تستعمل رموزاً خاصة بالحركات القصيرة، إلا أن القدماء قد تنبهوا إلى هذه المسألة إليها وعرفوا تميز الحركات القصيرة والطويلة من الصوائت، وأشباه الصوائت، وأشاروا إليه في كتبهم، إلا أن اشتراك صَوَائِل اللين (الواو والياء) مع صوتي المد (الضمة الطويلة - الكسرة الطويلة) في الرمز الكتابي تسبب بخلط - أحياناً - في تفسير التغيرات الصرفية في بناء الكلمات العربية المعتلة في مرحلة متأخرة، فالعربي كان قادراً بسليقته على التمييز بين الحروف المتشابهة الشكل كالباء والتاء والثاء دون الحاجة إلى نقط الإعجام، وكذلك الأمر بالنسبة لأصوات المد واللين فقد كانوا قادرين على التمييز بينهما دون لبس ولذلك لم يشعروا أنهم بحاجة إلى وضع رموز تفرق بينهما.

ولقد أدى التشابه في الرسم الكتابي والتقارب الصوتي بين أصوات المد وأصوات اللين إلى إصدار بعض الأحكام اللغوية المغلوطة، كما يمثل بناء المقطع الصوتي أهم أسباب التحولات الصوتية في أصوات المد واللين، وما كان اختلاف النحاة الأوائل في فهمهم لطبيعة هذه الأصوات إلا مدخلاً لخلافهم حول بعض المسائل المتصلة بهذه الأصوات،

كعلامات الإعراب الفرعية في المثنى والجمع والأسماء الستة، فلم يراعِ القدماء الفرق بين أصوات المد وأصوات اللين عند التطبيق على الرغم من إدراكهم النظري له.

إنّ من خصائص اللغة العربية امتلاكها عدداً كبيراً من المفردات، وهذا المخزون الكبير يرجع من تصرف هذه اللغة وتحويل الأصل الواحد إلى أبنية مختلفة لمعانٍ مقصودة، وهذا يقتضي تغييرات كثيرة تطرأ على الكلمة، وهنا تأخذ أصوات المد واللين دوراً مساعداً كما الحركات في الوصول إلى الصيغ النهائية دون الوقوع في محظورات نطقية -مقطعية- أو دلالية.

تعرض هذه الرسالة تعريفاً بأصوات العربية، وما لأصوات المد واللين من خصوصية، وكيفية التمييز بينهما، وبيان علاقة هذه الأصوات بالحركات، وخصائص البناء المقطعي للكلمة العربية والإشكاليات المقطعية في أصوات المد واللين، وأثرها في تغييرات بناء الكلمة العربية عند تصرّيفها، وتنطلق الدراسة في تحليل هذه التغييرات من الجانب الصوتي، وتقف على فهم القدماء لطبيعة هذه الأصوات والنتائج التي وصلوا إليها بناءً على هذا الفهم، فعلى الرغم من الجهد العظيم الذي بذلوه، والتراث القيم الذي تركوه لنا إلا أنهم كانوا يخلطون أحياناً بين أصوات المد وأصوات اللين، مما تسبب في اختلافات في تفسير الظاهرة اللغوية المدروسة، أو الاكتفاء بوصف هذه الظاهرة دون تقديم التفسير الدقيق لها. ومن أمثلة هذا الخلط لدى القدماء ما قدموه من تفسيرات للاعتلال الصوتي في نحو إسناد الفعل معتل اللام إلى واو الجماعة (يسعى +ون) بحذف الألف للالتقاء الساكنين. وفي حقيقة الأمر الألف ليست ساكنة لأنها حركة طويلة فكيف تكون الحركة ساكنة؟ والواو هنا واو لين وليست واو مد.

إن أصوات المد واللين تتسم بالخفة والمرونة لاتساع مخرجها وخروجها من الفم دون عائق أو اعتراض لهواء الصوت، إذ يتغير موقعها داخل الكلمة مرة فيسمى بالقلب المكاني، وقد يحل صوت من هذه الأصوات مكان الآخر في ظاهر الأمر - فيسمى في اصطلاح القدماء إعلال قلب. ولرصد تقلبات أصوات المد واللين في بناء الكلمة وأثر ذلك في المعنى تطلب البحث العودة إلى مصادر ومراجع قديمة وحديثة، ولأنّ الدرس اللغوي يقوم على مستويات أربعة: الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، أردنا لهذا البحث أن يتتبع أصوات المد واللين في هذه المستويات، وأن يقف على أهم القضايا والإشكاليات التي تمثلها في اللغة العربية بمختلف مستوياتها.

وينطلق البحث من الدراسات السابقة والموازاة لموضوع أصوات المد واللين عند القدماء والمحدثين، ليكون البحث خطوة تضاف إلى خطوات السابقين نحو فهم بناء الكلمة العربية وتصريفاتها، وسعيًا لاستكمال البحث في أثر أصوات المد واللين على وجه الخصوص في بناء الكلمة العربية، وتفسير التحولات الصوتية على أسس علمية، آخذة بعين الاعتبار الفرق الدقيق بين المد واللين، ولعلها تكون-فيما يسعى الباحث- تطبيقاً عملياً لنظريات علم اللغة الحديث والتي تنص على تكامل المستويات اللغوية، وضرورة تطبيق النتائج العلمية في المستوى الصوتي في ميدان علم النحو.

ومن هذه الدراسات: كتاب (في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية) للدكتور غالب المطلبي، إذ تحدث عن أصوات المد في اللغة العربية، وخصائصها الصوتية، ووظائفها اللغوية، وسلوكها عبر الأطوار التاريخية في اللغات السامية واللهجات العربية القديمة وصولاً إلى اللغة العربية الموحدة، ودورها في تشكي النظام المقطعي العربي، ووظائفها الصرفية والنحوية. وكتاب (المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي) للدكتور عبد الصبور شاهين، إذ يمثل هذا الكتاب محاولة لوضع منهج جديد للصرف العربي تتكامل فيه مستويات الدرس اللغوي، يبدأ من الأصوات، ومنها إلى الصيغ، ثم إلى التراكيب، ويقوم على أساس علمي يعالج الخلل الذي شاب الدراسات القديمة من خلط بين أصوات المد وأصوات اللين. وكتاب (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) للدكتور الطيب البكوش، فقد حدد فيه ثلاثة أنواع من التغيرات الطارئة على صيغة من الصيغ الصرفية: تغير صرفي بحت يتعلق أساساً بالاشتقاق (تصرف الأسماء والأفعال)، وتغير صرفي-صوتي يتعلق بتأثير التغير الصوتي في بنية الصيغة صرفياً (وهو مجال هذه الدراسة)، وتغير صوتي بحت يتعلق بتعامل الأصوات (ازتهر- ازدهر). وتطرق في هذا الكتاب إلى المفاهيم والمصطلحات التي وضعها القدماء وقدم مقترحات لاستبدال بعض المصطلحات التي قد تُلبس على المتعلم، كما قام بعمل إحصائي لتغيرات بنية الفعل الصحيح والمعتل للوقوف على أنواع هذه التغيرات وأسبابها وحدودها ودرجاتها.

وتتبع أهمية الدراسة من مكانة أصوات المد واللين جزأين مهمين من أصوات اللغة العربية، إذ تعتري أصوات المد واللين تغيرات كثيرة في اللغة العربية قلباً ونقلاً وحذفاً-كما

يرى القدماء-، كما تمثل أصوات المد واللين مدخلا هاما لتعلم اللغة العربية على اختلاف أعمار المتعلمين ومستوياتهم، إضافة إلى دراسة أصوات المد واللين باللهجات العربية الفصيحة وطرق تلاوة القرآن الكريم. ويمثل فهم أصوات المد واللين ووظائفها عاملاً مهماً في تفسير بعض الظواهر اللغوية التي توقف فيها العلماء عند الوصف، بهدف النظر في الظواهر الصوتية المتعلقة بالأفعال والأسماء المعتلة بناء على التمايز بين أصوات المد واللين.

ويقوم البحث على ثلاثة فصول تتناول أثر هذه الأصوات في بناء الكلمة، ففي الفصل الأول تتبع لأثر أصوات المد واللين في تغيرات بنية الفعل عند تصريفه وإسناده وتوكيده، إذ تطرأ على بنية الأفعال تغيرات مختلفة، وبخاصة الأفعال المعتلة، ونلاحظ تناوباً بين أصوات المد واللين في الوظائف الصوتية والصرفية والدالية، وبذلك يكون لها أثر واضح في الوصول إلى الصيغ النهائية لهذه الأفعال بعيداً عن المحظورات الصوتية والمقطعية. وكذلك الأمر عند إسناد الأفعال الصحيحة والمعتلة إلى الضمائر المتصلة، نحو إسناد الفعل سعى إلى ألف الاثنين، فتلتقي ألفان وهذا مرفوض مقطعياً، فيكون التناوب الوظيفي بين أصوات المد وأصوات اللين حاضراً لتجنب هذا التتابع المرفوض. وفي الفصل الثاني تتبع أثرها في تغيرات بنية الأسماء المعتلة (المقصورة والمنقوصة والممدودة)، وبخاصة عند التثنية والجمع، نحو مصطفى مصطفىان ومصطفيين، ومصطفون ومصطفين. ويتناول الفصل الثالث أثر هذه الأصوات في توجيه العلماء القدامى للظاهرة النحوية المتعلقة بحرف الإعراب، وعلامات الإعراب الفرعية كالأسماء الستة، وإعراب المثني والجمع، وإعراب الاسم المنقوص والاسم المقصور.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التفسيري، فلا تكتفي بوصف الظاهرة اللغوية المتمثلة في تغيرات بناء الكلمة، بل تسعى لتفسيرها وتعليلها استناداً إلى نتائج الدراسات العلمية في مجالي علم الأصوات وعلم الصرف وفق الخطوات الآتية :

1- تحديد طبيعة أصوات المد واللين من وجهة نظر علمية صوتية، واستقراء نماذج من الألفاظ العربية المعتلة أسماءً وأفعالاً.

2- رصد التغيرات في بناء هذه الألفاظ وموقع أصوات المد واللين من هذه التغيرات .

3- تفسير تغيرات بناء الكلمات في ضوء علم الأصوات الحديث، اعتماداً على قوانين البناء المقطعي للكلمات في اللغة العربية مع الاستعانة بالكتابة الصوتية.

4- توضيح أثر هذه الأصوات في الخلاف النحوي، ومناقشة آراء القدماء والمحدثين حول هذه الأصوات .

وقد هدفت الدراسة إلى إظهار مميزات هذه الأصوات وطبيعتها الخاصة ومكانتها في اللغة العربية، ومعرفة الطبيعة الصوتية لها بغية تيسير تعلم اللغة العربية وصرفها، وتفسير التغيرات المختلفة الطارئة على بناء الكلمة ودور هذه الأصوات في الوصول إلى الصيغ النهائية، والكشف عن دور هذه الأصوات في التحولات الصوتية من خلال تصريف الأسماء والأفعال، كما تسلط الضوء على ما أثارته هذه الأصوات من خلاف بين القدماء في بعض المسائل النحوية، بهدف إعادة توجيه المسائل النحوية المتعلقة بعلامات الإعراب الفرعية بناء على التحليلات الصوتية.

واستفاد الباحث من عدد من الدراسات السابقة والموازية التي تناولت التغيرات الصوتية في أبنية الكلمة العربية، أو تناولت أصوات المد واللين وما لها من أثر صوتي أو صرفي أو دلالي، وكل هذا بعد استقصاء جملة من آراء القدماء والمحدثين في المسائل المطروحة في فصول الرسالة.

إن هذه الرسالة ما هي إلا محاولة بحثية ومساهمة علمية في المجال الصوتي والصرفي للغة العربية، وتكملة للدراسات السابقة التي أفاد منها الباحث في إعداد رسالته، وما قدمه من تطبيقات ونتائج لا تجعله يدعي اكتمال البحث أو الوصول إلى الحقيقة الكاملة، بل هي خطوة في طريق العلم ينتفع بها صاحبها ويرجو الله أن يكون فيها النفع لإخوانه أيضاً من طلبة العلم.

ولا أجد ختاماً خيراً من مقولة القاضي الفاضل: "إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتاباً إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا مكان هذا لكان أحسن، ولو زيدَ ذاك لكان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ ذاك لكان أجمل..."^١

^١ عبد الرحيم البيساني المتوفى 659هـ.

التمهيد

أولاً- مصطلح الصوت اللغوي:

إن من أولى خطوات الدراسة العلمية الحديثة وأهمها تحديد المصطلحات المستخدمة فيها، وقد عرض عدد من العلماء والدارسين لتعريفات توضح المقصود بالصوت اللغوي، ومن تعريفات القدماء للصوت اللغوي أو الحرف كما يسمونه أحياناً تعريف ابن جني، فقد وصفه بأنه: "عَرَضٌ يخرج مع النَّفْسِ مُسْتَطِيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفَتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها وفي تعريف ابن جني ملاحظة دقيقة جداً إذ ربط مصطلح الصوت اللغوي بالحرف في حالة اعتراض مجرى الهواء، أي أن كل صوت لغوي يتعرض لاعتراض الهواء يصدق أن نسميه حرفاً، أما ما لم يحدث معه اعتراض كأصوات المد واللين كما سيأتي في هذه الدراسة فإن لا يصدق عليه التسمية بالحرف. كما يُفهم من كلام ابن جني أن مصطلح الصوت أعم من الحرف فكل حرف هو صوت لغوي ولكن ليس كل صوت لغوي نسميه حرفاً. فالحركات القصيرة (الضمة والفتحة والكسرة) هي أصوات لغوية لكن لم يسمها أحد من القدماء حرفاً. كما عرفه ابن سينا الحرف في رسالته (أسباب حدوث الحرف) بأنه: "هيئة للصوت عارضة له يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزاً في المسموع"^١.

ومن المحدثين من يذكر عدداً من المصطلحات المتعلقة بالأصوات، ويميّز بينها بتعريفات توضح كل واحد منها، ويفرقون بين الصوت اللغوي والحرف، يقول مناف مهدي محمد: "فالصوت عندهم هو الذي نسمعه ونحسه، والحرف هو الرمز الكتابي الذي يعبر عن صوت معين^٢. إلا هذا الكلام يحتاج لإعادة نظر لأن ارتباط مصطلح الحرف بالرمز الكتابي ليس مما اصطلح عليه العلماء بل مما شاع عند الناس بالاستعمال والتلقين في المناهج المدرسية، وليس بالضرورة أن يعني هذا اتفاق العلماء المحدثين على أن الحرف الصوتي هو الرمز الكتابي، ومع هذا فقد اصطلح العلماء المحدثون على تعريف الصوت

^١ ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيان، يحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1983م، ص60

^٢ محمد، مناف مهدي: علم الأصوات اللغوية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1998م، ص113

اللغوي بأنه:"الأثر السمعي الذي يصدر طواعية عن تلك الأعضاء التي يطلق عليها اسم (جهاز النطق)"^١.

كما حدد الدكتور كمال بشر ثلاثة من المصطلحات التي يجب التفريق بينها وبين مدلولاتها؛ تجنباً للخلط والاضطراب الذي قد يقع فيهما بعض الباحثين. هذه الأنواع الثلاثة هي: الرموز والأصوات والأسماء:"فالرموز: هي العلامات الكتابية التي تستخدم في اللغة المعينة للدلالة على أصوات معينة. والأصوات: هي الآثار السمعية التي تصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزاً أعضاء النطق. أما الأسماء: فهي ألفاظ وكلمات يستخدمها أصحاب اللغة المعينة لإطلاقها على أصوات معينة وعلى رموز تستخدم في تصوير هذه الأصوات كتابة"^٢.

ويحدد العلماء المقصود ببناء الكلمة العربية في المنظور الصرفي، فالبناء من وجهة نظرهم هو:"هيئة الكلمة الملحوظة من حركة وسكون، وعدد حروف، وترتيب. والكلمة لفظ مفرد وضعه الواضع ليذل على معنى، بحيث متى ذكر ذلك اللفظ فهم منه ذلك المعنى"^٣.

ثانياً- عِدَّةُ أصوات العربية عند القدماء والمحدثين:

إن من أهم ملامح الدراسة الصوتية العربية عند القدماء أنها تركزت على وصف الظواهر اللغوية المختلفة، والوقوف غالباً عند هذا الوصف، ولعل هذا تبرره طبيعة الحال في بداية أية دراسة علمية، وإن اعتماد القدماء على المنهج الوصفي، قد أفضى بهم إلى وصف العربية، وجهازها المصوت، وظواهر التأثير والتأثير وسواها وقادهم إلى كثير من النتائج النافعة، كما اهتم القدماء بدراسة الأصوات اللغوية (بالتركيز على الحروف المكتوبة) فتحدثوا عن عددها، وحددوا مخارجها، وبينوا صفاتها، وما يتميز به بعضها من بعض، فقد جاء في مقدمة كتاب العين للخليل:"في العربية تسعة وعشرون حرفاً: منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومدارج، وأربعة حروف جوف، وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة. وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا في مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم

^١ العطية، خليل إبراهيم، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الحافظ، بغداد 1983م، ص6

^٢ بشر، كمال: دراسات في علم اللغة، دار المعارف بمصر، ط 1986م، ص 76

^٣ الحملاوي، أحمد: شذو العرف في فن الصرف، دار الكتب، بيروت، ص 18

يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف" ^١. فنجد في كلام الخليل وصفاً للحروف الثلاثة الألف والواو والياء بأنها هوائية، فهو بذلك يقصد أصوات المد ولا يشير إلى صوتي اللين الواو والياء، ولعل هذا التجاهل جاء بناءً على الصورة الكتابية لا الطبيعة الصوتية، أو بتأثير من النظرة الصرفية لهذه الحروف التي تسمى (العله)، فهو يجعلها في زمرة واحدة مع الهمزة، كما يمكن أن يكون لمنهج الخليل الذي ابتدعه في ترتيب معجمه العين أثر في هذا.

كما تحدث سيبويه في باب الإدغام عن حروف اللغة العربية، وحدد عددها ومخارجها وصفاتها. يقول: "أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو" ^٢. فسيبويه يرى رأي الخليل في عدد حروف العربية وإن اختلف معه في تحديد مخارج بعضها. وقد أضاف سيبويه ستة حروف أخرى وصفها بالمستحسنة في قراءة القرآن الكريم وقرض الشعر، وهي فروع أصلها من الحروف التسعة والعشرين السابقة. ثم أضاف ثمانية حروف غير مستحسنة لا في قراءة القرآن الكريم، ولا قرض الشعر، ولا تكثر في لغة العرب المحتج بلغتهم. وهي: "الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء" ^٣. والذي يعنينا هنا أن سيبويه اهتم بتتبع المخارج لهذه الأصوات، ولم يذكر الفرق بين الياء والواو في حالة المد، والياء والواو في غير المد، مع أنه اتجه لذكر أصوات فرعية تتعلق ببعض اللهجات العربية القليلة الانتشار أو النادرة.

أما ابن جني ففي كتابه سر صناعة الإعراب يقول: "اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً، فأولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم" ^٤. فهو يلتزم قول من سبقه في ذلك، بل ويؤكد بأن هذا رأي العلماء كافة. إلا أن

^١ الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس ج 1 ص 57

^٢ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط 3، 2006م، ج 4، ص 431

^٣ المرجع السابق، ج 4، ص 432

^٤ ابن جني: سر صناعة الإعراب تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2007م ص 19

المبرد في كتابه المقتضب يميز بين الصوت المنطوق والرمز المكتوب صراحة، إذ يقول: "اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمانية وعشرون لها صور"^١. ويفهم من كلام المبرد أن بعض الأصوات اللغوية لم تفرد لها رموز كتابية لأنها تمثل ألفونات لهجية تختلف من منطقة إلى أخرى أو من قبيلة إلى أخرى. والمستفاد من سرد الأقوال السابقة في عدد حروف العربية ومخارجها عند القدماء التنبيه على عدم التزامهم بالفرق بين (الواو والياء) المديتين وغير المديتين، مع علمهم بوجود هذا الفرق، والاختلاف في النطق وإشارة بعضهم إليه. فابن جني يقول: "وقد كان يجب على أصحابنا إذا ذكروا فروع الحروف، نحو: ألف الإمالة وألف التفخيم وهمزة بين بين، أن يذكروا أيضاً الياء في نحو: قيل وبيع، والواو في نحو مذعور وابن بُور. على أنه قد يمكن الفصل بين الياء والواو، وبين الألف بأنها لا بد أن تكون تابعة، وأنهما لا تتبعان ما قبلهما"^٢. ففي كلام ابن جني إشارة مهمة إلى الفرق بين أصوات المد وأصوات اللين، كما نجد ابن سينا في كتابه أسباب حدوث الحرف، يميز بين هذه الأصوات المختلفة، فهو يجعل حروف الهجاء واحداً وثلاثين حرفاً، باعتبار التمييز بين الواو والياء حرفين صامتتين، والواو والياء حرفين صائنتين، فيقول: "وأما الواو الصامته فإنها تحدث حيث تحدث الفاء، ولكن بضغط وحفز للهواء ضعيف لا يبلغ أن يمانعه في انضغاطه سطح الشفة. وأما الياء الصامته فإنها تحدث حيث تحدث السين والزاي، ولكن بضغط وحفز للهواء ضعيف لا يبلغ أن يحدث صغيراً"^٣. فهو يصف أصوات اللين (الواو والياء) بالصامته ويحدد مخارجها وطريقة مرور الهواء أثناء نطقها، أما أصوات المد الثلاثة الألف والواو والياء، فيقول فيها: "وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء سلساً غير مزاحم، وأما الواو المصوتة وأختها الضمة، فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضيق للمخرج وميل به سلس إلى فوق. وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضيق للمخرج وميل به سلس إلى أسفل"^٤. وكلام ابن

^١ المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيم، مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1994م، ج 1، ص 328

^٢ ابن جني: سر صناعة الإعراب تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2007م ص 19، ص 70

^٣ ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيان، يحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1983م، ص 84

^٤ المرجع السابق، ص 85.

سينا عن هذه الأصوات قريب من نتائج المحدثين في ذلك، والتي أثبتتها الأجهزة الحديثة، فقد جعل هذه الأصوات المختلفة في مواقعها الصحيحة وإن تشابهت في الرمز الكتابي. وواقع الأمر أن القدماء تعاملوا مع الرموز الكتابية المستخدمة لدى العرب، والتي لا تضع لأصوات اللين رموزاً تميزها، بل كانت تعتمد على سليقة المستمع أو القارئ وذكائه لفهم المقصود دون الحاجة لتمييز كتابي، وقد يكون التقارب المخرجي بين أصوات المد واللين والشبه الكبير بينهما جعل العربية تجمعهما في رموز كتابية مشتركة، واعتمد القدماء الجانب اللغوي المكتوب منطلقاً في دراستهم اللغوية المتعلقة بهذه الأصوات، إذ لم يكن واردا لديهم ضرورة استحداث رموز كتابية للفصل بين المجموعتين مع إدراكهم لحقيقة الاختلاف النطقي لكل منهما، بل نجدهم انطلقوا من الرموز المكتوبة لتحديد الأصوات اللغوية وتسميتها. ويبرر الدكتور تمام حسان هذا الخلط الذي ظهر عند القدماء بقوله: "وحيث تصدوا لتحليل الأصوات العربية، كان بين أيديهم نظام صوتي كامل معروف ومشهور للغة العربية، وكانت الحروف التي يشتمل عليها هذا النظام قد جرى تطويعها للكتابة منذ زمن طويل، فكان لكل حرف منها رمز كتابي يدل على الحرف في عمومها، دون النظر إلى ما يندرج تحته من أصوات"¹. ونعتقد أن الأمر بالنسبة لهم لم يكن بهذه الصعوبة للتفريق بين المد واللين كتابياً فهم يستطيعون التمييز بين الحروف المتشابهة كتابية قبل استخدام نقط الإعجام.

أما المحدثون فقد أفادوا من التطور العلمي والأجهزة الحديثة لدراسة جهاز النطق، وتحديد الأحياز والمواضع والصفات، لكنهم لا يجمعون على استخدام المصطلحات الخاصة بهذه الأصوات، وإن كانوا يجمعون على جعلها في مجموعات ثلاث، فنجد تسميات تختلف من عالم إلى آخر، وهذا مما يجب التنبيه إليه أثناء الاطلاع على هذه الدراسات، ومما يميز الدراسات اللغوية الحديثة أنها انطلقت من الأصوات لتحديد الحروف وتبويبها وتسميتها، وهذه الطريقة أمثل وأدق.

ويقسم المحدثون الأصوات اللغوية إلى قسمين رئيسيين: هما (الصوامت وتشمل ستة وعشرين حرفاً) و(الصوائت وهي الحركات القصيرة الثلاث ومدودها)، يقول الدكتور كمال بشر: "ينبغي التقسيم إلى هذين القسمين على طبيعة الأصوات وخواصها، بتركيز الاهتمام في ذلك على خاصيتين مهمتين، وهما: أوضاع الأوتار الصوتية، وطريقة مرور الهواء من

¹ حسان. تمام: اللغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985م، ص51

الحلق واللفم أو الأنف" ^١. ثم أضاف المحدثون قسماً ثالثاً يسمى (أشباه الصوائت وهو يشمل في اللغة العربية صوتَي الواو والياء) في غير حالة المد، إذ تجتمع فيهما بعضاً من صفات الصوائت كالجهر والمخرج، وبعض صفات الصوامت، وهذان الصوتان هما ما اصطلح بعض المحدثين على تسميتها بأصوات اللين. يقول الدكتور كمال بشر: "والحقيقة أن هذه الأصوات تقترب من الحركات في صفاتها، ولكنها في التركيب الصوتي للغة تسلك مسلك الأصوات الصامتة، ومن هنا جاءت تسميتها بأنصاف الحركات" ^٢.

وهذا التقسيم الذي تبناه المحدثون ليس بجديد، فقد نصت عليه الدراسات اللغوية القديمة الهندية واليونانية على السواء، وهنا تجدر الإشارة إلى أن "اليونان والهنود جميعاً قد عرّفوا الصامت بأنه الصوت الذي لا يتأتى نطقه دون صائت، أي أنه غير مستقل بل معتمد على غيره، وعرّفوا الصائت بأنه الصوت الذي يمكن نطقه وحده، فهو مستقل...". ^٣

ثالثاً- الحركات والمدود عند القدماء والمحدثين:

لم يتطرق القدماء إلى الحركات بوصفها أصواتاً تقوم بدور رئيس في البنى الصرفية، وإنما كان الاهتمام منصباً على الحركات من الناحية الإعرابية، والمتتبع لكتب التراث اللغوي يلاحظ أن مصطلح الحركات لم يذكر في بدايات الدرس اللغوي، ويبدو أن النطق القرآني كان له الأثر الأكبر في ولادة الحركات، والاهتمام بها، علاوة على ظهور اللحن في السنة بعض الناطقين بالعربية ^٤. وكانت بداية ظهور الحركات في الخط العربي مع أبي الأسود الدؤلي، وأشار إليها في الدراسة اللغوية الخليل وسيبويه الذي ذكرها

صراحة: "أحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين" ^٥. وقد تحدث القدماء عن أصوات المد باعتبار صورتها الكتابية الألف والواو والياء، وموضع مخرجها الصوتية وطريقة نطقها، ويشير محمود عكاشة إلى أن "مفهوم اللغويين القدامى عن الحركات لا يختلف عن مفهوم علماء الأصوات المحدثين، فهم يرون أن الصفة المميزة لنطق الحركات تقوم على

^١ بشر. كمال محمد: علم اللغة العام، دار المعارف بمصر، ط1، 1986م، ص74

^٢ المرجع السابق، ص134

^٣ السعران، محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص89

^٤ انظر: شواهنة، سعيد: الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، العدد

2009/16، ص188

^٥ سيبويه: الكتاب، ج4، ص437

شكل ممر الهواء المفتوح فيما فوق الحَنجَرة، وعلى هذا الأساس عرّفوا الحركات بأنها: صوت مجهور لا يُسمع عند إنتاجه احتكاك أو انفجار فلا يعترضه شيء" ^١. وهي عند الخليل الهوائية أو الجوف أي إن أبرز صفاتها أنها لا تنتسب إلى مخرج معين من مخارج الحروف الأخرى، وترتبط بخروج الهواء دون عائق يذكر. "قال الخليل: والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد، لأنها لا يتعلق بها شيء، فنسب كل حرف إلى مدرجته وموضعه الذي يبدأ منه" ^٢.

أما سيبويه فيضعها تحت صنفين هما الحروف اللينة وهما الواو والياء لاتساع مخرجهما أكثر من غيرهما من الحروف الصامتة، والحروف الهاوية وهي الألف التي يتسع مخرجها أكثر من اتساع الواو والياء. فيقول: " وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً: الألف ثم الواو والياء" ^٣. ويشير الدكتور زيد القرالة إلى أن مصطلح الحركات يختفي عند الخليل وسيبويه في معالجتهم للأبواب الصوتية وعرضها، أما في الأبواب النحوية والصرفية فإن هذا المصطلح يرد أثناء العرض والتفصيل في تلك الأبواب. ^٤

وفي حديث المبرد عن مخارج الحروف في باب الإدغام من كتاب المقتضب جعل الألف مع الهمزة والهاء من مخرج الحلق، فهي هاوية هناك على حد وصفه، والياء مخرجها أقرب الحروف إلى مخرج الجيم، ومخرج الواو من الشفة ^٥.

وتحدث ابن جني عن المواضع النطقية للحركات من خلال الأعضاء العاملة في إنتاجها. يقول: "والحروف التي اتسعت مخرجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف... فنجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فنجد معها الأضراس سفلاً وعلواً قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته،

^١ عكاشة، محمود: أصوات اللغة، مكتبة دار المعرفة، القاهرة، ط2، 2007م، ص59

^٢ الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، ج1، ص58.

^٣ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج4، ص436.

^٤ انظر: القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، عالم الكتب الحديث، اردن، ط2004، ص6

^٥ انظر، المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1994، ج1، ص329

وتفاجّ الحنك عن ظهر اللسان...وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت"^١.

وقد ورد مثل هذا القول عند الأستراباذي إذ يقول:"وإنما كان الاتساع للألف أكثر لأنك تضم شفتيك للواو فيتضيّق للمخرج، وترفع لسانك قبل الحنك للياء، وأما الألف فلا تعمل له شيئاً من هذا بل تفرج المخرج فأوسعهن مخرجا الألف، ثم الياء ثم الواو"^٢.

ويفرق ابن عصفور بين الواو والياء من جهة، وبين الألف من جهة أخرى من ناحية تيار الهواء المنتج لهذه الأصوات، فيقول:"أما الياء والواو فلأن مخرجهما اتسع لهواء الصوت فجرى لذلك الصوت بعض الجري، وأما الألف فلأن مخرجهما اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وليس في الألف شيء من ذلك"^٣.

كما تعرض ابن يعيش إلى هذه الأصوات فيقول:"والهاوي الألف، ويقال له الجرسي؛ لأنه صوت لا معتمد له في الحلق. والجرس الصوت، وهو حرف اتسع مخرجه لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الواو والياء، لأنك تضم شفتيك في الواو، وترفع لسانك إلى الحنك في الياء، وأما الألف فتجد الفم والحلق منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط ولا حصر"^٤.

وقد تنبه القدماء للعلاقة بين الحركات(المد القصيرة) والألف والواو والياء(المد الطويلة) وأشاروا إلى ذلك في غير موضع فيقول ابن جني في ذلك "كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة"^٥.

ويقول ابن سينا أثناء حديثه عن أصوات المد الطويلة والتي يسميها بالحروف المصوتة "ولكني أعلم يقينا أن الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأن

^١ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 21

^٢ الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م، ج 3، ص 261

^٣ ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأفق الجديد، بيروت ط 3، ص 674.

^٤ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي الموصلي: شرح المفصل للزمخشري، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001م، ج 5، ص 525

^٥ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 33

الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف. وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمة، والياء المصوتة إلى الكسرة".^١

و يرى بعض الدارسين أن القدماء لم يهتموا بالحركات بقدر اهتمامهم بالصوامت، فالحركات لم تكن محوراً رئيساً في الدراسات اللغوية القديمة، وإنما كان الاهتمام منصباً على الحروف (الصوامت)، ولم يظهر مصطلح الحركات ضمن دراسة مفردة ومفصلة في المراحل الأولى، بل جاء ضمن الحديث عن الجوانب النحوية، ولم يطلق القدماء على الحركات الطويلة اسم حركات وإنما عولجت ضمن الأصوات الصامتة، ونجد المعالجة من قبل القدماء لهذه الأصوات (الحركات الطويلة) أكثر من الاهتمام بالحركات القصيرة وذلك لأنها تدخل في بناء الكلمة أو الهيكل الرئيس في نظرهم.^٢

تمثل أصوات المد (الصوائت) جزءاً هاماً من أصوات اللغات البشرية، فهي تؤدي دوراً مهماً في النطق والتألف بين أصوات هذه اللغات، وهذا دور تنبه إليه العلماء منذ القديم، مما حدا بعلماء اللغات المحدثين بالتركيز على الأصوات الصائتة، فتناولوها بالدراسة والبحث لمعرفة عددها وتحديد مخارجها وصفاتها والفرق بينها وبين المجموعات الصوتية الأخرى، واللغة العربية كأخواتها من اللغات الإنسانية عامة، والسامية منها على وجه الخصوص تشتمل على عدد من أصوات المد، حيث "يوجد في السامية الأم ثلاث حركات، تجميع كل واحدة منها إما طويلة وإما قصيرة، وهذه الحركات: الأولى مركزية وهي الفتحة، الثانية لهوية مغلقة خلفية وهي الضمة، الثالثة حنكية منفتحة أمامية وهي الكسرة".^٣ وقد ورثت اللغة العربية أصوات المد عن اللغة السامية، فجاءت فيها ستة أصوات للمد، ثلاثة منها قصيرة وثلاثة طويلة، فتنقسم المدود أو الحركات كما يسميها القدماء في اللغة العربية من ناحية كميتها وكيفيةها إلى: أ- الحركات القصيرة short vowel : الفتحة والضمة والكسرة، وأول من أشار إليها وأدخلها في نظام الكتابة العربي أبو الأسود الدؤلي في القرن الأول الهجري، إذ لم تكن مدرجة في نظام الكتابة العربية قبل ذلك. ب- الحركات الطويلة long vowels: وهي الألف، وواو المد، وياء المد.

^١ ابن سينا: أسباب حدوث الحروف، ص 85

^٢ انظر: شواهنة، سعيد: الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، ص 190

^٣ حسنين، صلاح الدين صالح، المدخل في علم الأصوات المقارن، توزيع مكتبة الآداب، 2006م، ص 265

لقد تناول القدماء الحركات القصيرة الطويلة بالدراسة والبحث فذكروا أنواعها ودلالاتها وكان جهدهم يتركز حول علمين عظيمين هما التجويد والإعراب. وكذلك فقد اهتم المحدثون بالأصوات المتحركة أو الصائتة، وذلك لعدة أسباب كما يرى بعضهم، منها أن أصوات العلة أكثر شيوعاً في اللغة، وأي انحراف في طريقة أدائها يبعد المتكلم عن الطريقة المألوفة في نطقها عند أهل اللغة، مما يسبب سوء الفهم لمعنى تلك الألفاظ، والخطأ في نطق أصوات العلة يكون أكثر وضوحاً في السمع من الخطأ في الأصوات الصامتة، والحركات أصعب في النطق من الأصوات الصامتة^١.

وقد اتجه المحدثون إلى دراستها معتمدين على الوسائل العلمية الحديثة من أجهزة رصد ومختبرات صوتية؛ للكشف عن كيفية نطقها، وكميتها الزمنية، وصفاتها الصوتية. فهم يتفقون مع القدماء في عدد أصوات المد وطبيعتها، فيذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن كمية الحركات الطويلة تساوي ضعف القصيرة. فقال: "والفرق عادة بين الفتحة الطويلة والقصيرة هو أن الزمن الذي تستغرقه الأولى ضعف ذلك الذي تستغرقه الثانية"^٢. وهذا الرأي شبيه بما ذكره بن جني وابن سينا عن علاقة الحركات القصيرة بتلك الحروف الواو والياء والألف.

وذهب بعضهم إلى مثل هذا فيذكر أن الحركات الطويلة تختلف عن القصيرة في المدة الزمنية. حيث "تختلف هذه الحركات عن سابقتها الحركات القصيرة في كون الزمن الذي تستغرقه أطول نسبياً"^٣. فالفارق الذي يجدونه بين أصوات المد الطويلة والقصيرة هو فارق زمني، ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك إذ "ليست كل أصوات العلة ذات نسبة واحدة من الوضوح السمعي، بل هي تختلف في درجة وضوحها، فأصوات العلة المتسعة أوضح من الضيقة، ومعنى هذا أن الفتحة أوضح من الضمة والكسرة"^٤. ويرى بعض العلماء المحدثين أن الفرق بين العلل القصيرة والطويلة لا يقتصر على الكمية الزمنية وشدة الوضوح السمعي فقط، بل في كيفية النطق أيضاً إذ وجدوا أن مخارج العلل الطويلة (المدود) تنحرف قليلاً عن مخارج العلل القصيرة (الحركات)، وإن كانت في الأصل امتداداً لها.

^١ انظر: محمد، مناف مهدي: علم الأصوات اللغوية، ص 91

^٢ إبراهيم، أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 4، القاهرة، 2007م، ص 147

^٣ النوري، جواد: علم أصوات العربية، ص 192

^٤ محمد، مناف مهدي: علم الأصوات اللغوية، ص 105

رابعاً- وصف الحركات القصيرة والطويلة في العربية :

حدد العلماء المحدثون مخارج الحركات القصيرة والطويلة، وذلك لمعرفة حقيقة هذه الأصوات وطريقة نطقها والفرق بين كل منها، فيذكر مناف مهدي أن **الفتحة المرفقة**: صوت أمامي منخفض، متسع، غير مدور، يكون اللسان عند نطقها مستويا في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك وعندما يمر الهواء القادم من الرئتين تهتز الأوتار الصوتية فيكون الصوت مجهوراً. **والكسرة**: صوت أمامي مرتفع ضيق غير مدور ينطق عندما ترتفع مقدمة اللسان نحو وسط الحنك الأعلى بحيث يكون الفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء دون أن يحدث حفيفاً أو احتكاكاً مسموعاً عند مروره مع تذبذب الأوتار الصوتية عند ذلك فينتج صوت الكسرة. **والضمة**: صوت خلفي مرتفع ضيق مدور. عند نطقه يرتفع مؤخر اللسان نحو سقف الحنك ارتفاعاً لا يسبب أي نوع من الحفيف مع حدوث اهتزاز في الأوتار الصوتية عند مرور الهواء من الرئتين فتسمع الضمة الخالصة^١.

ويرى بعض المحدثين أن محاولة تحديد موضع نطقي للحركات كالصوامت أمر غير مقبول في الدراسات الصوتية؛ وذلك لعدم وجود اعتراض يؤدي إلى الاحتكاك أثناء نطقها، ومن هنا فإن المواضع النطقية للحركات متداخلة مشتركة، لأن كل عضو نطقي يساند الآخر لإنتاج هذه الأصوات، وكل مرحلة من مراحل مرور الهواء تعضد الأخرى ليصار إلى إنتاج الحركة^٢.

وتأخذ الحركات القصيرة في اللغة العربية أوضاعاً مختلفة في سياقات الكلام، وذلك من قبيل تأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض، فقد تؤثر الأصوات المفخمة بالمرققة والمجهورة بالمهموسة.

أما الحركات الطويلة فلها أنواع مختلفة من حيث أصالتها، ووظيفتها الصرفية أو الصوتية، وقد قدم الدكتور زيد القرالة دراسة مفصلة لأنواع الحركات الطويلة وجعلها في ثلاثة أقسام: **الأول**- حركات طويلة أصلية: وهي ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، وياء المتكلم المدية. و **الثاني**- حركات طويلة ناتجة عن إشباع الحركة القصيرة. وهي ثلاثة أنواع : الحركات المشبعة التي يمثل إشباعها أثراً على البنية والمعنى: مثل (كتب - كاتب). حركة طويلة ناتجة عن إشباع الحركة القصيرة ولا تؤدي إلى تغير

^١ انظر: محمد، مناف مهدي: علم الأصوات اللغوية، ص102

^٢ القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص20

المعنى: وهذا النوع قد يأتي لإقامة الوزن الشعري.. حركة طويلة تنشأ عن إشباع الحركة القصيرة للتعويض عن إسقاط شبه الحركة عند تشكل المزدوج . والثالث- حركات طويلة يتشكل طولها من الجمع بين حركتين قصيرتين.مثل: قال أصلها قَوْلَ (يتشكل مزدوج صاعد وَ) والعربية تميل إلى التقليل منه فتحذف الواو فتصبح قال ^١.

فالعلماء المحدثون استفادوا من الأجهزة الحديثة للكشف عن طبيعة هذه الأصوات وآلية نطقها، وحقيقة العلاقة بينها وبين الحركات القصيرة، كما استفادوا من جهود القدماء ودراساتهم، وهذا ما دعا إلى إعادة النظرة واستكمال البحث في هذه الأصوات، فكسبوا ميزة لم تتوافر للقدماء؛ لذلك جاءت نظرتهم إلى هذه الأصوات مختلفة عن نظرة القدماء، يقول الدكتور إبراهيم أنيس عن تصور القدماء لأصوات المد: "قد ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد...والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع، فالتاء في (كتاب) محركة بألف المد وحدها، والراء في (كريم) محركة بياء المد وحدها، والقاف في (يقول) محركة بواو المد وحدها"^٢. والذي نراه أنه وإن كانت نتائج الدراسات الحديثة أثبتت غير ما توصل إليه القدماء فإن هذا لا يلغي جهدهم ولا يعني فساد رأيهم، فحروف المد (الألف والواو والياء) لا ينبغي أن نفترض وجود حركة من جنسها قبلها لأن رموز كتابية تعبر عن الحركة الطويلة، وافترض وجود حركة مجانسة لهذه الرموز قبلها يوقعنا في إشكالية وهي أن ياء اللين قد تسبق بكسرة مع أنها لا تدل على المد نحو كلمة : (مُعَلِّمٍ / م - ع - ل - م - ي - ي -) .

وخلص الدكتور زيد في مقارنته الآراء القدماء والمحدثين إلى أنه لا تُحدُّ الحركات في العربية بموضع نطقي محدد، بل تحد من خلال الأعضاء النطقية العاملة في إنتاجها، وحسب المراحل التي تمر بها، وحسب أهمية الأعضاء النطقية في إعطاء الشكل المميز للحركات إحداها مع الأخرى. كما تختلف الحركات الطويلة في مواضعها النطقية عن القصيرة، من حيث تراجع اللسان للخلف وارتفاعه للأعلى إضافة، إلى اختلافها عن القصيرة في الكمية ^٣.

^١ القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص32

^٢ أنيس. إبراهيم: الأصوات اللغوية، ص39

^٣ انظر: القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص24

ويرى بعض الدارسين أن تميز الحركات بصفتي الوضوح والجهر، واتساع مخرجها، وخفتها في النطق وطولها في النفس جعلها عنصراً مهماً في جماليات التشكيل الصوتي، وفي توضيح ما يُسمى التآلف اللحني للشعر، وإدراك قيمه الموسيقية ونشاطه الإيقاعي. وهذه الفاعلية الجمالية تتحدّد بأشياء كثيرة منها: النغمة المميزة لكل صوت من هذه الأصوات، وغنى الصوت بالنغمات الثانوية، والإحساس الحركي المصاحب للنطق بالصوت^١.

خامساً- الحركات المزدوجة:

تنبه علماء الأصوات إلى ظاهرة أخرى متعلقة بالحركات وأصوات اللين، حيث أطلقوا على هذه الحالة أو الظاهرة مصطلح الحركة المزدوجة، وقد تعددت المصطلحات المتعلقة به "فنعتوه بالصوت المركب، وصوت المد المركب، والمزدوج، والحركة المزدوجة، لكنهم أجمعوا على ماهيته بأنه: تتابع الحركة وشبه الحركة في مقطع واحد"^٢. وتفسير طبيعة الحركة المزدوجة كما يرى الدكتور عبد الرحمن أيوب: "أن جزءها الأول شبيه من الناحية السمعية والأدائية بحركة من الحركات، وأن جزءها الثاني شبيه بحركة أخرى... فما نسميه بالياء الساكنة في كلمة (أَي) ناتج عن التقاء اللسان بموضع الكسرة، بعد انتقاله من موضع الفتحة، أما ما نسميه بالياء المفتوحة (ي) فهو ما ينتج عن افتراق اللسان من وضع الكسرة للوصول إلى لوضع الفتحة"^٣.

ويقول المستشرق الفرنسي جان كانتينو: "في السامية حركتان مزدوجتان، وكان أول عنصر من عنصريهما قصيراً، وهما: (ي) و(و). وقد بقيت هاتان الحركتان المزدوجتان في العربية القديمة، وترسمان حسب مبادئ الخطوط الآرامية بواسطة الياء والواو مسبوقتين بفتحة... ويبدو أن الحركة المزدوجة (ي) إذا كانت في آخر الحروف صارت إلى مجرد فتحة طويلة، نحو (إلى) أصله إَلْيَ وعلى أصلها عَلْيَ، وتظهر الحركة المزدوجة القديمة من جديد في حالة إضافة الحرف إلى الضمائر نحو (عَلَيْكَ)"^٤.

^١ انظر: عجولي، أروى خالد: النظام الصوتي ودلالاته في سيفيات المتنبي وكافورياته (رسالة ماجستير) جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2014م، ص46

^٢ نزال، نبيل: نبيل: التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، دار الحصاد، دمشق، 2011 ط1 ص26

^٣ انظر: أيوب، عبد الرحمن: أصوات اللغة ص172-174

^٤ كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح الفرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966م، ص167

أما عن عدد وأنواع أنواع الحركة المزدوجة في اللغة العربية من الناحية النظرية فهي ست حركات صاعدة: (و- / و- / و-) (ي- / ي- / ي-)، ومثلهن من الحركات الهابطة: (ـ / و- / و-) (ي- / ي- / ي-) وليست كل هذه الحركات مستعملة في الواقع اللغوي حيث تميل اللغة العربية إلى تجنب المزدوج الثقيل ما لم يكن في ذلك مانع يخل بالبنية المقطعية أو يؤدي إلى لبس في المعنى.

ومن الناحية الصوتية فإن الحركات المزدوجة الهابطة أثقل في النطق من الحركات المزدوجة الصاعدة، وأثقل حركة هابطة تلك التي تنطلق من موضع الضمة إلى موضع الواو (ـ و)؛ لذلك لا نجدها في اللغة العربية، بل يتم الاستغناء عنها، يليها المزدوج الحركي الهابط (ـ ي) وكذلك يتم الاستغناء عنه للثقل الناتج عن تقارب المخارج، ويليهما المزدوج الحركي (ـ و) ثم (ـ ي) اللذان يستغنى عنهما أيضاً، ليبقى في الاستعمال اللغوي للعربية مزدوجان حركيان هابطان هما: (ـ ي + ـ و) أي صوت اللين المسبوق بفتحة، وتستخدم من الحركات الصاعدة المزدوجين (و + يـ)، أي صوت اللين تليه فتحة، والتزمت المخالفة في النماذج الأخرى من خلال الاستغناء عن العنصر الثقيل وهو شبه الحركة، إلا في الحالات التي تستدعي حذف الحركة تحت تأثير البنية المقطعية أو خشية اللبس بين الأبنية. ولعل للنبر دوراً في هذا.... وسلوك العربية في التضحية بشبه الحركة يرجع إلى قانون الاقتصاد في الجهد، ذلك أن أشباه الحركات يحتاج نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحركات، والحركات ما هي إلا نفس طليق حر إلى جانب ذلك فإن الحركات أوضح في السمع من أشباه الحركات^١.

سادساً- أصوات اللين (الواو والياء) عند القدماء والمحدثين:

إن مصطلح (اللين) ظهر مع بواكير الدراسات اللغوية العربية، فقد ورد عند الخليل في مقدمة معجمه مرتبطاً بالألف، ويعبر به عن اتساع المخرج، بقوله: "في العربية تسعة وعشرون حرفاً منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة..."^٢، بينما هي عند سيبويه صفة لحرفي الواو والياء غير المدينتين، لاتساع مخرجهما أكثر من بقية الصوامت. ثم بدأ يغلب إطلاق هذا المصطلح على حروف الألف والياء والواو في حالتي المد وغير المد، يقول ابن يعيش

^١ انظر: الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 408

^٢ الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسلة الكتب والمعاجم، ج 1، ص 57.

في شرح المفصل:"ومنها الحروف اللينة وهي الألف والياء والواو، وهي حروف المدّ واللين وقيل لها ذلك لاتساع مخرجها"^١. ويقول ابن الجزري:"المخرج الأول-الجوف- وهو للألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المضموم ما قبلها، وهذه الحروف تسمى حروف المد واللين، وتسمى الهوائية والجوفية"^٢. ثم جعل للواو والياء مخرجين آخرين، يقول:"المخرج السادس عشر للواو غير المدية والباء – مما بين الشفتين-...المخرج السابع-للجيم والشين المعجمة والياء غير المدية- من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك...والجيم والياء يليان السين وهذه هي الحروف الشجرية"^٣.

لقد تركّز اهتمام القدماء على الأصوات الصامتة وأصوات المد، وذلك مبرر بسبب الكتابة العربية ورموزها المحدودة التي لا تشتمل على رموز خاصة بالحركات أو أشباه الحركات، وعلى هذا الأساس جاءت بواكير الدراسات اللغوية الصوتية عند الخليل وسيبويه وغيرهما، حيث لم يتناولوا الحركات بالدراسة والاهتمام إلا في معرض حديثهم عن الصوامت، أو دور الحركات في التوصل إلى النطق بالحروف، يقول الدكتور زيد خليل القرالة:"ومن خلال التتبع لنظرة الخليل وسيبويه لهذه الأصوات وتسمياتها أرجح أن المعالجة الصوتية والتسمية كانت تختص بهذه الأصوات الثلاثة حال كونها أصوات مد طويلة؛ لأن التركيز في البحث والمعالجة اللغوية في تلك الفترة كان ينصب على الأصوات التي تشكل البنية أو الهيكل الرئيس للكلمة"^٤.

ولعل هذا التوجه لدى العلماء القدماء نابع من فلسفتهم اللغوية القائمة على مجموعة من النظريات والأسس، كالأصل والفرع والبنية الأصلية للجذور الصرفية التي لا يقع فيها الألف لكونه خالصاً للمد، وإن وقع في الجذر يُفسر بافتراض أصل له واوي أو يائي، ثم يتم توجيه العمل اللغوي من خلالها" فالأصوات الصامتة يطلقون عليها (الحروف) وهذه الحروف هي التي أولوها عناية خاصة، ووجهوا إليها معظم جهودهم وبحوثهم الصوتية...

٥١١

^١ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ج5، ص525.

^٢ ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص199

^٣ المرجع السابق ص201

^٤ القرالة. زيد خليل: الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، ص8

^٥ بشر.كمال محمد: علم اللغة العام، ص76

ولم يغفل القدماء الإشارة إلى اتخاذ الواو والياء حالتين مختلفتين، فمرة تكونان صوتي مد (حركة طويلة)، ومرة تكونان صوتين صامتين (شبه حركة) يدخلان في بنية أصول الكلمات. كما نجد عند سيبويه إشارات تدل على الفرق بين الواو والياء بوصفهما حرفي مد أولين. فيذكر في باب الإدغام: "هذا دَلُوْ وَاقد وُظي يَاسر فتجري الواوين والياءين ههنا مجرى الميمين في قولك اسم موسى فلا تدغم"^١. وكذلك نجد عند ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب تنبيهها على وجود حالة خاصة للواو والياء^٢. ويعد الواو والياء من الأصوات الصامتة، و حكمه عليهما بأنهما يضارعان أو يشابهان هذه الأصوات يتفق في أساسه مع ما وصل إليه الدرس اللغوي في العصر الحديث. كما فرّق ابن يعيش بين الياء المدية والياء اللينة بقوله: "اعلم أن الياء وإن كانت من مخرج الجيم والشين فإنها من حروف المد، ولها فضيلة على غيرها بما فيها من المد واللين... وأما المنفصل وهو الذي يكون المثلان فيه من كلمتين، فإن كانت الياء الأولى قبلها فتحة جاز الإدغام، نحو: أخشي ياسراً، فإن انكسر ما قبلها لم تدغم، كقولك: اظلمي ياسراً، والفرق بينهما أن الكسرة إذا كانت قبلها كما المد فيها فتصير بمنزلة الألف، لأن الألف لا يكون قبلها إلا مثلها"^٣. كما أورد ابن السراج في باب الذي لا يجوز إدغامه: "إذا قلت وأنت تأمر: أخشي ياسراً وأخشوا واقداً أدغمت لأنهما ليسا بحرفي مد كالألف، لأنه انفتح ما قبل الياء والواو"^٤.

ويتضح من كلامه أن الألف حرف مد أي أنها حركة طويلة، وأن الواو والياء إذا جاء قبلهما حركة ليست من جنسهما فهما ليسا حرفي مد. إن حرفي اللين عند القدماء الواو والياء إذا سبقا بحركة من جنسهما وهذا فيه خلط، والدليل أن (واقداً وياسراً) لم يسبقا بحركة، ومع ذلك فهما حرفا لين، أو هما نصفاً حركة، فاهتموا بتوصيف الحرف الأول في أخشي ياسراً ولم يهتموا بتوصيف المثل الثاني^٥. فالقدماء إذاً لم يخلطوا بين أصوات المد واللين من الناحية النظرية الوصفية، ولكنهم لم يلتزموا بحدود هذا الفرق من الناحية

^١ سيبويه، الكتاب، ج4 ص442

^٢ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1 ص35

^٣ ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ج5، ص538

^٤ ابن السراج، محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، ج3، ص413.

^٥ انظر: شواهنة، سعيد محمد: القواعد الصرف صوتية بين القدماء و المحدثين ، ص34

التطبيقية أي على المستوى الصرفي، فقد "استطاع العرب القدامى أن يميزوا أنصاف الصوائت من الصوائت... كما استطاعوا أن يميزوا الصوائت من الصوامت"^١.

ويقسم المحدثون أصوات العربية إلى مجموعتين رئيسيتين (الصوائت والصوامت)، ثم أضافوا مجموعة ثالثة تشتمل على صوتين مميزين لا ينتميان إلى أي من المجموعتين السابقتين، وهما صوتان يُعَبَّرُ عنهما كتابياً بـ(و - ي) في غير حالة المد. يقول الدكتور إبراهيم أنيس عنهما: "هناك صوتان بين الأصوات اللغوية يستحقان دائماً أن يعالجا علاجاً خاصاً؛ لأن موضع اللسان معهما قريب الشبه بموضع أصوات اللين^٢، ومع هذا فقد دلت التجارب الدقيقة على أننا نسمع لهما نوعاً ضعيفاً من الحفيف، وهذان الصوتان هما ما اصطلح علماء العربية على تسميتهما بالياء والواو في مثل (بيت - يوم)"^٣. وقد لاحظ علماء الأصوات أن هذين الصوتين يتسمان بصفة مميزة تجعلهما مختلفين عن مجموعة الصوامت ومجموعة الصوائت، حيث "ينطق الصوت كأنه صوت صائت ويوزع الصوت كأنه صوت صامت... لذلك أطلق العلماء على الأصوات المتسمة بهاتين السمتين لقب (أنصاف الصوائت)، أو (أنصاف الصوامت)، أو (الأصوات الانزلاقية)، أو (الأصوات الانحدارية)"^٤.

أما عن إدراج هذين الصوتين في زمرة الحروف الصامتة وهما يتصفان ببعض صفات الصوامت وبعض صفات الصوائت كما ذكر صلاح حسنين فيعود إلى "ما تتميز به من انتقال سريع مع ضعف في قوة النفس، ولكن هذه الأصوات ليست انفجارية أو احتكاكية؛ لهذا تسمى بالأصوات المتوسطة، ولزيادة نسبة الرنين فيها يسميها بعض الباحثين الأصوات الرنينية"^٥.

ويطلق بعض الدارسين على هذين الصوتين اسم (أنصاف حركات)، وهي تسمية يؤيدها الدكتور كمال بشر، باعتبارها تسمية قديمة مستقرة ولا داعي لتغييرها، ويدعمها لأن هذه الأصوات هي أقرب الأصوات إلى الحركات من غيرها. بينما يطلق كمال بشر اسم (أشباه حركات) على أربعة حروف هي اللام والراء والميم والنون. ويقول عن أصوات اللين (الواو

^١ نور الدين، عصام، علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا: ص 294

^٢ تنبيه: يطلق الدكتور إبراهيم أنيس مصطلح (أصوات اللين) على الحركات الطويلة والقصيرة.

^٣ أنيس. إبراهيم: الأصوات اللغوية. ص 42

^٤ نور الدين، عصام: علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا، ص 291

^٥ حسنين، صلاح الدين صالح: المدخل إلى علم الأصوات، ص 168

والياء): "يطلق هذا المصطلح على تلك الأصوات التي تبدأ أعضاء النطق بها من منطقة حركة من الحركات، ولكنها تنتقل من هذا المكان بسرعة ملحوظة إلى مكان حركة أخرى. ولأجل هذه الطبيعة الانتقالية أو الانزلاقية، ولقصرها وقلة وضوحها في السمع إذا قيست بالحركات الصرفة، اعتبرت هذه الأصوات أصواتاً صامتة، لا حركات.... والحقيقة أن هذه الأصوات من حيث النطق الصريف تقترب من الحركات في صفاتها، ولكنها في التركيب الصوتي للغة تسلك مسلك الأصوات الصامتة، ومن هنا كانت تسميتها بأنصاف حركات".^١

ويفرق الدكتور كمال بشر بين حالتي الواو والياء حرفين صائتين الواو والياء نصفي حركتين ولكن من منظور مختلف، فيرى ضرورة التفريق بينهما على أساس الوظيفة اللغوية. ويقسم الأصوات الصامتة إلى ثلاث مجموعات هي: أنصاف حركات (الواو والياء)، وأشباه الحركات وهي (الميم والنون واللام والراء)، ثم الصوامت وهي (الحروف المتبقية). يقول: "أثّرنا أن يكون التفريق بين الحالتين على أساس الوظيفة اللغوية. فقررنا أنهما من الصوامت، أو أنصاف حركات فيما لو وقعا في مواقع الأصوات الصامتة، ولخصنا هذه المواقع في خاصة تشترك فيها جميعاً تلك هي وقوعها متلوة بحركة أو ساكنة بعد فتح، كما في، نحو: بيت ويوم. وهما في هاتين الحالتين يقعان في مواقع الأصوات الصرفة، ومن ثم أخذ حكمها... وغير أننا ما زلنا ندرك أن هذين الصوتين في هذه الحالة يقل فيهما الاحتكاك بدرجة تقربهما من الحركات، ومن ثم كان الاصطلاح (أنصاف الحركات)".^٢

ويرى المستشرق الألماني براجشتراسر أن الفرق بين الحركة وشبه الحركة يعود إلى طبيعة الموقع الصوتي ضمن المقطع الواحد، ويقول: "الواو والياء إذا كانت مركزاً للمقطع نسميها: ضمة أو كسرة. وبالعكس إذا كانت الضمة أو الكسرة طرفاً للمقطع، نسميها واواً أو ياء، فالواو في نفسها عين الضمة، والياء في نفسها عين الكسرة، وإنما تفترق الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة من جهة وظيفتيهما في مقطع الكلمة، ولذلك نسمي الواو والياء: شَبْهَي الحركات".^٣

^١ بشر. كمال محمد: علم اللغة العام، ص 134

^٢ انظر: المرجع السابق، ص 134-135

^٣ براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، اخراج وتعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط 1994، 2- القاهرة، ص 47

سابعاً- كيفية نطق أصوات اللين (الواو والياء):

إن الكيفية في إنتاج صوتي اللين (الواو والياء) ووضع اللسان خلال عملية توليد هذين الصوتين جعل منهما صوتين مميزين عن بقية الأصوات، تحاكيان صفات الصوائت وصفات الصوامت في الوقت نفسه حتى في المخارج، يقول عصام نور الدين أن إنتاج هذين الصوتين يتم "بانغلاق الآلة المصوتة انغلاقاً أكبر مما يكون أثناء إنتاج الصوائت، وأصغر مما يكون أثناء إنتاج الصوامت. وبمدة إنتاج أصغر من مدة إنتاج الصوائت، وتخرج هذه الأصوات من مواضع نطق الأصوات الصائتة...إلا أن اللسان يكون فيها أقرب من الحنك، بحيث يحدث احتكاكاً يجعلها أشبه بالصوامت الاحتكاكية"^١. ولذلك نجد تسميات مختلفة لهما حيث "يطلق على أصوات اللين (الواو والياء) مصطلح أشباه الحركات، كما يطلق عليها تسمية أصوات انزلاقية، وذلك أن أعضاء النطق تبدأ بتكوين حركة ضيقة closed vowel كالكسرة أو الضمة، ثم تنتقل بسرعة إلى حركة أخرى أشد بروزاً ولا يدوم وضع الحركة الأولى زمناً ملحوظاً^٢.

بحث المحدثون في مخرج الواو كحرف شبه صامت وكيفية نطقه مستفيدين من الأجهزة المتطورة لرصد حركة أعضاء النطق، فوجدوا أنه خلال النطق بالواو "تبدأ أعضاء النطق في اتخاذ الوضع المناسب لنطق نوع من الضمة، ثم تترك هذه الوضع بسرعة إلى وضع حركة أخرى، وتختلف نقطة البدء اختلافاً يسيراً فيما بين المتكلمين وحسب الحركة التالية:

تنضم الشفتان، ويرتفع أقصى اللسان نحو أقصى الحنك، ويسد الطريق إلى الأنف بأن يرفع الحنك اللين، ويتذبذب الوتران الصوتيان فالواو شبه حركة مجهور شفوي حنكي قصي"^٣.

وحقيقة الأمر أن الأعضاء العاملة في إنتاج أشباه الحركات الواو/w والياء/y هي نفسها الأعضاء العاملة في إنتاج الضمة u والكسرة /i ، إلا أن ارتفاع اللسان في نطقه للياء شبه الحركة يؤدي إلى احتكاك. ومن هنا تبدأ الملامح المميزة لشبه الحركة عن الحركة، وفي الواو شبه الحركة تنضم الشفتان بدرجة أكثر من انضمامهما في نطق الواو الحركة،

^١ نور الدين، عصام: علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا، ص 291

^٢ انظر: حسنين، صلاح الدين صالح: المدخل إلى علم الأصوات، ص 168

^٣ السعران، محمود: علم اللغة، مقدمة للقارئ لعربي، ص 197

ويترجع اللسان للخلف ويرتفع مؤخره لدرجة وقوع الاحتكاك، فالأعضاء النطقية تعمل في إنتاج الحركات عملاً مهماً، فالأوتار الصوتية تمثل مرحلة العمل الأولى أو المصدر، واللسان يتخذ شكلاً يناسب الحركة المراد نطقها من حيث الارتفاع أو الانقباض، ومن خلاله يتم تحديد مجرى تيار الهواء، وكذلك الشفاه والحنك السفلي يعمل كل منهما حسب نوع الحركة المراد إنتاجها، ولو أطلقنا الهواء مع تذبذب الأوتار الصوتية دون تدخل الأعضاء النطقية لكان الصوت الناتج غير محدد^١.

وعليه فإن الواو " صوت صامت (أو نصف حركة) من أقصى اللسان مجهور، نحو الواو في ولد، ويمكن وصفه بأنه شفوي كذلك حيث أن الشفتان تنضمان عند النطق به"^٢. أما عن الفرق بين صوت الواو وصوت الضمة كما يرى الدكتور إبراهيم أنيس في الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك، في حالة النطق بالواو يكون أضيق منه عند النطق بالضمة، فيسمع للواو أيضاً نوع ضعيف من الحفيف جعلها أشبه بالأصوات الساكنة، ... فالياء والواو هما المرحلة التي عندها يمكن أن ينتقل الصوت الساكن إلى صوت لين؛ لأنها تشتمل في النطق بها على حفيف، يمكن أن تعد صوتاً ساكناً، أما إذا نظر إلى موضع اللسان معها فهي أقرب شبهاً بصوت اللين i، لهذا اصطاح المحدثون على تسمية الياء بشبه صوت المد^٣.

والواو: إذا ارتفعت مؤخرة اللسان نحو سقف الحنك أكثر مما في الحالة السابقة، بحيث يحدث الحفيف ويسبب الهواء احتكاكاً عند مروره من ذلك الموضع، فيسمع حينئذ صوت الواو الذي هو من الأصوات الصامتة"^٤.

أما أداء صوت (الياء) شبيه بما يجري عند النطق بصوت اللين (الواو) من حيث الخطوات إذ "تتخذ أعضاء النطق الوضع المناسب لنطق حركة الكسرة، ثم تنتقل منه بسرعة إلى موضع حركة أخرى أشد بروزاً، وهذا الانتقال السريع من الكسرة هو الذي يكون الصامت المعروف بالياء. ومخرج هذا الصوت هو أن وسط اللسان يرفع عالياً تجاه الحنك الصلب، وتكسر الشفتان ويسد الطريق إلى الأنف بأن يرفع الحنك اللين، يتذبذب

^١ القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص18

^٢ بشر: كمال محمد: علم اللغة العام، ص134

^٣ انظر: أنيس. إبراهيم: الأصوات اللغوية. ص42

^٤ انظر: محمد، مناف مهدي: علم الأصوات اللغوية، ص102

الوتران الصوتيان....فالياء شبه حركة مجهور مكسور حنكي وسيط " ^١. وقد كان وصف القدماء لمخرج الياء قريباً من هذا الوصف الحديث، يقول كمال بشر: "والياء عند علماء العربية من وسط الحنك وهو وصف دقيق، وقد ضموا إلى الجيم والشين وسموها الأصوات الشجرية" ^٢.

ويرى عبد الرحمن أيوب أن أصوات اللين هي مرحلة انتقالية فاصلة بين حركتين، ويثبت ذلك بالتجربة العملية، يقول: "حاول أن تنطق بواو أو ياء ساكنة وأن تستمر في إرسال الهواء وبدون تغيير في وضع الأعضاء النطقية التي تساهم في إنتاجها. وستجد أن الواو الساكنة الطويلة ليست في الواقع سوى ضمة، وأن الياء الساكنة الطويلة ليست في الواقع سوى كسرة" ^٣.

فالياء يحدث عند ارتفاع مقدمة اللسان نحو وسط الحنك أكثر من صعودها مع الكسرة الخالصة، بحيث يحدث الحفيف لاحتكاك الهواء بالموضع المتضيق، ينتج عند ذلك صوت الياء، لهذا سمي علماء الأصوات الياء صوتاً شبيهاً بالحركة (semi vowel) لأن الفراغ بينهما أقل مما في الكسرة فيسبب الاحتكاك والحفيف المسموع مع الياء وغير المسموع مع الكسرة. والياء صوت أمامي مرتفع ضيق غير مدور يصحبه حفيف ^٤.

ثامناً- إشكالية أصوات المد واللين:

تمثل أصوات المد واللين إشكالية خاصة في اللغة العربية حيث تؤدي هذه الأصوات أدواراً مهمة على المستويات الصرفية والنحوية والدلالية، فمن خلال إبدالها وإعلالها تتغير الصيغ الصرفية للكلمة، كما تلعب دوراً في الإعراب فهي إحدى علاماته الفرعية، وكذلك تؤدي غرضاً دلالياً حيث تكون علامة للتثنية أو الجمع أو التصغير. ومما عمق الإشكالية في هذه الأصوات هو اختلافها صوتاً واتفاقها صورة، حيث تشتركان بصورة الرمزين (و) (ي).

يقول كمال بشر في كتابه دراسات في علم اللغة أن المشكلات في أصوات المد واللين: "لا ترجع إلى طبيعتها بقدر ما ترجع إلى طريقة معالجتها والنظر فيها... فعلماء العربية في

^١ السعران، محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص198

^٢ بشر، كمال محمد: علم اللغة العام، ص134

^٣ أيوب، عبد الرحمن: أصوات اللغة ص174

^٤ انظر: محمد، مناف مهدي: علم الأصوات اللغوية، ص102

دراسة (واي) قد خلطوا أحياناً بين الصوت والرمز الكتابي، كما خلطوا من وقت إلى آخر بين قيمها الصوتية ووظائفها الصرفية والنحوية. كذلك خان بعضهم الحظ في التعرف بدقة على القيم الصوتية المختلفة لكل رمز من هذه الرموز الثلاثة^١.

ويتحدث غالب المطلبي عن شدة ارتباط المد واللين (الصوائت وأشباه الصوائت) ببعضهما، ويقول: "إن العربية لا تكاد تفرق في نظامها الصرفي بين أصوات المد الطويلة وأنصاف المد، فهي تعد مجموعة فونولوجية واحدة، هي الألف والواو والياء، من غير أن تنظر إلى الاختلافات في الكيفية Quality والكمية Quantity بين هاتين المجموعتين، وهو أمر سوغه النظام الصرفي، بسبب من ذلك التناوب القوي بين أصوات المد الطويلة وأنصاف المد في العربية أثناء التصريف.... بل إن بعض اللواحق ذات الطبيعة النحوية قد تتغير من المد الكامل إلى نصف المد من غير أن يشعر المتكلم العربي بتغيرها. من ذلك لاحقة (ياء الإضافة) في نحو قولنا (غلامي) و(كتابي) في المد المحض. و(عصاي) و(فتاي) في نصف المد"^٢.

تاسعاً- وظائف أصوات المد واللين :

يرى تمام حسان أن من أهم القيم الخلافية في أي نظام لغوي اختلاف الوظيفة التي تؤديها كل وحدة من وحدات النظام اللغوي، وفي اللغة العربية نوعان من الأصوات من جهة النظر الصرفية وهما الحروف الصحيحة والحروف المعتلة، ولكل من هذين النوعين وظيفة خاصة يقوم بها لتكوين النظام اللغوي. ويذكر لنا من وظائف الحروف الصحيحة في اللغة العربية أنها تكون أصولاً للكلمة العربية من حيث الاشتقاق ولا تكون العلل (المد والحركة) كذلك... كما تكون بداية للمقطع في اللغة العربية ولا تكون العلل كذلك... وهي تقبل التحريك والإسكان أما حروف العلة فلا تقبل تحريكاً ولا إسكاناً^٣. وأصوات اللين (الواو والياء) semi vowel تشترك مع مجموعة الحروف الصوامت في أداء هذه الوظائف، فهي تكون في بنية الأصول للكلمة العربية، وتكون بداية المقطع الصوتي، كما تقبل التحريك والإسكان، حيث "تقوم الواو والياء بوظيفة الصوامت فيكونان هامشاً للمقطع

^١ بشر: كمال محمد: دراسات في علم اللغة 134

^٢ المطلبي، غالب: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص 222

^٣ انظر: حسان، تمام: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 68

لأنهما يقعان موقع الصوامت وفي هذه الحالة يتبعان بحركة نحو وَلَدٌ - بَلَدٌ...^١ كما تعتبر سبيلاً للتخلص من التراكيب الصوتية الثقيلة والوحشية أو المخالفة لضوابط المقطع العربي حيث "تلجأ العربية إلى الإعلال بالنقل أو القلب أو الحذف لتصل إلى هدفها المقصود، والمتأمل لجوهر هذه اللغة يجد بناءها لذلك متيناً فما صُحِّح فلصحته، وما أُعِلَّ فلخفته أيضاً، فإذا ذكرنا أن قام أصلها قوم واستعد أصلها استعدد، فذلك دليل على أن هذه الأصول المذكورة قبل الإعلال قد رُفِضَتْ نتيجة لثقلها في النطق"^٢.

أما وظائف العلل -أي أصوات المد الطويلة (الألف والياء والواو)- فيذكر تمام حسان منها أنها تعد أساساً لقوة الإسماع sonority في هذه اللغة الراسخة القدم في تاريخ المشافهة^٣. ويقسم عبد الرحمن أيوب الأصوات حسب قوتها ودرجة إسماعها على الترتيب الآتي: فالأصوات الانحباسية المهموسة درجة إسماعها (صفر)....، والأصوات الانحباسية المجهورة قوة إسماعها (1)....، والأصوات الاحتكاكية المهموسة قوة إسماعها (2)....، والأصوات الاحتكاكية المجهورة قوة إسماعها (3)....، والأصوات الأنفية والجانبية المجهورة والترددية المجهورة قوة إسماعها (4)....، والأصوات المجهورة قوة إسماعها (5)....، وهي أقوى الأصوات إسماعاً وهذه الأصوات هي الحركات القصيرة والطويلة^٤. ومن هذا التقسيم نجد أن الجهر وقلة الاحتكاك هما العاملان المؤثران في قوة الإسماع، ولذلك كانت الصوائت أعلى الأصوات إسماعاً أي لأنها مجهورة ولا يقع احتكاك عند النطق بها. أما الهمس والانحباس والاحتكاك فهي العامل في إضعاف قوة إسماع الصوت.

ومن وظائف أصوات المد على المستوى الصرفي الوصول إلى الاشتقاقات الفعلية والاسمية المختلفة لأن؛ "حروف العلة تعتبر مناطاً لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادة الواحدة. الفرق بين قَتَلَ وقُتِلَ وقُتِلَ وقُتِلَ من مشتقات (ق ت ل) فرق يأتي عن تنوع حروف العلة لا الحروف الصحيحة."^٥

^١ حسنين صلاح الدين صالح، المدخل إلى علم الأصوات، ص 173
^٢ هلال، عبد الغفار حامد: أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي، ص 41
^٣ انظر: حسان. تمام: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 71-72
^٤ انظر: أيوب، عبد الرحمن: أصوات اللغة ص 135
^٥ حسان. تمام: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 71-72

ويرى غالب المطلبي أن صوت المد الطويل قد يؤدي دوراً هاماً في الميزان الصرفي العربي حيث تؤدي أصوات المد وظيفة مزدوجة في الصرفي العربي،^١ إذ نجد أن صوت المد الطويل يحل دائماً محل صوتين اثنين، الأول منهما صوت مد قصير مجانس، والثاني واحد من الأصول في حالة سكون. فكلمة (مصطفى) تقابل في النظام الصرفي في العربية تمام المقابلة بناء (مفتعل)^٢، ومن المحدثين من يرى أن هذه الأصوات تؤدي وظيفة صوتية متعلقة بالمقطع والنبر والتنغيم، يقول الدكتور تمام حسان: "تعد حروف العلة من العناصر الضرورية في بناء نظامي النبر في الصرف والتنغيم في النحو"^٣. والذي نراه هو أن أثر هذه الأصوات في ظاهرة التنغيم لا شك فيه؛ لأن أصوات المد تسمى بالأصوات التنغيمية فهذا يناسب طبيعتها الصوتية، إلا أننا لا نسلّم بقول تمام حسان الذي يرى لها دوراً في ظاهرة النبر؛ لأنه يتناقض مع حقيقة النبر التي تقوم على الضغط على مخرج حرف من حروف المقطع، ولا يكون هذا في المدود القصيرة أو الطويلة، إذ لا يتأتى الضغط على مخارج أصوات المد لتحقيق النبر.

ويذكر غالب المطلبي من وظائف المد: "أن تكون الواو والياء أيضاً نواة للمقطع، أي أنهما يقومان بوظيفة الحركات، وهذا هو ما أسماه اللغويون القدامى واو المد وياء المد مثل كتبوا وتكتبين في العربية"^٤. كما أن لأصوات المد وظيفة على المستوى النحوي في سياق الجملة فتكون علامة للإعراب. يذكر تمام حسان أن "حروف العلة (حركة كان أو مدأ) يصلح بمفرده أن يكون علامة إعرابية"^٥

ومن الوظائف التي تؤديها أصوات المد الوظيفية التنغيمية الجمالية، فهي على حد وصف بعضهم أصوات موسيقية في مقابل الأصوات الساكنة التي توصف بأنها ضوضائية "إن تميز الحركات بصفتي الوضوح والجر، واتساع مخرجها وخفتها في النطق، وطولها في النفس جعل منها عنصراً مهماً في جماليات التشكيل الصوتي، وفي توضيح ما يسمى التألف اللحني للشعر"^٥

^١ المطلبي. غالب: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص 223

^٢ حسان. تمام: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 71-72

^٣ حسنين صلاح الدين صالح، المدخل إلى علم الأصوات، ص 173

^٤ حسان. تمام: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 71-72

^٥ انظر: عبد الرحمن، ممدوح: القيمة الوظيفية للصوائت دراسة لغوية. ص 30

وكان لاتساع مخرجها أكبر الأثر في تنوع دلالاتها، وقدرتها في التعبير عن المشاعر والأحاسيس بشكل واسع، "وشعرنا المعاصر حافل بتوظيف الحركات الطوال في حمل المشاعر الممتدة والأحاسيس العميقة" ¹. وقد يوافق الطول الزمني للحركات التي تستغرق وقتاً أو زمناً عند النطق بها حالة الأسى التي يحسها الشاعر، وقد يصنع بذلك إيقاعاً يمكن المتلقي من مشاركة الشاعر حالته النفسية، "فالإيقاعات الثقيلة الممتدة في الزمن تشاكل حالات الشجن والحزن، والإيقاعات الخفيفة المتقاربة تشاكل الطرب وشدة الحركة" ² فهي إذن تمكن الشاعر من إيصال مكنوناته الداخلية من مشاعر وأحاسيس وتجاربه المرتبطة بذاته إلى المتلقين، فينشأ بينهم نوع من المشاركة الوجدانية، ذلك أن هذه الأصوات "ليست صفة معزولة وإنما هي إمكانات مستمرة، تدخل فيها اعتبارات أخرى، وتتشابك فيها على الدوام زوايا كثيرة، وأنها تستوعب مكونات أخرى تدرس في عدة تشكيلات، تدرس مثلاً في البنية الإيقاعية للشعر، وتدرس أحياناً في التشكيل الصرفي وتدرس كذلك في النظام النحوي" ³.

كما أن للحركات خصيصة تمتاز بها عن غيرها من الأصوات، فيسميها بعضهم أصواتاً تنغيمية تتمثل في أنها "للتطريب، وهي بالشعر ألصق، لأن الشعر في الأعم - وبخاصة العربي - يمثل غناء النفس أشواقها وآلامها، وأفراحها التي تناسبها مدات الشجى والأسى والحنين والأنين والسراء والضراء، هذه المدات دخلت في حسابان النقد الأدبي وسيلة من وسائل تصوير المشهد الذي ينقلنا إليه الشاعر بنشيدته" ⁴.

عاشراً- خصائص البناء المقطعي للكلمة العربية (الميزان الصوتي) :

الكلمة لا تخرج دفعة صوتية واحدة، بل من خلال مقاطع صوتية لها بدايات وقمم ونهايات، ولا تكون القمم إلا حركة قصيرة أو طويلة إذ إن أهم خصيصة من خواص الحركات هي قوة الوضوح السمعي sonority ⁵. وهذا الأمر ليس افتراضاً عقلياً بل حقيقة عضوية وفيزيائية، فمن خلال التجارب المعملية ثبت أن "عضلات الصدر تنتج نبضة

¹ السعدني، مصطفى: البنيات الأسلوبية في لغة شعرنا العربي الحديث، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1987م. ص37

² عبد الرحمن، إبراهيم: قضايا الشعر في النقد الأدبي. بيروت: دار العودة. 1981. ص3

³ سلوم، تامر: نظرية اللغة و الجمال في النقد الأدبي، ص46

⁴ السيد، عز الدين: التكرير بين المثير و التأثير. ط1، القاهرة: دار الطباعة المحمدية، 1978. ص65

⁵ بشر. كمال محمد: علم اللغة العام، ص74

منفصلة من الضغط لكل مقطع " ^١ . وعليه فإن الكلام الذي نسمعه يتكون من أصوات اللغة ثم مقاطع ثم كلمات ثم جمل. والمقطع الصوتي يقوم على عنصرين أساسيين هما الصامت والصائت، وتعددت تعريفات العلماء للمقطع؛ وذلك لاختلاف نظرهم إليه كما يرى أحمد مختار عمر. ومن هذه التعريفات للمقطع الصوتي، بأنه "وحدة تحتوي على صوت علة واحد إما وحده أو مع سواكن بأعداد معينة وبنظام معين" ^٢ .

- وعرفه كانتينو: "إن الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت - سواء أكان الغلق كاملاً أو جزئياً- هي التي تمثل المقطع" ^٣ .

- ويعرفه عبد الرحمن أيوب: "المقطع هو مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة" ^٤ .

- ومن تعريفاته أيضاً: "هو عدد الأصوات التي يمكن أن يخرجها الإنسان في دفعة واحدة من دفعات الزفير" ^٥ .

والمقطع من حيث الإدراك والتلقي مجموعة صوتية تحوي قمة الوضوح السمعي وتقع بين حدين أضعف من حيث الإسماع... أي أن المقطع من هذا المنظار هو المدى الذي يقع بين حدين أدنيين من الإسماع ^٦ . ويرى سمير استيتة أن المقطع في حقيقته النطقية والأكوستيكية توزيع منظم للطاقة الصوتية، ويتم هذا التوزيع على أساس التباين الكائن بين الصامت والحركات وأنصاف الحركات ^٧ .

ويعود بعضهم بالمعنى الاصطلاحي للمقطع الصوتي إلى الفارابي، فهو أول من ذكره، والمقطع عنده حصيلة اقتران حرف غير مصوت (صامت) بحرف مصوت (حركة). ولكل لغة من لغات العالم نظام مقطعي تتميز به وتتحدد به، ويتضح النظام المقطعي للغة العربية بناء على قيمها وقوانينها الأصواتية، من كراهية لالتقاء الساكنين، أو توصلاً

^١ انظر : أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص238

^٢ المرجع السابق ، ص242

^٣ كانتينو، جان : دروس في علم الأصوات العربية، ص191

^٤ أيوب ، عبد الرحمن: أصوات اللغة ص139

^٥ الصيغ، عبد العزيز: المصطلح الصوتي، دار الفكر، دمشق، ط2000، ص278.

^٦ انظر: نور الدين، عصام: علم لأصوات اللغوية الفونيتيكا، ص190

^٧ استيتية، سمير شريف: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل، عمان، ط2003، ص300

إلى النطق بالساكن، أو دفعاً للتوالي المكروه إلى آخر ذلك من السمات الصوتية للغة العربية^١.

ويقوم المقطع على وجود صوتين أو أكثر، الأول يجب أن يكون صامتاً برأي المتخصصين يليه صوت صائت، ويشكل الحرف الصامت قاعدة المقطع بينما يكون الصائت (الحركة القصيرة أو الطويلة) قمة المقطع، أما المقاطع التي يتكون منها الكلام العربي يكاد يجمع عليها علماء اللغة المحدثون وهي:

1- مقطع قصير مفتوح (ص ح) مثل بَ / 2- مقطع متوسط مغلق (ص ح ص) مثل مِ / 3- مقطع متوسط مفتوح (ص ح ح) مثل لا / 4- مقطع طويل مغلق (ص ح ح ص) مثل نور / 5- مقطع طويل ينتهي بصامتتين (ص ح ص ص) بنتٌ مقطع مديد ينتهي بصامتتين (ص ح ص ص) مثل شابٌ، عند الوقف على الحرف المشدد المسبوق بمد.

ولا حظ المحدثون أن الشكليين الذين يجتمع فيهما (ص ص) لا يسمح بهما إلا في حالة الوقف فقط؛ لأن العربية لا تسمح بالتقاء الساكنين إلا في هذه الحالة^٢. إلا أن المقطع الأخير المذكور يسقطه بعض العلماء ولا يقرون بوجوده مثل إبراهيم أنيس وتمام حسان بينما يثبتاه بعضهم مثل أحمد مختار عمر.

ودراسة المقطع تأخذ أهمية كبيرة في معرفة بنية الكلمة ومكوناتها الصوتية، مما يفسر التغيرات التي تحصل داخل هذه البنية تفسيراً أدق وأصوب، فأقصر كلمة في اللغة العربية قد تتكون من مقطع واحد، مثل فعل الأمر: (رَ)، وأطول كلمة قد تتكون من سبعة مقاطع، مثل (فسيكفيكمهم) وكلاهما نادر، بينما تشيع في العربية الكلمات المكونة من ثلاثة مقاطع. فالوزن الصرفي المقطعي بإمكانه أن يصور كل التغيرات الخاصة للبنية ويكشف عن نظامها، وبإمكانه أن يكون وسيلة لعرض الفكر الصرفي على مستوى الدرس المقارن وبخاصة فيما بين اللغات في الأرومة الواحدة، وبإمكانه أن يجعل المنظور اللغوي منظوراً عاماً لا يقف أمر فهمه عند حدود لغة بعينها، وأخيراً فهذا الوزن يوحى بالتكامل بين فروع اللغة ويبين القدرة الكامنة التي تصل الأصوات بالصرف، فليست حدود الصرف بمنعزلة لا تأخذ نفسها بسبب من الأصوات وإنما الأصوات والصرف وجهان لعملة واحدة^٣.

^{١١} كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، ط2، القاهرة، ص21

^٢ عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص256

^٣ كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، ص40

حادي عشر-الكلمة العربية بين الأداء النطقي والرسم الكتابي (مشكلة الكتابة) :

إن ظاهرة الاختلاف بين المنطوق والمكتوب تكاد تكون مشتركة بين كل اللغات الإنسانية، وذلك يعود إلى تأثير الأصوات اللغوية بعضها ببعض من جهة، والتطور الطبيعي للغات نتيجة عوامل تاريخية أو سياسية من جهة ثانية، مما يجعل المنطوق أسرع تغيراً وأقل ثباتاً من المكتوب، وبذلك تكون الكتابة التي يغلب عليها الثبات قاصرةً عن مواكبة المنطوق الذي يغلب عليه التغير. وقد رأى بعضهم أن استنتاج الحركة من خلال السياق يعد ثغرة في الخط العربي، يقول جان كانتينو "فبقيت الكتابة العربية كأن ضرباً من الاختزال يجب فهمه أولاً كي تتسنى قراءته وذلك عيب من أكبر عيوب الخط العربي" ^١، ولا ينحصر هذا الخلل في الخط العربي، بل تعاني اللغات الأخرى من مشكلة الخط ومطابقته للنطق" ^٢، يقول عبد الصبور شاهين: "تقتصر الكتابة العربية في إثباتها للرموز الصوتية على (الصوامت) وما عُوِّمِلَ معاملتها، وهو (الواو والياء) وكذا سائر الكتابة السامية..." ^٣، وبالإضافة إلى ذلك فإن الكتابة العربية كانت – قبل أبي الأسود الدؤلي- تهمل كتابة الحركات ولا تفرد لها رموزاً خاصة " وهو ما أدى بصفة طبيعية النحاة واللغويين العرب إلى الاهتمام بالحرف دون الحركة بينما الحركات صوت لا يقل في واقع الأمر عن الحرف أهمية إذ إن تغيير حركة في كلمة عربية يغير معناها تماماً" ^٤. ولعل ذلك له مبرراته المرحلية المتعلقة بطبيعة العصر الذي ظهرت فيه الدراسات اللغوية العربية، فكان هدف هذه الدراسات الحفاظ على اللغة الأصلية (المعيارية) المتمثلة في القرآن الكريم. ويرى تمام حسان أن سبب الاختلاف بين المنطوق والمكتوب يرجع إلى اعتماد المنطوق على أساسين هما المخارج والصفات، مما جعل الاختلافات بين الأصوات المنطوقة أكثر وأوسع، بينما المكتوب لا تتعد فيه الأسس والأشكال بالقدر الذي يغطي كامل النتاج الصوتي المنطوق، ومن ثم لا يمكن أن يكون للنظام الكتابي من التركيب والتنوع ما للنظام الصوتي منها. ^٥ ولذلك يبقى المنطوق أولى من المكتوب في الدراسات اللغوية الحديثة؛ لتنوعه وكثرة تغيراته إضافة إلى وجود ظاهرتي النبر والتنغيم في معظم اللغات، وهو ما يؤكد أهمية

^١ كانتينو، جان: دروس في علم أصوات العربية، ص 147.

^٢ القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص 4

^٣ شاهين. عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 36

^٤ البكوش، الطيب: التصريف العربي، ص 36

^٥ انظر: حسان. تمام: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 46-47

الجانب المنطوق وضرورة الأخذ به في الدراسات اللغوية واعتماده مقدمة لأي دراسة لغوية، يقول تمام حسان: "إن وجود النَّبر والتنغيم بالذات في الكلام المسموع دون المكتوب يجعل الأول أقدر في الكشف عن ظلال المعنى ودقائقه من الثاني..."^١

كما تطرق عبد الصبور شاهين لمشكلة الكتابة العربية من حيث اقتصارها على كتابة الأصوات الصوامت والصوائت الطويلة، ويرى في محاولة أبي الأسود إسهاماً بسيطاً في الوجهة الصحيحة دون الوصول إلى الكمال، ويطالب شاهين بإثبات الحركات في الكتابة بصورة مستقلة عن الحروف، كما تحدث عن إشكالية التنوين وعدم تناسب الرمز مع حقيقة التنوين الصوتية "فالدراسات الحديثة تقرر استقلال كل من الصامت والحركة بحيث يمكن أداء أحدهما مستقلاً عن الآخر، على نحو من التجريد الكامل. وليس بوسع الرموز المستعملة الآن في الكتابة العربية أن تفي بهذا الغرض نظراً لتماثل رمزي الفتحة والكسرة على صورة خط صغير (َ) ومع ملاحظة عدم التوازن في الحجم بين الصامت وحركته، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تستغني الكتابة العربية عن رموز الحركات في أكثر الأحيان مع التزامها بالكتابة المتشابهة"^٢.

ويرى الطيب البكوش أن الحركات شبه مهملة في الكتابة العربية فهي ترسم – إن أثبتت – فوق الحرف أو تحته عوض أن تكون بعده كما هو الشأن بصفة طبيعية في اللغات الهندية – الأوربية، لذلك يصعب على القارئ العربي أن يتصور أنه يوجد بين الكاف والتاء في (كتب) حركة تمثل الصوت الثاني في الكلمة، ولهذا أهمية كبرى في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالإدغام والإعلال، ويتعقد الأمر خاصة في الأفعال المعثلة حيث تسقط حروف العلة حيناً وتثبت حيناً آخر باختلاف الصيغ، والصيغ تختلف أساساً باختلاف الحركات إلى جانب زيادة الحروف^٣.

ونظراً لذلك فإن الدراسة اللغوية السليمة يجب أن تنطلق من المعطيات الصوتية لهذه اللغة المدروسة، ويجب على الدراسة الصوتية بوجه خاص أن لا تعتمد الجزء المكتوب أساساً في تفسير الظواهر الصوتية لما سبق ذكره من قصور في التعبير عن أصوات اللغة المستعملة. وبذلك يحتاج الدارس العربي إلى أن يتخلص من تأثير الخط العربي الذي لا

^١ حسان. تمام: اللغة العربية معناها و مبنها ، ص 46-47

^٢ شاهين. عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 36

^٣ البكوش، الطيب: التصريف العربي ، ص 36

يمنح الحركات إلا مكانة ثانوية بالنسبة للحروف وأن يلجأ في كثير من الأحيان إلى الرموز العالمية، إن شاء أن يفهم أو يفهم بعض الظواهر بكل وضوح وبُعد عن أوجه اللبس المتعددة^١. ويقصد البكوش بالرموز العالمية الكتابة الصوتية الدولية التي توصلت إليها الدراسات اللغوية الحديثة حيث "لاحظ علماء اللغة أن جميع الأبجديات التي تستعملها اللغات ناقصة معيبة، لا تمثل واقعها المنطوق ولا تحدده تحديداً واضحاً، ومن ثم فكروا في وضع أبجدية صوتية تمثل المنطوق بكل دقة، ومع توالي المحاولات توصلوا إلى أبجدية تحوي في إطارها أصوات اللغة المختلفة صامتة ومتحركة ممثلة بكتابة دولية ومثلوا فيها كل الأصوات المستخدمة محددتين رموزاً لا تترك شيئاً في كل اللغات"^٢.

ثاني عشر- تاريخ المعتلات في اللغة العربية :

أطلق القدماء مصطلح العلة على أصوات المد واللين، والكلمة المتضمنة لأحد هذه الأصوات هي معتلة، ويرمون من اختيار هذا المصطلح الإشارة إلى الطبيعة الخاصة لهذه الأصوات من التغير وعدم الثبوت، وهي تمثل باباً واسعاً من الظواهر اللغوية أسموه (الإعلال)، ويرى غالب المطلبي أن "التغيرات التي تطرأ على المعتلات في الأبنية الصرفية جعلت منها واحدة من المشكلات الأساسية في أنظمة الصرف في اللغات السامية، ذلك لأن أصوات المد في هذه المعتلات كثيرة التغير والتحويل، ولها في كثير من الأحيان طرائق خاصة بها تستند إلى مواضعها والأصوات التي تكتنفها"^٣. ويقول ابن عصفور في باب القلب والحذف والنقل: "وإنما أفردت لذلك باباً واحداً، لأن جميع ذلك إنما يتصور باطراد في حروف العلة، فإن جاء شيء من الحذف أو القلب، في غير حروف العلة، أو في حروف العلة في خلاف ما يتضمنه هذا الباب، فيُحفظ ولا يُقاس عليه"^٤. ويرى القدماء أن "الأصل في الإعلال الفعل، أما الاسم فمحمول عليه في الاعتلال، فقد حُمِلت الأسماء المتصلة بالأفعال في هذا الإعلال على الفعل إذا وافقت لفظاً بالحركات والسكنات كما في (مقام) و(معيشة) وغير ذلك من المشتقات. والمضارع فرع الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه، فلذا يتبع الماضي في الإعلال، والأمر فرع المضارع، لأنه أُخِذَ منه...، فعلى هذا

^١ المرجع السابق، ص 36

^٢ كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، ص 28

^٣ المطلبي. غالب: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص 191/دروس أصوات العربية، هنري فلتش، ص 137

^٤ ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الجزء الثاني، دار الآفاق الجديدة، ص 425

صار الفعل الماضي المجرد أصلاً في باب الإعلال، لكونه فرعاً ولثقله، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق الذي هو كالعدة والإقامة والاستقامة والقيام، وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع كقائم ومقيم ومقام...^١. وجاء في المنصف لابن جني: "أن الأفعال المعتلات أعياناً إنما وجب فيها الإعلال في المضارع لأجل اعتلال الماضي، ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلال في المضارع... فلما جاء المضارع أعلاه إتباعاً للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً"^٢.

وقد لاحظ المحدثون أن بعض الأفعال المعتلة تترجح بين الياء والواو، فهي بالياء مرة وبالواو مرة أخرى، من غير أن يتغير المعنى، أي أن كلا من الواو والياء لا تملك استقلالاً فونيمياً عن صاحبتهما، ويبدو أن الأمر متأث من اختلاف اللهجات العربية القديمة في النطق وليس حالة ملتبئة في العربية، من نحو: قول أهل نجد لهوت وقول أهل العالية لهيت^٣. وقدم الطيب البكوش دراسة حول التصريف في اللغة العربية أحصى فيها أصول الأفعال فوجد أن "مما يلاحظ أن الاعتلال أهم بكثير من الأصناف الأخرى ولا سيما بالنسبة للهمز، وأن الاعتلال بالواو يبدو أهم أيضاً من الاعتلال بالياء وإن كانت النسب لا تتفاوت كثيراً في مجموعها وأهمية الاعتلال هي التي تجعل هذه الظاهرة أهم الظواهر الصرفية في اللغة العربية لما ينتج عنها من تغيرات عديدة متنوعة في صلب الصيغة الأصلية"^٤.

إن ظاهرة الإعلال كانت وما زالت محل نظر واهتمام العلماء فدأبوا على دراستها قديماً وحديثاً، وقدموا تحليلات وتفسيرات لها وفق المعطيات المتاحة في كل زمن وحقبة، وبتغير المعطيات وتطور الأدوات من الطبيعي أن تتغير هذه التحليلات والتفسيرات اللغوية، فبالنظر إلى أصل المعتلات وتاريخها في اللغة العربية، اختلفت الآراء فقد ذهب المستشرق الانجليزي والباحث في اللغات السامية براجشتراسر إلى أن الأفعال المعتلة قديمة في اللغة العربية وهي تقارب الآرامية في ذلك يقول: "اللغة العربية وإن قاربت اللغة السامية الأم، في أكثر حروفها وضمائرها، فهي في بناء أفعالها وبعض أسمائها أبعد عن

^١ انظر - الاسترابطي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ج3، ص88 / انظر: العنكي، علي عبد الله حسين: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، دار الرضوان، عمان، ط1/2014 ص375.

^٢ انظر - ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف، ج1 ص246

^٣ المطليبي، غالب: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص197

^٤ البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص177

الأصل من اللغتين الأكديّة والعبريّة وقريبة من اللغة الحبشيّة والآرامية^١. بينما يرى غالب المطلبي عكس هذا الرأي الذي لا يمكن الاطمئنان إليه على حد وصفه إذ يقول: "إن حالة الإعلال في الأفعال إنما هي حالة طارئة حصلت في حقبة متأخرة نسبياً"^٢. ويرى بعض المستشرقين أن الفعل المعتل في العربيّة إنما كان في الأصل فعلاً ثنائياً تطور عن طريق إشباع صوت المد القصير إلى فعل ثلاثي عوض فيه صوت المد الطويل عن العنصر الثالث (عين الفعل أو لامه). وذهب النحاة العبرانيون إلى أن الإشباع هو علة ظهور الأفعال المعتلة العين في العبريّة ولعل هذا حصل في العربيّة أيضاً^٣.

^١ براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربيّة، ص 87

^٢ المطلبي: غالب: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربيّة، ص 193

^٣ المرجع السابق: ص 193

الفصل الأول

أثر أصوات المد واللين في بناء الكلمة- دراسة في تغيرات بنية الفعل:-

المبحث الأول : عند تصريفه

المبحث الثاني: عند إسناده إلى الضمائر

المبحث الثالث: عند توكيده

المبحث الأول

أثر أصوات المد واللين في بنية الفعل عند تصريفه

التصريف لغة هو التحويل^١، وتصريف الرياح هو صرفها من جهة إلى جهة أخرى.

واصطلاحاً هو "تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودة، لا تحصل إلا بها"^٢، والفعل في المنظور الصرفي نوعان: صحيح ومعتل. والفعل المعتل هو ما كان أحد أصوله حرف علة، أي صوت مدّ أو لين، وقد يكون العلة فاء الفعل أو عينه أو لامه. ويكون لبنية الفعل أحوال مختلفة عند تصريفه، فتتغير بعض الأصوات المكونة لهذا البناء مماثلة أو مخالفة حسب طبيعة هذه الأصوات، ووفق ما يقتضيه طبيعة النظام المقطعي لبنية الكلمة العربية. وبذلك تكون أصوات المد واللين هي محور هذه التغيرات لأنها تشكل منطلق هذه التغيرات وصورتها النهائية.

إن بنية الأفعال الصحيحة تتغير عند تصريفها من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع ثم الأمر، وتحكم هذه التغيرات قوانين قياسية رصدها العلماء ووصفوها، ولأن الأفعال الصحيحة خالية من أصوات المد واللين فهي غير مشمولة بالدراسة في هذا البحث، إنما سيكون التركيز على تتبع أثر أصوات المد واللين في تغيرات أبنية الأفعال المعتلة. أولاً- تغيرات بنية الفعل معتل الفاء (المثال) عند تصريفه :

الفعل معتل الفاء هو ما ابتدأ بحرف الواو أو الياء، ولا يبدأ بألف؛ لأن الألف صوت مد (حركة طويلة)، والمقطع العربي لا يبدأ بحركة سواء كانت قصيرة أم طويلة^٣. ويعرفه الصرفيون: "ما كانت فاءه حرف علة، وتكون فاءه واواً أو ياءً، ولا يمكن أن تكون ألفاً، كما لا يمكن إعلال واوه أو يائه."^٤ وسمي بذلك-أي مثلاً- لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه^٥. أي إن الواو والياء جاءتا على الأصل ولم تنقلبا ألفاً، كما جرى في الفعل الأجوف.

^١ ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، ج 9، ص 189

^٢ الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ص 17

^٣ يرى المحدثون أن المقطع العربي لا يبدأ بحركة، إلا أن الدكتور سمير استيتية ذكر أنه كان أمراً واقعاً على ألسنة بعض العرب، وما ورد في القراءات القرآنية المتواترة دليل على ذلك. انظر/ استيتية، سمير: علم الأصوات النحوي، ص 605

^٤ عبد الحميد، محمد محي الدين، دروس التصريف، ص 156

^٥ انظر- الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ص 28

1- بنية الفعل في صيغة الماضي:

لا تغير يطرأ على بنيته في صيغة الماضي؛ لأن حرف العلة كما يرى القدماء هو أول الكلمة فهو أقوى حروفها وأثبتها، وكلما تأخر الحرف كان أكثر عرضة للإعلال، وإنما يجري التعبير في بنية الفعل عند تصريفه إلى صيغة المضارع، وذلك وفق الأوزان القياسية للمجرد الثلاثي. وعليه فإن التغيرات التي تجري في بنية الفعل المثال والتي هي مدار البحث والدراسة لا تظهر في صيغة الماضي، بل نجدها في صيغ المضارع والأمر. والتحليل الصوتي لا يسلم بهذا الرأي إذ قد تتعرض الهمزة للتغير وهي أول الكلمة، وعليه فإن موقع الحرف من الكلمة بحد ذاته ليس علة كافية تمنع من تغييره، بل نجد أن البنية المقطعية التي تقوم على مجاورة الصوت الصامت أو شبه الصائت للحركة، وهذا ما نجده في الفعل معتل الفاء حيث يبتدئ بواو لينة أو ياء تشكّلان قاعدة المقطع، نحو:

ورد warada

و - / ر - / د -

ص ح / ص ح / ص ح

وكما نعلم فإن الفعل الثلاثي المجرد أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه للمجهول، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً^١، وهذا يجعل نطق المقطع الأول سهلاً ميسراً. وقد لاحظ القدماء أن المثال الواوي أكثر دوراناً من المثال اليائي في العربية. يقول يحيى عبابنة عن بنية الفعل الثلاثي المعتل الفاء في اللغة العربية مقارنة بأخواتها من المجموعة السامية: "وقد انفردت المجموعة الجنوبية بالجمع بين نوعي المثال في بنيتهما الصرفية، ففيها المثال الواوي والمثال اليائي، وإن كان الغالب على هذا النوع من الأفعال فيها هو المثال الواوي، وأما المثال اليائي فقد اقتصر وجوده على أمثلة محدودة"^٢. وعلى العكس من الفعل معتل اللام الذي يغلب عليه الاعتلال بالياء، فإن أكثر الأفعال معتلة الفاء في اللغة العربية تكون معتلة بالواو قياساً بأخواتها من الأفعال معتلة الياء، نحو: (وعد- وهب- وضع - واسى - وارى - يسر - يبس - ينع).

^١ حسن ، عباس، النحو الوافي ج4، ص750

^٢ عبابنة، يحيى: بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية، دار الكتب الوطنية، ط2010، م1، أبو ظبي، ص57

2- بنية الفعل في صيغة المضارع:

عند تصريف الفعل معتل الفاء بالواو واشتقاق المضارع منه يأتي على الأبواب الستة من أوزان الثلاثي المجرد ولكن بنسب متفاوتة :

فتحُ ضمٍّ، فتحُ كسرٍ، فتحتان كسرُ فتحٍ، ضمُّ ضمٍّ، كسرتان^١

ويرى القدماء أن الأصل في هذه الأبواب المخالفة بين حركات عينات الأفعال بالفتح والكسر في الماضي والمضارع؛ لما بينهما من تقارب وتناوب في الاستخدام (فعل يقابله يفعل) و(فعل يقابله يفعل^٢) .

وتتغير بنية الفعل عند تصريفه إلى صيغة المضارع والأمر والمصدر، ويدور التغير في حذف فاء الفعل، حيث تحذف (الواو) من ثلاثة أبواب. وهي (فتح كسر) (فتح فتح) (كسر كسر) بينما تثبت الواو في الأوزان الثلاثة المتبقية^٣. وقد بحث القدماء والمحدثون في علة هذا الحذف على النحو الآتي:

الأفعال المعتلة من باب فعل يفعل مثل: (وَعَدَ يَعِدُ، وَثَبَ يَثِبُ، وَجَبَ يَجِبُ، وَجَدَ يَجِدُ، وَرَدَ يَرِدُ). فيرى القدماء أن سبب حذف الواو هو الثقل، حيث تتجنب اللغة اجتماع الواو والياء بقلب الواو ياءً أو ألفاً، كما الفعل وجَل يُوْجَل. وقد اختلف البصريون والكوفيون في علة هذا الحذف، حيث ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو (يَعِدُ وَيَزِرُ)، إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة^٤.

يقول سيبويه: "فلما كان من كلامهم استئقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجل وييجل... فصرفوا هذا الباب إلى يفعل، فلما صرّفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يفعل"^٥. وقال الفراء: "إن الواو حذفت من يعِد ويَزِن لأنهما متعديان"^٦. وقال المبرد: "إن التعدي وغير التعدي لا وجه لذكره في

^١ بيطار، عاصم: النحو والصرف، مطبوعات جامعة دمشق، 2006م، ص310

^٢ انظر: ابن جني: المنصف، ج1، ص187

^٣ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص82

^٤ انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين: الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الجيل، 1982م، ج2، ص782

^٥ سيبويه: الكتاب، ج4، ص52

^٦ ابن جني: المنصف، ج1، ص185

هذا الموضع"^١. وقال ابن جني: "اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واواً وكان فعلاً وكان على فَعَلٍ فإنه يلزم (يَفْعُلُ). ويحذف في الأفعال المضارعة منه (الواو) التي هي فاء... وكان الأصل فيه (يَوْعُدُ- وَيُوزِنُ- ووَعْدَةٌ - ووِزْنَةٌ) ولكنهم اتقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة. فحذفوه استخفافاً. وجعلوا سائر المضارع تابعاً ل(يَفْعُلُ) فحذفوه لئلا يختلف المضارع في البناء"^٢. وجاء في شرح الشافعية: "وَحُفِّفَ المضارع لأدنى ثقل فيه، وذلك كوقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في (يَعُدُّ)، فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام أحدهما في الأخرى كما أمكن في طي"^٣.

ويفسر بعض المحدثين هذا الحذف تفسيراً آخر، فقد أجرى الطيب البكوش دراسة إحصائية للأفعال المعتلة، وجد فيها أن المثال الواوي يغلب عليه كسر عينه في المضارع بنسبة 90%، ويندر في صيغة يَفْعُلُ بالضممة ويعمل ذلك الحذف بالانسجام الحركي^٤. وهذا الذي يراه الطيب البكوش كان أشار إليه القدماء من قبل، يقول ابن عصفور: "فإن قيل: فلا شيء التزموا في مضارع (فَعَل) الذي فاؤه واو (يَفْعُل) بكسر العين، وقد كان نظيره من الصحيح يجوز فيه (يَفْعُل) و(يَفْعِل) بضم العين وكسرها؟ فالجواب أنهم التزموا (يَفْعِل) لأنه يؤدي إلى حذف الواو فيخف اللفظ"^٥. ويجري الحذف في صيغة المضارع المبدوء بالنون أو الألف أو التاء حملاً على الياء نحو وعد يعد وتعد ونعد وأعد^٦.

وقد بحث فوزي الشايب في مسألة حذف الفاء من المثال الواوي وتفسيرات القدماء حولها وما قدموه من آراء وتحليلات متناقضة حتى صارت مسألة خلافية، وردَّ ما نُسب إلى البصريين من قول بحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة بأنها لم تقع كذلك حقيقة، وإنما وقعت بين فتحة وصامت مكسور، وهذا السياق الصوتي لا يوجب حذف الواو، ويقترح أن ننظر في صيغة الأمر والانطلاق منها للكشف عن السبب الحقيقي لحذف الواو، عبر مراحل متتابعة، حيث يلتقي صوتان صامتان بداية الكلمة وهذا مرفوض لغوياً، فتستعين اللغة بحركة الكسرة لتصبح الصيغة (وَعُد)، ولكن لا تزال المشكلة قائمة، فتلجأ اللغة إلى

^١ انظر: المرجع السابق، ج 1، ص 185/ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 781

^٢ ابن جني: أبو الفتح عثمان: المنصف، ج 1، ص 185

^٣ الاسترأبادي: شرح الشافعية، ج 3، ص 88

^٤ انظر: البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 130

^٥ ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ج 2، ص 42

^٦ أبو حيان النحوي الأندلسي: المبدع في التصريف، دار العروبة للنشر، الكويت، ط 1982، ج 1، ص 168.

تحقيق الكسرة بصورة همزة وصل(اوعد)، فيتشكل مزدوج هابط مرفوض(ـو) فتقلب الواو ياء(إيعد)، ومع سقوط الواو تسقط الهمزة وما بعدها، إذ كانت الواو سبب همزة الوصل، لتنتهي الصيغة بـ(عد)، ويقول فوزي الشايب: "ففي الأمر من المثال مطلقا تتخلق سياقات صوتية مرفوضة عربيا البتة، في صيغة الأمر وحدها نجد المسوَّغ الحقيقي لسقوط الواو، وهذا يعني أن الواو من وجهة نظرنا إنما تسقط أولا من فعل الأمر، ثم يأتي القياس فيعمم هذا الحكم على المضارع والمصدر، وهذا يعني بكل وضوح أن ما ذهب إليه كل من البصريين والكوفيين غير صحيح"^١.

والذي يظهر لنا من تغير في بنية الفعل أن المقطع الأول من (يَوْعُدُ) يتضمن حركة مزدوجة هابطة هي(ـو)، والعربية تميل إلى التخلص من الحركة المزدوجة من خلال حذف شبه الحركة(واو اللين)، بينما تُبقي على الجزء الأول من الحركة المزدوجة وهو الفتحة، ويرى الطيب البكوش أن: "مقطع الحركة المزدوجة لا يتناسب مع الكسرة في المقطع الثاني(ع ـ)؛ لذلك تحذف الواو للتخفيف ولتحقيق الانسجام الحركي، ولأن حذف الواو يتخذ صبغة تمييزية بين الأفعال الواوية واليائية"^٢.

ونلاحظ في هذا الباب أن لا مشكلة صوتية أو مقطعية تمنع ثبوت الواو، ولكن الجهد المبذول في نطق المقطع الأول المتضمن للحركة المزدوجة (ي ـ و) يتم اختزاله بحذف الواو اللينة ليصبح أخف، ويدعم هذا الحذف حركة عين المضارع (الكسرة) التي لا تتناسب مع الحركة المزدوجة. وهذا يفسر التحول في بنية الفعل في بعض الصيغ وعدم حذفها في الأخرى. فيصبح الترتيب الحركي للفعل:

(يَعُدُّ ya<idu)

ي ـ ع / ـ د ـ

ص ح / ص ح / ص ح

فالكسرة وهي حركة أمامية تغير من رتبة الحركات فتكون الصيغة أكثر انسجاماً من صيغة يُفْعَل (فتحة+واو+ضمة)، فالواو اللينة والضمة صوتان خلفيان، وبما أن الواو تثبت في بعض الحالات وتسقط في الأخرى، فلسقوطها علاقة بحركة عين الفعل(الكسرة). يقول

^١ الشايب، فوزي حسن: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة 62، 1989م، ص30.

^٢ البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص130

الطيب البكوش:"ولا شك أن كسرة عين المضارع سبب من الأسباب في إسقاط الواو باطراد، فالواو خصائص الضمة الخلفية وهو ما يجعلها منافرة للكسرة؛ لذلك تسقط الواو فتخفُ الصيغة. أما الفتحة فإن خصائصها الوسطية تجعلها ملائمة للواو لذلك تبقى الواو في كل الحالات باستثناء ما كان مضارع فعل".^١

والقياس في صوغ الفعل المضارع أن يضاف حرف المضارعة المفتوح ويسكن الثاني، وعليه تكون التغيرات المقطعية لبناء الفعل على النحو الآتي:

صيغة بناء الماضي (وَعَدَ) wa<ada
 و / ع / د
 ص ح / ص ح / ص ح
 صيغة المضارع المؤقتة (يُوعِدُ) yaw<idu
 ي / و / ع / د
 ص ح ص / ص ح / ص ح
 وصيغة المضارع النهائية (يَعِدُ) ya<idu
 ي / ع / د
 ص ح / ص ح / ص ح

وكذلك الأفعال من باب **فَعَلَ يَفْعَلُ**، ولا يأتي إلا وعينه أو لامه حرف حلقي، مثل: ودَعَ يدع، وقَعَ يَقَعُ، وهَبَ يَهَبُ، وضعَ يَضَعُ، ونرى أن السبب وراء ميل حروف الحلق إلى الفتح أنها ثقيلة المخرج، ويُستعان على هذا الثقل بخفة الفتحة وسهولة مخرجها، فيتجنبون جمع الصامت ثقيل المخرج -حروف الحلق-، والواو ثقيلة المخرج في مقطع واحد، فتحذف الواو من الأفعال المشمولة تحت هذا الباب. ويعلل القدماء حذف الواو من هذا الباب بأن هذه الأفعال في الأصل من باب **فَعَلَ يَفْعَلُ**، ويرون أن الأصل في ذلك **يَفْعَلُ**، فسقطت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وكان يوهب ويوضع ويوطئ ويوقع. ووطئ منه على (**فَعَلَ يَفْعَلُ**) نحو (**حَسِبَ يَحْسِبُ**)، وفي المعتل (**وُثِقَ يُوَثِّقُ**) فسقطت الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة، فصار (**يَهَبُ وَيَطِئُ وَيَضِعُ**). ثم فُتِحَ من أجل حرف الحلق كما قالوا: صَنَعَ يَصْنَعُ وقرأ يقرأ من أجل حرف الحلق. وما لم يكن فيه حرف الحلق في موضع عينه أو لامه لم يجر فيه

^١ المرجع السابق، ص 128

ذلك^١. وهذا يرده التحليل الصوتي إذ تقع الواو بين فتحة وكسرة لا بين ياء وكسرة، وليس فيها من الثقل ما يستوجب الحذف.

ويقول ابن عصفور: "فإن قيل لأي شيء حذفت الواو في (يَضَع) مضارع (وَضَعَ)، ولم تقع بين ياء وكسرة؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة؛ لأن الأصل (يَوْضَعُ). لكن فتح العين لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يجئ مضارع (فَعَلَ) على يَفْعَل بفتح العين. فلما كان الفتح عارضا لم يُعتمد به، وحذفت الواو رعيًا للأصل"^٢. وجاء في شرح الشافية: "وإنما حذفت من يَضَعُ مضارع وَضَعَ - بفتح العين - لكونه مكسور العين في الأصل"^٣.

وجاء في مسائل الخلاف: "وأما حذفهم لها من قولهم وَلَغ يَلْغ وإن كانت وقعت بين ياء وفتحة، فلأن الأصل فيه يَفْعَل بكسر العين، كضرب يضرب، وإنما فُتحت العين لوقوع حرف الحلق لاماً، فإن حرف الحلق متى وقع لاماً من هذا النحو فإن القياس يقتضي فتح العين منه، نحو قرأ يقرأ"^٤. ويستدل القدماء على أصل الكسر في الفعل أنها تظهر مع الحروف غير الحلقية مثل ولي يلي وورم يرم...^٥

ويرى الطيب البكوش أن الحذف هنا لم يقع لعل صوتية بل لعل تمييزية. فيقول: "وواضح أن سقوط الواو في (يفعل من فعل) ذو قيمة تمييزية إذ نتمكن بفضلها من معرفة ماضي الفعل فلا نخلطه بفعل"^٦. أما اقتران حروف الحلق بالفتح فيرى بعضهم أنه لما بين الفتحة والحرف الحلقى من تجانس، كما أن الحرف الحلقى قد يكون سبباً في تحريك الحرف السابق له إذا كان ساكناً وهنا يكون الحرف الحلقى في موضع اللام^٧.

ونلاحظ من خلال التحليل الصوتي لبنية الفعل، نحو الفعل وَدَعَ:

في صيغة الماضي: (وَدَعَ) wada<a
و َـ / دَـ / ع َـ

^١ سيبويه: الكتاب، ج4، ص53

^٢ ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، ج2، ص426 / انظر: أبو حيان النحوي الأندلسي: المبدع في التصريف، ص168

^٣ الاسترأبادي: شرح الشافية في الصرف لابن الحاجب، ج3، ص91

^٤ الأنباري، أبو البركات كمال الدين: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص784

^٥ انظر: ابن جني: المنصف، ج1، ص207

^٦ البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص128

^٧ انظر: القرني، علي عبد الله: أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 2004، ص352.

ص ح / ص ح / ص ح
في صيغة المضارع (يدع) yada<u
ي ـ / د ـ / ع ـ

ص ح / ص ح / ص ح
وليس لبقاء الواو مانع صوتي، ولكن التغير القائم على التخلص من الحركة المزدوجة الهابطة في المقطع الأول (يـ و / عـ / دـ) ليصبح (يـ / عـ / دـ) يعطيه خفة أكبر وسرعة في النطق يميل إليها اللسان العربي بطبيعته. يقول عبد الغفار هلال: "والواقع أن العربي اضطر أو اختار حذف بعض الأصوات ليصحح وزناً من أوزان العربية، دون نظر إلى الأصل بعد حذف بعض الحروف. وأعتقد أن العربي لم يكن يلاحظ مثل هذه الملاحظات الدقيقة التي حاولها بعض النحاة وتوسع فيها ابن جني".^١

ثم من باب **فَعَلَ يَفْعُلُ**. مثل: (ورث يرث، ورم يرم، ووفق يَفُق، وورع يرع)، ويرى الصرفيون أن الأصل في هذا الباب (فَعَلَ يَفْعُلُ) على القياس من المضارع الصحيح. وتحذف الواو من الأفعال المشمولة تحت هذا الباب، ويفسر القدماء حذف الواو بغرض التخلص من الثقل، وذلك بنقل الفعل إلى باب فَعَلَ يَفْعُلُ الذي تُحذف فيه الواو. يقول سيبويه: "ولي يلي، أصل هذا يَفْعُلُ، فلما كانت الواو في يَفْعُلُ لازمة وتستثقل صرفوه من باب فَعَلَ يَفْعُلُ إلى باب يلزمه الحذف، فشركت هذه الحروف وَعَدَ، كما شركت حَسِبَ يحسب وأخواتها ضرب يضرب وجلس يجلس. فلما كان هذا في غير المعتل كان في المعتل أقوى".^٢

وجاء في كتاب المنصف لابن جني: "قال أبو عثمان^٣: فإذا قلت (فَعَلَ) مما فاؤه واو ثم قلت (يَفْعُلُ) أتممت بفَعَلَ وأخواته؛ لأنه لم يجتمع في (يَفْعُلُ) ياء وكسرة. فتقول (وَجَلَّ يوجَل، ووجَلَّ يوجَل) فهذا هو المطرد في كلامهم الذي لا ينكسر".^٤

أما ابن عصفور فيقول: "إن وقعت الواو فاء في فعلٍ على وزن (فَعَلَ) بكسر العين، فإن مضارعه يجيء على قياسه من الصحيح، وهو يَفْعُلُ ولا تحذف الواو، لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، نحو: (وَجَلَّ يوجَل)... ومن العرب من يقلب الواو ألفاً طلباً للتخفيف فيقول (ياجل)

^١ هلال، عبد الغفار حامد محمد: أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1979م، ص 117

^٢ سيبويه: الكتاب ج 4 ص 54

^٣ أبو عثمان المازني

^٤ ابن جني: المنصف، ج 1، ص 201

و(ياحل) ... ومنهم من يبدل الواو ياء فيقول (بيجل) و(بيحل) وذلك أنه اجتمع له واو وياء. وإحداهما ساكنة"^١.

أما المثال اليائي فإن أمثلته في العربية قليلة جداً قياساً بالمثال الواوي، نحو: (يسر - يفع - يمن - يبس - يئس)، يقول يحيى عابنة: "وليس لدينا سبب وجيه يفسر قلة عدد المثال اليائي في العربية، وإن كان القدماء قد فسّروا ذلك بثقل الواو الذي يجعلها مفضّلة لابتداء الكلمة، وهو أمر غير لغوي بل مسألة اعتبارية"^٢. ولا تحذف الياء من المثال المعتل بالياء كما وجدنا مع بعض الأفعال المعتلة بالواو، يفسر القدماء ذلك "أن الياء أخف عليهم، ولأنهم قد يفرون من استئقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع... فلما كان أخف عليهم سلّموه. وزعموا أن بعض العرب يقول يئس يئس فاعلم، فحذفوا الياء من يفعل لاستئقال الياءات ههنا مع الكسرات، فحذف كما حذف الواو"^٣.

ويرى أبو حيان الأندلسي أنه شذ حذفها في (يئس ويئس) مضارعي (يئس ويئس)... والأصل (بييس ويئس)، وحُذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، كما حُذفت الواو في (يعد) تشبيهاً بها من حيث أن كلاهما حرف علة قد وقع بين ياء وكسرة، ولم يطرد ذلك في الياء لأنها أخف من الواو^٤.

ومن المحدثين من يرى أن قلة المثال اليائي سببها ثقل صوت الياء وقلة تصرفه مع بقية الحروف، ويفسرون حذف الواو وبقاء الياء أن الحركة المزدوجة (يئ) أثقل من الحركة المزدوجة (يو) من الناحية الصوتية، وإن حذف الواو وثبات الياء ليس لخصائصها الصوتية، وإنما لوظيفتها المعنوية فثبوت الياء ذو قيمة تمييزية للتفريق بين المثال الواوي والمثال اليائي، ووقع الحذف للواو ولم يقع للياء لأنها الأقل وروداً^٥. فالياء لا تحذف عند تصريحها إلا ما شذ من كلام العرب وهما فعلاّن ذكرهما سيبويه في كتابه يسر - يسر، يئس

^١ ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ج 2، ص 432

^٢ عابنة، يحيى: بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية، ص 58

^٣ سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 55

^٤ أبو حيان النحوي الأندلسي: المبدع في التصريف، ص 170

^٥ انظر البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 138

– يَنْسُ^١. ويتصرف مضارع المعتل الفاء بالياء من أربعة أبواب، هي: (كسر فتح / فتح فتح / فتح ضم / فتح كسر).

والباب الأول كسر الماضي فتح المضارع. نحو: يَبِسْ يَبِسْ وَيَتِمْ يَتِمْ وَيَقِظْ يَقِظْ وَيَقْنْ يَقْنْ وَيَيْسْ يَيْسْ.

صيغة الماضي (يبس) yabisa

ي ـ ب ـ / س ـ

ص ح / ص ح / ص ح

صيغة المضارع (يبيس) yaybasu

ي ـ ي / ب ـ / س ـ

ص ح ص / ص ح / ص ح

يحتوي المقطع الأول على حركة مزدوجة يليها فتحة في المقطع الثاني، ولا تحذف ياء اللين (شبه الحركة) من الصيغة لوجود الانسجام الحركي بينهما. وهذا الانسجام الحركي ناتج عن تتابع ياء اللين التي هي أخف من الواو من ناحية المخرج، وتفصل بينهما حركة الفتحة القصيرة التي تساعد على تخفيف حدة التوتر الناتج على صوتي اللين. مما يمنح المقطع الأول سهولة في النطق تفضلها اللغة العربية.

والباب الثاني فتح الماضي وفتح المضارع. نحو: يَفْعْ يَفْعْ، وَيَنْعْ يَنْعْ .

صيغة الماضي (ينع) yana<a

ي ـ ن ـ / ع ـ

ص ح / ص ح / ص ح

صيغة المضارع (يينع) yayna<u

ي ـ ي / ن ـ / ع ـ

ص ح ص / ص ح / ص ح

والباب الثالث فتح الماضي وضم المضارع. ولا يأتي على يفعل إلا هذا الفعل (يمن)

يُيْمَنُ) وهذا الفعل يُعد شاذاً لأنه يأتي في الماضي بالحركات الثلاث، ويأتي في المضارع بالحركات الثلاث أيضاً، كما يأتي على يامن (حيث تدغم الياء بالألف ولعل هذا راجع إلى أن هذا الفعل كان كثير الاستعمال ومتعدد المعاني)، ويرجع ذلك إلى ثقل الضمة بعد الحركة المزدوجة (ـي) لتتأخر الياء والضمة^٢.

أما الباب الرابع فتح الماضي وكسر المضارع . وأمثلة هذا الباب قليلة الورد وما ورد منها مشترك مع أبواب أخرى من أبواب الثلاثي، فلا يمكن الركون إلى تغيرات هذه الأفعال

^١ عبد الحميد، محي الدين، دروس التصريف، ص158 / انظر: سيبويه: الكتاب، ج4، ص55

^٢ انظر: البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص134

إذ يمكن حملها على أبواب أخرى. نحو: يَنْع يِينع، ويسَر ييسر^١. ولا تغير يطرأ على صوت العلة(ياء اللين) عند تصريف الفعل من الماضي إلى المضارع. وبالتحليل الصوتي:

يَسَر yasara
ي / س / ر
ص ح / ص ح / ص ح
يَيْسَرُ yaysaru
ي / ي / س / ر
ص ح / ص ح / ص ح

وخلاصة الفعل المثال -المعتل بالياء- أنه لا تغير يطرأ على بنيته عند تصريفه من الماضي إلى المضارع، وبالنظر إلى الأوزان التي يتصرف من خلالها نجد اجتماع الياء والحركات المختلفة (الضمة والفتحة والكسرة)، وعليه فإن الثقل الذي أرادت العربية التخلص منه متعلق بصوت (الواو)؛ لأنها حركة خلفية علوية، تستدعي وضعية خاصة للشفتين، وورود أغلب الأفعال المعتلة الفاء وأكثرها استعمالاً بالواو جعل من حذفها ضرورة صوتية واعتبارية.

3- بنية الفعل في صيغة الأمر:

يؤخذ الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة من أوله، فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، يُزد مكان حرف المضارعة همزة، فتقول في يكتب ويكرم وينطلق ويستغفر اكتب وأكرم وانطلق واستغفر^٢. وهو كذلك في المعتل الفاء. جاء في شرح الشافية: "الأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو، ولو أخذناه أيضاً من تَوَعَد الذي هو الأصل لحذفناها أيضاً لكونه فرعاً"^٣. وهذا يؤكد أن الاعتلال أصل في الفعل، ويعتل المضارع لاعتلال الماضي، ويعتل الأمر لاعتلال المضارع، في حين يرى بعضهم أن الفعل عَدَّ. أصله: إوَعَد، وحُذفت الواو الساكنة استئقلاً فاستُغنيَ عن همزة الوصل المجتلية لأجل النطق بالساکن^٤. نحو: الفعل وزن. فبالتحليل الصوتي تظهر تغيرات بنيته على الصورة الآتية:

وَزَنَ wazana

^١ محي الدين، عبد الحميد: دروس التصريف، ص157

^٢ الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ص165

^٣ الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص88

^٤ الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ط2008، ص322

و ٤ / ز ٤ / ن ٤
ص ح / ص ح / ص ح
المضارع يَزِنُ yazinu
ي ٤ / ز ٤ / ن ٤
ص ح / ص ح / ص ح
الأمر زِنْ zin
ز ٤ ن
ص ح ص

وعليه فإنه عند تصريف الفعل من صيغة المضارع إلى صيغة الأمر يبقى على حاله من حذف أو إثبات للواو والياء. إلا الأفعال التي لم تحذف منها الواو وعينها مفتوحة أو مكسورة، فإن الواو تقلب ياء. مثل جل - يوجل - ايجل / وجر - يوجر - ايجر. ولعل العلة في تحولها ياء هو وقوعها ساكنة بعد همزة وصل بالكسرة كما يقول القدماء أو بسبب الانسجام الحركي^١.

ثانياً- تغيرات بنية الفعل معتل العين (الأجوف) عند تصريفه:

الفعل الأجوف هو ما كانت عينه حرف علة (واو أو ياء)، والأجوف الواوي أكثر دورانا في اللغة من اليائي، ويرى الطيب البكوش أن ذلك قد يرجع إلى طبيعة الواو الشفوية^٢. ويرى القدماء أن الماضي المجرد هو الأصل في الأفعال، ولا تكون حروف أصوله إلا من الصوامت. فيجيء مجرد الفعل معتل العين على ثلاثة أبواب، (فعل وفعل وفعل): بضم العين وفتحها وكسرهما من ذوات الواو. وعلى (فعل وفعل) بفتح العين وكسرهما من ذوات الياء^٣.

1- بنية الفعل في صيغة الماضي :

قبل أن يتصرف الفعل من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع قد تجري على بنيته تغيرات صوتية في صيغة الماضي، وهذه التغيرات مرتبطة بأصوات المد واللين التي يتضمنها بناء هذا الفعل. فالأفعال المعتلة بالواو أو الياء من باب فعل تتغير بنيتها نحو: (قام) qa:ma أصله (قَوَمَ) qawama، و(باع) ba:>a أصله (بَيَعَ) yabi:>u . ويرى القدماء أن صيغ الأفعال المعتلة في المجرد الثلاثي هي صيغة متطورة عن أصول أو أشكال أخرى افتراضية أي (قال) أصلها (قَوَل)، ولا يرى القدماء أن هذه الصيغ

^١ المرجع السابق. ص 322

^٢ البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 144

^٣ ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج 2، ص 438

كانت معتمدة في الاستعمال اللغوي في مرحلة من المراحل. وهو ما يشير إليه ابن جني صراحة في قوله: "وإنما معنى قولنا (أنه كان أصله كذا) أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعمل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمن كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"^١. ولكن الدراسات اللغوية المقارنة أكد أن هذا المستوى البنائي كان مستعملاً في اللغة السامية، وهذا يعني أن هذا البناء نحو (قَوْل) كان مستعملاً.

ويصف القدماء هذا التغير في بنية الفعل بأنه إعلال بالقلب، حيث يقاب حرف العلة (الواو أو الياء) ألفاً، ويفسرون هذا التغير بتحريك الواو والياء بعد حركة الفتحة. ويرون هذا سبباً كافياً لتغير بنية الفعل واختفاء صوتي شبه الحركة (الواو والياء). يشير سيبويه إلى الواو والياء إذا تحركتا عموماً بأي نوع من الحركات وسبقنا بفتحة قلبتا ألفاً^٢. ويقول ابن جني: "متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، إلا أن يضطر أمر إلى ترك قلبهما"^٣. ومن القدماء من يقدم تفسيراً آخر هو أقرب إلى المنهجية العلمية، إذ يجعل الجانب الصوتي سبباً في تغير بنية الفعل. فابن عصفور يقول: "وأما (فعل) فقلبت الواو فيها ألفاً لاستئصال حرف العلة، مع استئصال اجتماع المثليين، أعني فتحة الفاء وفتحة العين. فقالوا في قَوْم وبيع: قام وباع. فقلبوا الواو والياء ألفاً؛ لخفة الألف وليكون العين حرفاً من جنس حركة الفاء"^٤.

وجاء في شرح الشافية أن هذه علة ضعيفة-أي تحركهما وانفتاح ما قبلهما- لا تجري دائماً، وإنما قلبتا ألفاً طلباً للأكثر خفة. يقول الاسترأبادي: "اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليست في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفاً للاستئصال. والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما، وإن كانتا أيضاً متحركتين، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء"^٥.

ونلمح وجود تناقض في تعامل القدماء مع صيغ هذه الأفعال المعتلة، حيث افترضوا لها أصلاً عللوا من خلاله الصيغة المستعملة، ثم ذهبوا إلى أن هذا الأصل لم يكن مستعملاً إنما هو من سبيل الافتراض العقلي. ويعترض داود عبده على تحليل القدماء هذا لأنه

^١ ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 256.

^٢ الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه، سلسلة الدراسات الإسلامية، ص 223.

^٣ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج 2، ص 308.

^٤ ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج 2، ص 438.

^٥ الاسترأبادي: شرح الشافية، ج 3، ص 95.

يصطدم بعدد من المشكلات" أولها: أن ليس هناك تفسير مقبول لسقوط الفتحتين. وثانيها: أن الواو والياء ليستا من جنس الألف لكي تنقلبا ألفا. وثالثهما: أن الواو في مثل (وَصَلَ) أو (قَوْل) لا تختلف عن الضمة وهي علة قصيرة، إلا في مقدار المسافة بين اللسان وأقصى الحنك عند النطق بهما^١. وذهب إلى مثل هذا عبد القادر عبد الجليل إذ يعلق على تفسيرات القدماء ويصفها بأنها تفتقر إلى تفسير سبب الانقلاب الذي حذف الواو وحولها إلى ألف، مع العلم أن هذه الأصوات الثلاثة يختلف الواحد عن الآخر في طريقة إنتاجه، وصفاته الصوتية. وأنه ليس مع الافتراض المزعوم، وإنما مع التركيب المقطعي للفعل (عاد) الذي يحتوي في أصل تكوينه على صوتين: الأول صائت طويل والثاني صائت قصير^٢. ويرى عبد الصبور شاهين أن هذه القاعدة لا تعبر عن حقيقة التصرف الصوتي في عناصر الكلمة، لأنها تفترض أن للواو وجوداً منفصلاً عن الحركة بعدها وقبلها، وهو خطأ من الناحية الصوتية، لأنها ليست سوى انزلاق بين هذه الحركات، متمثل في نصف حركة^٣. ومن المحدثين من يرى أن مرحلة التصحيح التي مرت بها الأفعال الجوفاء لم تكن مرحلة خيالية متصورة انطلاقاً من التفكير الصرفي العربي، بل إن لها ما يدعمها من العربية نفسها في عدد من الأفعال الجوفاء، التي منها: سَوَدَ وَعَوَجَ وَهَوَجَ وَعَوَرَ وَحَوَلَ وغيرها، مما يمكن معه القول إن الكسرة دفعت إلى المحافظة على بنية الفعل عند مرحلة الصحة^٤.

ويصف المحدثون هذا التغير وصفاً مغايراً لما رآه القدماء، حيث يرون أن (الواو والياء) صوتي اللين قد حذفوا ولم يقلبا ألفاً كما ذكر القدماء. ويفسرون هذا التغير الصوتي في بنية الفعل الثلاثي تفسيراً مختلفاً أيضاً، وهو أن صوتي اللين (الواو-الياء) تسقطان في الماضي الأجوف إذا كان على وزن فعل، وذلك لوجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين، وتدغم الحركتان فتصبحان حركة طويلة هي الفتحة الطويلة، نحو: (قَوْلَ يصبح قال).

^١ داوود عبده في كتابه دراسات في علم أصوات العربية ص33

^٢ عبد الجليل، عبد القادر: علم الصرف الصوتي، دار أزمدة، الأردن، 1998م، ص424

^٣ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص83

^٤ عبابنة، يحيى: بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية، ص73

ويقول الطيب البكوش: "تسقط الواو في الماضي إذا كان على وزن فَعَلَ وذلك لوجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين وتدغم الحركتان فتصبحان حركة طويلة"^١.

ويرى سمير استيتية أن: "حذف الصوت الانزلاقي المحصور بين حركتين يعمل على إزالة التوتر الذي يمثله هذا الصوت"^٢. ويقصد بالصوت الانزلاقي حرفي اللين الواو وأن حذفه يسهل النطق إذ يسمح بالتقاء حركتين متماثلتين، فيتشكل منهما صوت المد. ويقول المستشرق الفرنسي هنري فليتش: "إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداها بين مصوتين، إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء... وهي قاعدة ذات تأثير في إدراك التغيرات الصرفية في الأفعال التي يكون ثاني أصولها أو ثالثها واوا أو ياء"^٣.

إن هذا التصور الجديد لتغيرات بنية الفعل أثار قضية أخرى تتعلق بالميزان الصرفي العربي، فيرى عبد الصبور شاهين أن يكون وزن هذه الأفعال جميعاً (fa:la) ويرى سقوط الازدواج الحركي نتيجة الصعوبة المقطعية، فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض وبذلك يخرج بنتيجة هي أن هذه الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق^٤.

ويحلل بعض المحدثين تطور الفعل الأجوف نحو (قَوْلَ وَبَيْعَ) بالتخلص من المزدوج الحركي الصاعد (ya-wa)، ولكن ليس بالتخلي عن شبه الحركة، بل عن الحركة نفسها ويسمونها مرحلة التسكين، أو مرحلة سقوط الحركة بعد الواو والياء للتخفيف، لتصبح (قَوْلَ وَبَيْعَ) فيظهر فيها وضع صعب أيضاً، وهو تكوّن المزدوج الحركي الهابط (aw-ay). ثم تليها مرحلة تفخيم الألف، لتصل الصيغة إلى الشكل النهائي المتمثل بحلول صوت المد محل شبه الحركة المحذوفة، أي (قال وباع)^٥.

وبعد عرض آراء القدماء والمحدثين وتفسير تغير بنية هذه الأفعال نلجأ إلى التحليل الصوتي لمقاطع هذه البنية التي تكشف لنا مراحل هذه التغير وطبيعته. على النحو الآتي:

(قَوْمَ) qawama

^١ البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 141 / المطلبي، غالب: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص 192/ داوود عبده: دراسات في علم أصوات العربية، ص 33

^٢ استيتية، سمير شريف: علم الأصوات النحوي، دار الأمل، الأردن، ط 2012، ص 598

^٣ هنري فليتش: العربية الفصحى دراسات في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، ص 55

^٤ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 83

^٥ عابنة، يحيى: بنية الفعل الثلاثي في العربية، ص 77 / انظر: عبد التواب، رمضان: بحوث ومقالات في اللغة ص 245

ق َ / و َ / م َ
ص ح / ص ح / ص ح
تتضمن الصيغة حركة مزدوجة صاعدة وتميل اللغة إلى
التخلص منها بحذف شبه الحركة وهي (الواو).

(قام) qa:ma

ق َ / م َ
ص ح / ص ح

(بَيَع) baya<a

ب َ / ي َ / ع َ
ص ح / ص ح / ص ح
تتضمن الصيغة حركة مزدوجة صاعدة وتميل اللغة إلى
التخلص منها بحذف شبه الحركة وهي (الياء).

(باع) ba:<a

ب َ / ع َ
ص ح / ص ح

والذي نرجحه في مثل هذه الصيغ من تغير في بنية الفعل هو حذف المقطع الثاني من
الصيغ المفترضة نحو(قَوْلَ)، إذ ثبت في الدراسات اللغوية الحديثة أن الكلام الإنساني يخرج
بصورة مقاطع متلاحقة تتشكل من قواعد(الصوامت) وقمم(الصوائت)، ولا يخرج دفعة
واحد أو بصورة حروف وحركات مفصولة عن بعضها البعض، وعليه نرى أن عملية
الحذف التي وقعت لم تقع لحرف (صامت) أو حركة بل وقعت على المقطع الثاني كاملاً،
وتمت إطالة الحركة القصيرة أو مضاعفتها لتصبح حركتي فتح متتاليتين.
وتتغير صيغة الفعل معتل العين (فعل وفعل) نحو: خوف xawifa إلى خاف xa:fa،
وطول tawula إلى طال ta:ula، والأجوف اليائي من صيغة فعل نحو: كيد¹ kayida
إلى كاد ka:da.

لقد أشار سيبويه إلى الواو والياء إذا تحركتا عموماً بأي نوع من الحركات وسبقنا بفتحة
قلبتا ألفاً²، وكذلك يرى ابن جني في سر الصناعة إذ يقول: "فأما إبدال الألف عن الياء
والواو وهما أصلان فنحو قولك في ييأس ياءس وفي يوجل ياجل. ونحو قولك: باع وسار
وهاب وحر وقام وصاغ وخاف ونام وطال؛ لقولك البيع والسير والهيبة والحيرة وقومة

¹ وورد هذا الفعل معتلاً بالنقل على لغة هذيل فقالوا كَيْد. كقول أبي خراش الهذلي:

وكَيْد ضَبَاعُ الْفَقْفَ يَأْكُلْنَ جَنْتِي وَكَيْدَ خَرَّاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَبْتِمُ

² الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه، ص223

وصوغة وخوف ونوم وطويل...فهذا حكم الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً^١. إلا أننا نجد ابن عصفور يقول: "(فُعْل وفِعْل) قلبت فيهما الواو والياء استئقلاً للضمة في الواو والكسرة في الواو والياء، فقلبت الواو والياء إلى أخف حروف العلة وهو الألف. ولتكون العينات من جنس حركة الفاء وتابعة لها"^٢. وفي هذا القول إشارة صوتية، حيث تتغير صيغتي (خوف وكيد) إلى (خاف وكاد) استئقلاً للكسرة في الواو والياء وطلباً للخفة والمجانسة بين العين وحركة الفاء.

بينما يرى بعض المحدثين أن هذا التغير في بنية الكلمة راجع إلى طبيعة المقاطع في اللغة العربية، فالمقطع العربي لا يبتدئ بحركة، يقول عبد الصبور شاهين: "ولذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج... فتسقط منه الضمة والكسرة معاً، لأن وجود إحداها يسبب ازدواجاً غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال، ثم تطول الفتحة الأولى حملاً لها على (قال وباع) تبعاً لعامل القياس الموحد، kaa/fa أي : طردا للباب على وتيرة واحدة"^٣.

ويقدم زيد القرالة تفسيراً آخر لتغير بنية الفعل من الناحية الصوتية، يفسر فيه حذف الياء -شبه الحركة- لضعفها ووقوعها بين فتحتين قصيرتين، حيث يقول: "ومثله هَيْبَ التي تتحول إلى هَيْبَ فتقع الياء بين فتحتين فتسقط ويتشكل فتحة طويلة ليتحول البناء إلى هاب"^٤.

وبالتحليل الصوتي لمقاطع هذه البنية يتبين لنا مراحل هذه التغير وطبيعته. على النحو الآتي:

كَيْد kayida
ك ـ / ي ـ / د ـ
ص ح / ص ح / ص ح
تتضمن الصيغة حركة مزدوجة صاعدة تميل فيها إلى التخلص من شبه الحركة وتحت تأثير قانون المماثلة تتحول حركة العين من كسرة إلى فتحة فيتحول البناء إلى صيغة (فعل)

خَوْف xawifa
خ ـ / و ـ / ف ـ
ص ح / ص ح / ص ح
تتضمن الصيغة حركة مزدوجة صاعدة تميل فيها إلى التخلص من شبه الحركة وتحت تأثير قانون المماثلة تتحول حركة العين من كسرة إلى فتحة فيتحول البناء إلى صيغة (فعل)

^١ ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 307

^٢ ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج 2، ص 438

^٣ شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 83

^٤ القرالة: زيد خليل، الحركات في اللغة العربية، ص 126

خَوْف xawafa

خ َ / و َ / ف َ

ص ح / ص ح / ص ح

وهنا يسهل التخلص من المزدوج الحركي

بحذف شبه الحركة الواو لوقوعها بين

حركتين متماثلتين لتصبح الصيغة:

خاف xa:fa

خ َ / ف َ

ص ح ح / ص ح

كَيْدَ kayaqda

ك َ / ي َ / د َ

ص ح / ص ح / ص ح

وهنا يسهل التخلص من المزدوج الحركي

بحذف شبه الحركة الواو لوقوعها بين

حركتين متماثلتين لتصبح الصيغة:

كاد ka:da

ك َ / د َ

ص ح ح / ص ح

وثمة أفعال سلمت بنيتها في صيغة الماضي ولم تتعرض للتغير أو الإعلال كما يطلق

عليه القدماء نحو: (عَوَرَ وصَيَدَ). يقول المازني: "وأما قولهم عور يعُورُ وحول يحُولُ

وصَيَدَ يَصِيدُ فإنما جاءوا بهن على الأصل لأنهن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على

الأصل لسكون ما قبله. نحو ابْيَضَضْتُ واسْوَدَدْتُ واحْوَلَلْتُ فلما كُنَّ في معنى ما لا بد من أن

يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن، ولو كُنَّ على غير هذا المعنى لاعتلن^١ فيعمل

المازني عدم تغير شبه الحركة الواو والياء بأن معنى عورَ اعُورَ الذي لا يحتمل الإعلال

لسكون ما قبل الواو، فجُعِلت صحة العين فعل دليلاً وأمرة على الأصل في المعنى افْعَلْ.

ومثله جاء في شرح الشافية^٢.

يقول الطيب البكوش: "إن وجود عشرين فعلاً من الأجوف الواوي على وزن فعل مثل

حور يدل على أن ثبوت الواو فيها تمييزي ولا يمكن أن نخلطها بـ(خاف أو نال)، إذ كان

من الممكن أن يقال (خوف ونول) لو كانت على وزن فعل حقاً...فعشرون لا يكون شذوذاً

على ثلاثين وإنما يكون مظهراً آخر له مميزاته صرفياً ومعنوياً"^٣.

بينما يرى يحيى عابنة أن لحركة الكسرة أثراً في الحفاظ على شبه الحركة وعدم

حذفها، يقول: "فالأفعال الجوفاء اليائية وهي التي تكون عينها ياءً في الأصل فقط، وأحياناً

في الأصل والاستعمال، وذلك في أفعال قليلة، وهي التي حافظت على مرحلة الصحة،

كالفعل هَيْفَ، وقد كان للكسرة أثر في هذه المحافظة، في حين تطوّر أغلب الأنماط اليائية

^١ ابن جني: المنصف في التصريف، ص259/ الاسترأبادي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص95

^٢ الاسترأبادي: شرح الشافية، ج3، ص98/ انظر: سيويو، الكتاب، ج4، ص344

^٣ البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص149

الجوفاء إلى مرحلة التفخيم أو الفتح الخالص، مروراً بمرحلتى تسكين العين ومرحلة الإمالة، مثل باع من الأصل بَيَّع^١.

2- بنية الفعل في صيغة المضارع:

يبنى الفعل المضارع من الماضي الأجوف على ثلاثة أوزان (يَفْعُلُ ويفْعَلُ ويفْعِلُ) وتجري التغيرات على البنية الفعلية لتوافق هذه الصيغ على الصورة الآتية:
-الوزن الأول (يَفْعُلُ): ويأتي من الماضي معتل العين بالواو مفتوحة أو مضمومة على وزن (فَعَلَ وفَعُلَ). فما كان ماضيه مفتوح العين لا يكون إلا واوياً، نحو: ماج يموج، وذاب يذوب، عاد يعود، قال يقول، ساد يسود. ولم يشذ منه شيء إلا لفظتان وهما طاح يطيح وتاه يتيه^٢. والأفعال من هذا النوع هي الغالبة على الثلاثي الأجوف، فكل الأفعال التي من نوع قال (قَوَّلَ)، يقابلها في المضارع (يَفْعُلُ)^٣.

ويرى القدماء أن الأصل في هذه الأفعال فَعَلَ يَفْعُلُ. نحو: قال يَقُولُ، ولكن جرى على هذا النوع إعلال (بالنقل)^٤ ويرون أن الداعي إلى الإعلال بالقلب أو الإعلال بالقلب والنقل معاً في الفعل المضارع -حسب رأي سيبويه- أنه إذا جيء بالمضارع على الأصل، وأدخلت الفتحة والضمة والكسرة على الياء والواو مع كثرة الواو والياء ثقل ذلك عليهم، ففروا من أن يكثر هذا في الاستعمال اللغوي، فكان الحذف والإسكان أخف عليهم^٥.

قال أبو عثمان المازني: "وإذا قلت يَفْعُلُ من قُلْتُ لَزِمَهُ يَفْعُلُ وإذا قُلْتُ يَفْعُلُ من بَعْتُ لَزِمَهُ يَفْعُلُ"^٦. وقال المبرد: "فإذا قلت يفعل فما كان من بنات الواو فإن يفعل منه يكون على يَفْعُلُ كما كان قَتَلَ يَقْتُلُ، ولا يقع على خلاف ذلك، لتظهر الواو. وذلك قولك: قال يقول. وجال يجول. وعاق يعوق. وكان الأصل يَفْعُلُ وَيَجُولُ مثل يَقْتُلُ"^٧.

^١ عباينة، بجيى: بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية، ص 74

^٢ انظر: عبد الحميد، محمد محي الدين: دروس التصريف، ص 162/ والممتع في التصريف لابن عصفور، ج 2، ص 443

^٣ البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 140

^٤ والإعلال بالنقل هو نقل حركة حرف العلة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، مع بقاء الحرف المعتل إن كانت الحركة تجانسه، وقبله حرفاً يجانسه إن كانت تغاييره، وإذا كان حرف العلة ألفاً فلا يحصل فيه مثل هذا الاعتلال، لأن الألف خفي ساكن لا يقبل الحركة.

^٥ الحجى، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 65/ سيبويه، تحقيق عبد السلام

هارون، ج 4 ص 345

^٦ ابن جني: المنصف، ج 1، ص 245

^٧ المبرد: المقتضب، ج 1، ص 234

وقال الأستراباذي: " كل أجوف من باب فَعَلَ تسكن عينه بقلبها ألفاً وجب تسكين عين مضارعه ونقل حركته إلى ما قبله، نحو : قال يقول، وباع يبيع، وطاح يطيح والأصل يَطْوَحُ"^١.

فالأستراباذي يرى أن الواو والياء المتحركتان والمسبوقتان بحرف ساكن ليس من الواجب قلبهما؛ لأنهما خفيفتان. ولكن في صيغة المضارع من الأجوف سكنت عين المضارع ونقلت الحركة إلى الحرف الساكن قبلها، للتنبيه على البنية الأصلية، نحو: قال يقول وباع يبيع... ويشترط أن يكون الساكن الذي تنتقل إليه الحركة متحركاً في الأصل فلذلك لم ينقل من نحو: قاول وباع وقول وبَّع، ونقل في أقام ويقم^٢.

ويرى بعض المحدثين أن التغير في بنية المضارع الأجوف يكون بإدغام الواو في حركتها إذا سبقت بحرف ساكن، فتطيلها، نحو (أَقُولُ=أَقُولُ)^٣. ويفسر أحمد كشك تغير بنية مضارع الأجوف بأنه يقوم على إضافة مقطع قصير، وتحويل المقطع الثاني إلى مد يجانس حركة الصيغة. يقول: "إن الماضي إذا كان مكوناً من مقطعين أولهما من النوع (ص ح ح) وثانيهما من النوع (ص ح) فإن المضارع يأتي مكوناً من ثلاثة مقاطع أولهما وثالثتهما من النوع (ص ح)، وثانيهما من النوع (ص ح ح) مع تراوح في حركة المقطع الثاني بين الفتح والضم والكسر"^٤.

ويرى عبد الصبور شاهين أنه تجتمع في هذه الصيغ حركات صيغة المضارع وحركات البنية الأصلية المتمثلة في عين الفعل الأجوف، فيحدث تضارب بين هذه الأصوات، يراه المحدثون بعين تختلف عن نظرة القدماء. فالفعل قام مثلاً مضارعه يَقُومُ، ثم يتحول إلى يَقُومُ وذلك بإسقاط الواو شبه الحركة لكرهية اجتماع الواو مع الضمة فتبقى الضمة وحدها مما يسبب خلافاً في بناء الكلمة وزناً ومقطعاً، فيكون التعويض بمد صوت الضمة، وكذلك في الفعل باع يبيع، حيث يعوض عن سقوط الياء بمد حركة الكسرة... والسبب أن اللغة تكره تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة، أو ضمة طويلة. هذا من

^١ الأستراباذي: شرح الشافية، ج3، ص114

^٢ انظر: الأستراباذي: شرح الشافية، ج3، ص145

^٣ البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص141

^٤ كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، ص34

الناحية الصوتية. وأما من الناحية المقطعية فإن المقطع العربي يتكون من حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو ما يتفق مع خصائص النسيج المقطعي العربي، فكان إسقاط الواو أو الياء سبباً في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة وجزءاً من المقطع الطويل.^١

ويرى زيد القرالة أن التغير في بنية الفعل هو من سبيل المماثلة بين الأصوات المتقاربة صفة ومخرجاً، حيث تماثل شبه الحركة (الواو) في الفعل يَقُوم حركة الضمة لتنتج عن هذه المماثلة تعاقب لحركتين متماثلتين فتتشكل الحركة الطويلة. ويفسر ذلك بأن "قلب شبه الحركة إلى ضمة أولى من سقوطها لوجود التناسب الصوتي بين هذين الصوتين، فهما على درجة من التجانس"^٢.

ويرى بعض المحدثين أن "جذر الماضي هو (عُد) وجذر المضارع (يَعُد) وقد نشأ هذا الجذر من إطالة صوت الصائت القصير في جذر الماضي وليس عن أصل مزعوم. ... وأن هذه الألف في (عاد) أضيفت من خارجه"^٣. وهذا رأي ضعيف لا يستند إلى دليل.

أما التحليل المقطعي لبنية الفعل فيكشف عما يلي:

قال (qa:la)

ق َ / ل َ

ص ح / ص ح

يَقَالُ (yaqa:lu)

ي َ / ق َ / ل ُ

ص ح / ص ح / ص ح

عند تصريف الفعل وفق باب المضارع (فعل يفعل) تنتقض بنيته المقطعية لتشكّل مقاطع مرفوضة صوتياً فتعود الواو شبه الحركة التي حذفت من بنية الماضي لتصبح :

يَقُولُ (yaqwulu)

ي َ / ق َ / و ُ / ل ُ

ص ح / ص ح / ص ح

يتشكل مقطع مكون من الحركة المزدوجة الصاعدة (الواو المضمومة) ويكون التخلص منها بالمماثلة الراجعة بين الحركة وشبه الحركة لتتحول بموجبها الواو شبه الحركة إلى ضمة فتصبح البنية المقطعية على النحو الآتي:

يَقُولُ (yaqu:lu)

ي َ / ق ُ / ل ُ

^١ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 199

^٢ القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص 85

^٣ عبد القادر، عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، الأردن، 1998م، ص 424

ص ح / ص ح ح / ص ح

وصيغة (يفعل) من مضموم العين في الماضي (فعل) فلا يكون إلا واوياً، نحو طال

يطول. بضم العين على قياس نظيرها من الصحيح. لم يشذ من ذلك شيء^١. ويرى القدماء

أن أصل (يطول: يطول). وأن هذه الصيغة جرى عليها ما جرى على الصيغتين (يقول ويبيع). يقول ابن جني: "لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو (قَوَمَ وَبَيَعَ وَخَوِفَ وَهَيَّبَ وَطُولَ) فَقُلِبْنَ أَلِفَاتٍ لَتَحْرَكُنَّ فِي الْأَصْلِ وَانْفَتْاحَ مَا قَبْلَهُنَّ الْآنَ. فلما جاء المضارع أعلوه إتباعاً للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً. فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار يقول ويبيع ويطول"^٢.

وللمحدثين تفسير آخر للتغير الحاصل في بنية الفعل حيث "تماثلت الحركة الحركة في مثل: طُول وهَيَّب وذلك بقلب الضمة فتحة في الأولى وقلب الكسرة فتحة في الثانية وبذلك يصبح بناء الكلمة على النحو التالي: طَوَّلَ وَهَيَّبَ وفي هذه الحالة تقع أشباه الحركات بين حركات متماثلة مما يؤدي إلى سقوطها فتلتقي الحركات القصيرة المتماثلة لتشكل حركات طويلة: طَوَّلَ، طَوَّلَ، طَال / هَيَّبَ، هَيَّبَ، هَاب"^٣.

-الوزن الثاني(يفعل): ويأتي من الماضي معتل العين بالياء المفتوحة على وزن(فعل).فلا يكون إلا يائياً، نحو: طاب يطيب، وعاش يعيش، وباع يبيع، ومال يميل. ولم يشذ منه شيء^٤. ويرى القدماء أنه لا يأتي من الأجوف اليائي من وزن فعل إلا على يفعل. يقول المبرد: "وإذا قلت يفعل في فعل من الياء كان على يفعل كما كان ضرب يضرب. ولم يُبْنَ على غير ذلك. لتسلم الياء. وذلك قولك باع يبيع وكال يكيل فأسكنت الياء من الأصل من قولك يَبِيعُ وَيَكِيلُ"^٥.

ويفسر القدماء هذا التغير في بنية الفعل من يبيع إلى يَبِيعُ بإتباع الفرع للأصل فاعتل البناء في المضارع لا اعتلاله في صيغة الماضي. يقول ابن جني: "وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح. ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو (قَوَمَ وَبَيَعَ) اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن

^١ انظر: عبد الحميد، محمد محي الدين: دروس التصريف، ص162/ والممتع في التصريف لابن عصفور، ج2، ص443

^٢ ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ج1، ص248

^٣ القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية – دراسة في التشكيل الصوتي- ص87

^٤ انظر: عبد الحميد، محمد محي الدين: دروس التصريف، ص162/ والممتع في التصريف لابن عصفور، ج2، ص443

^٥ المبرد: المقتضب، ج1، ص234

فَسُلْبُنْ ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات فَقُلْبُنْ أَلَفَات لِتَحْرِكهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن. فلما جاء المضارع أعلوه إتباعاً للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معطلاً. فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار (يقول ويبيع)^١. ويرون أن الإعلال في هذه الصيغ مطرد وهو كما يصفونه إعلال بالنقل والتسكين، حيث نقلت حركة حرف العلة - الضمة والكسرة - إلى الساكن الصحيح قبله، فحصل في صيغة المضارع إعلال بالنقل فقط^٢.

وكذلك يرى المحدثون في هذه الأفعال على نحو ما ذكرنا في الفعل (قال يقول) من تغير في بنية الفعل، فهو قائم على سقوط شبه الحركة أو مماثلتها للحركة المجاورة^٣. وتظهر التغيرات الصوتية في النماذج السابقة على النحو الآتي:

ba:<a (باع)
ب / ع -
ص ح / ص ح
yaba:<u يباغ
ي / ب - / ع -
ص ح / ص ح / ص ح
عند تصريف الفعل وفق باب المضارع (فَعْل يَفْعَل) تنتقض بنيته المقطعية لتشكّل مقاطع مرفوضة صوتياً فتعود الياء شبه الحركة التي حُذفت من بنية الماضي لتصبح :
yabyi<u يبيغ
ي / ب - / ع -
ص ح / ص ح / ص ح
يتشكّل مقطع مكون من الحركة المزدوجة الصاعدة (الياء المكسورة) ويكون التخلص منها بالمماثلة الراجعة بين الحركة وشبه الحركة لتتحول بموجبها الواو شبه الحركة إلى كسرة فتصبح البنية المقطعية على النحو الآتي:

yabi:<u يبيغ
ي / ب - / ع -
ص ح / ص ح / ص ح
ويعترض فوزي الشايب على رؤية القدماء حول هذه الأفعال. ويقول: "وأما الإعلال بالنقل فقط، والذي يمثلون له عادة بـ يَقُول ويبيع ونظائرهما، فهذان يعتقد القدماء أن أصلهما

^١ ابن جني: المنصف، ج 1، ص 248

^٢ الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 64

^٣ انظر: اليكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 141 / كشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، ص 34 / شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 199 / القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص 84

يَقُولُ وَيَبِيعُ، ثم نُقلت حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله وبقيت العين على حالها! والقول بأن الأصل في هذين الفعلين ونظائرها هو سكون الفاء، مرفوض، والقول بنقل الحركة من أصل لآخر مرفوض أيضاً.... أي أن الأصل فيها تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وقعت فيهما الياء والواو بين حركتين، فضعف مركزهما، فسقطتا، فتشكل من الحركتين اللتين تكتنفانها حركة طويلة، فمن يَقُولُ إلى يَقُول ومن يَبِيعُ إلى يَبِيعُ" ^١. واعتراض فوزي الشايب هذا مردود عليه إذ أتى بتفسير غير دقيق، ونرد عليه بأن افتراض صيغة المقاطع الأربعة لا دليل عليه وبخاصة أن نظائرها من الأفعال لم تأت بهذه الصيغة نحو: ذَهَبَ يَذْهَبُ وليس يَذْهَبُ. فالتسكين دليله واضح ومستعمل في اللغة أما التحريك بالمقاطع الأربعة فلا مثال عليه.

وردّ أبو أوس الشمسان على فوزي الشايب معلّقاً، بقوله: "ونجده لم يوفق في أنه يعيب على الصرفيين القول بثلاثية الفعل الأجوف، وأن ذلك أصل تاريخي. حين يقولون إن(قال) في الأصل (قول) وقوله غير صحيح، فهم لا يزعمون أن قَوْلَ قد استعمل من قبل، بل هو فرض نظري بنوه على معطيات وصفية وهو تحقق الأصل الثالث في تصاريف مادة الفعل الأجوف" ^٢.

-الوزن الثالث(يفعل):أما البناء على صيغة (يفعل) فيأتي من الماضي معتل العين بالواو أو الياء المكسورتين على وزن(فعل). نحو: خَوْفَ يخاف، وهَيْبَ يهاب، وعَوْرَ يعور، وغَيْدَ يغيد، هَيْفَ يهيف. ولم يشذ من ذلك شيء إلا لفظتان وهما (مِتَّ تموتُ وِدِمْتُ تدومُ) فجاء مضارعهما على (يفعل) بضم العين. على أنه يمكن أن يكون هذا من تداخل اللغات ^٣.

ويرى القدماء أن الأجوف مكسور العين في الماضي يأتي مفتوح العين في صيغة المضارع لازماً. قال أبو عثمان المازني: "وأما يفعل من خَفْتُ وهَبْتُ فإنك تقول فيه (يخاف ويهاب) لأن فَعَلَ يلزمه يفعل" ^٤. وقال سيبويه: "وأما يفعل من خَفْتُ وهَبْتُ فإنه يخاف

^١ الشايب، فوزي: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 30، 1986م. ص90

^٢ الشمسان، أبو أوس إبراهيم: وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي، مجلة الجزيرة، 30، أبريل، 2016م.

^٣ انظر: عبد الحميد، محمد محي الدين: دروس التصريف، ص162/ والممتع في التصريف لابن عصفور، ج2، ص443

^٤ ابن جني: المنصف، ج1، ص246

ويهاب، لأن فَعَلَ يلزمه يفعل وإنما خالفتا يزيد ويبيع لأنهما لم تعتلا محولتين، وإنما اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل".^١

وَيُفسَّر القدماء التغير الحاصل بأن الاعتلال في بنية الفعل المضارع جاء لاعتلال البنية في الماضي. أي إذا كانت حركة المعتل في صيغة المضارع فتحة في الأصل نحو: يَخَافُ، ويَهَابُ، الأصل يَخَوْفُ ويَهَيْبُ، تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، ثم يُقَلَّبُ حرف العلة -الواو أو الياء- ألفاً لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فحصل في صيغة المضارع إعلال بالنقل وبالقلب، وإنما حُمِلَ إعلال المضارع هنا على إعلال الفعل الماضي.^٢ يقول ابن جني: "أصل (يخاف ويهاب: يَخَوْفُ ويَهَيْبُ) فأرادوا الإعلال فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصارا في التقدير يَخَوْفُ ويَهَيْبُ ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ولأنهما قد اعتلتا ضرورة في خاف وهاب. هذا هو الذي عليه حذاق أهل التصريف".^٣

فإن كانت الياء والواو قبلهما فتحة اعتلت وقلبت ألفاً ولم يجئ من الواوي يفعل بالكسر، أما طاح يطيح وتاه يتيه فهما (فَعَلَ يَفْعُلُ) من الأجوف الواوي، نحو حَسِبَ يَحْسِبُ من الصحيح...".^٤

أما الأفعال التي لم تعتل في المضارع فلعدم اعتلالها في الماضي نحو عَوَرَ يَعْوَرُ. يقول الأستراباذي: "إن لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع أيضاً فلذا صح العين في عَوَرَ وَاَعْوَرَ وَيَعْوَرُ واستعور ويستعور، فإذا نقلت الحركات إلى ما قبل الواو والياء نظر: فإن كانت الحركة فتحة قلبت الواو والياء ألفاً... وإن كانت كسرة أو ضمة لم يمكن قلبهما ألفاً، لأن الألف لا تلي إلا الفتح، فيبقيان بحالهما؛ إلا الواو التي كانت مكسورة فإنها تقلب ياء؛ لصيرورتها ساكنة مكسورة ما قبلها نحو يطيح وأصله يَطُوح ويقيم وأصله يُقِيمُ. فعلى هذا تقول: يخاف ويهاب ويقوم ويبيع ويطيح ويُقِيمُ".^٥ ومما لا شك فيه أن الألف لا تأتي بعد فتحة لأنها عبارة عن فتحة طويلة، ولكن القدماء درجوا على معاملة أصوات المدّ على أنها بمنزلة الصوامت تُسبق بحركات من جنسها وهذا غير صحيح.

^١ سيبويه: الكتاب، ج 4، ص 342

^٢ الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 64/سيبويه: الكتاب، ج 4، ص 342

^٣ ابن جني: المنصف، ج 1، ص 248

^٤ الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه، في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، ص 223

^٥ الأستراباذي: شرح الشافية، ج 3، ص 145

ويرى الطيب البكوش أنه لا يقع الإدغام —خلافاً للعادة— إذا كان الفعل على وزن فعِل يفعل مثل جوف يجوف. فلا يُقال يَجَاف وذلك حتى لا تختلط الصيغة بفعل يفعل (نال ينال). لذلك يقف العمل بالقاعدة الصوتية اجتناباً لالتباس ولاسيما أن هذه الأفعال قليلة عدداً واستعمالاً.^١ وهذا يوافق ما ذكره القدماء من قولهم: "للبس بباب يخاف- يعني أنه لم يعلا بإعلال ماضيهما مع أن الماضي أصل المضارع، وذلك بأن يقال: إن الواو والياء متحركان وما قبلهما في تقدير الفتح بالنظر إلى الأصل الذي هو الماضي فيقلبان ألفاً، فيقال: يَقَام وَيَبَاع وذلك لأنه لو أُعلا لالتبس بباب يخاف".^٢

والقياس في صوغ المضارع أن يأتي على النحو الآتي: (قال يقال) و(باع يباع) و(خاف يخاف) ومن الباب الأول والثاني لمخالفة النظام المقطعي وذلك على الصورة الآتية :

خوف xawifa
 خ / و / ف
 ص ح / ص ح / ص ح
 تتحول الحركة في المقطع الثاني من كسرة إلى فتحة وفق قانون المماثلة على النحو:
 خَوْف xawafa
 خ / و / ف
 ص ح / ص ح / ص ح
 تسقط الواو شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين لتصبح البنية
 خاف xa:fa
 خ / ف
 ص ح / ص ح / ص ح
 وعند البناء على صيغة المضارع من يفعل لا تغير يحصل على البنية لعدم التعارض بين أصوات الصيغة وأصوات البناء فيأتي المضارع على (خاف يخاف)
 يَخَافُ yaxa:fu
 ي / خ / ف
 ص ح / ص ح / ص ح

3- بناء الفعل في صيغة الأمر:

إن التغير الحاصل في بنية الفعل عند تصريفه إلى صيغ الأمر هو إعلال بالقلب كما يرى القدماء نحو: (قُمْ وبع) أصلهما (اقُوم وابع)، حصل فيهما إعلال بالنقل والحذف معاً،

^١ البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص142
^٢ الاستر ابادي: شرح الشافية ، ج3، ص145

حيث نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها إعلالاً بالنقل، فاستُغني عن همزة الوصل، وسكنت الواو بعد نقل حركتها فالتقى ساكنان الواو والميم، فحذفت الواو وهذا إعلال بالحذف^١. ويفسرون هذه التغيرات بنقل حركة العين إلى ما قبلهما فتحرك، وذهبت همزة الوصل لأنها إنما أتت بها لأجل الساكن، فزالت بزوال السكون. ثم سَكَنُوا الآخر وحذفوا حرف العلة لالتقاء الساكنين^٢. وعلى هذا القول بعض الاعتراض، حيث تتشكل بنية فعل الأمر من بنية الفعل المضارع بحذف حرف المضارعة، وبذلك يتحول بناء الفعل (يقول إلى قُول) كما يظهر في التحليل الصوتي:

yaqu:lu
ي ء / ق ء / ل ء
ص ح / ص ح ح / ص ح
qu:l
ق ء ل

ص ح ح ص
فيتكون البناء من مقطع طويل مغلق والذي تميل اللغة إلى تقصيره فيصبح (قُل).

qu:l
ق ء ل

ص ح ص

وفسر ابن يعيش الجزم بحذف حرف العلة بقوله: "اختلف العلماء رحمهم الله في تأثير

الجازم : فقال قوم : إن الجازم حذف الضمة المقدرة في يغزو ويرمي ويخشى، وحذف الواو والياء والألف إنما كان لينقص لفظ المجزوم عن لفظ المرفوع، ولا يستويا، كما كان ذلك في الصحيح، نحو قولك: يضربُ - لم يضربُ. وقال قوم - هو المذهب- : إن الجازم حذف هذه الحروف أنفسها؛ لأنهن وإن كنَّ من أنفس الكلم، فقد أشبهن الحركات، من حيث أن مخارج هذه الحروف هي مخرج الحركات وهن أصول للحركات عندنا"^٣.

ومن المحدثين من يرى أن الأمر من يقوم قُومٌ ومن يبيع بيعٌ ومن يخاف خَافٌ. فيتشكل مقطع طويل مقفل من نوع ص ح ص، وهو مكروه عربياً، لا تجيزه العربية إلا في الوقف وإلا في باب شأبة وصلًا...وعليه، فإذا ما تشكّل المقطع الطويل دون تحقق هذين الشرطين، تعدد العربية إلى اختزال الحركة الطويلة، فتحول المقطع من طويل إلى متوسط،

^١ انظر: الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 60

^٢ انظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج 2، ص 449

^٣ ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي بيروت، ط 2، 1988م.

فنتحول الأفعال من قومٍ إلى قُم، ومن بيع إلى بَع، ومن خاف إلى خَف، وهكذا^١. وبذلك فإن صوت المد لم يُحذف كما قال القدماء بل يقصر من حركة طويلة إلى حركة قصيرة كما ثبت بالتحليل الصوتي.

ثالثاً- تغيرات بنية الفعل معتل اللام(الناقص) عند تصريفه:

1- بنية الفعل في صيغة الماضي :

المعتل الناقص هو ما انتهى بألف أو ياء أو واو، ولأن الألف فتحة طويلة فهي كما يرى القدماء لا تقع ضمن الحروف الأصلية بل هي ناتجة عن اعتلال الواو أو الياء، وقد لا حظ الدارسون أن الناقص اليائي أكثر عدداً من الواوي، بينما في جميع الحالات الأخرى (المثال والأجوف) كان الواوي أكثر، ولعل هذا يرجع إلى أن الواو في آخر الفعل تقيد من تصرف الفعل فلا يمكن أن تسبق إلا بفتحة أو ضمة، وخاصة فتحة في الماضي وضمة في المضارع^٢. ويأتي الماضي المجرد معتل الآخر مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها. فإن كانت عينه مضمومة، ووقعت اللام واوا لم تتغير بنيته، نحو: سَرَو، وإن وقعت لامه ياء انقلبت واوا؛ لتطرفها إثر ضمة، نحو: نَهَو. وفي هذا نوع من المماثلة الصوتية بين حركة العين ولام الفعل .

وإن كانت عينه مكسورة ووقعت اللام ياء لم تتغير بنيته، نحو: بَقِي، وإن وقعت لامه واوا انقلبت ياء؛ لتطرفها إثر كسرة نحو: رَضِي. وفي هذا نوع من المماثلة الصوتية بين حركة العين ولام الفعل.

وإن كانت عينه مفتوحة وجب قلب لامه ألفاً – واوا كان أصلها أو ياء- لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله نحو: سما ورمى^٣. فالتغير الحاصل على بنية الفعل مفتوح العين في صيغة الماضي تتعلق بتشكيل ألف المد، نحو: دَعَوَ تصبح دعا، وسَعَيَ تصبح سعى. والقدماء يفسرون هذا التحول بقلب الواو والياء ألفاً لتطرفهما و انفتاح ما قبلهما. وقال الأستراباذي: "اعلم أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتحا ما قبلهما وهما لآمان قلبتا ألفين"^٤. والذي يظهر

^١ الشايب، فوزي: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 30، 1986م. ص90

^٢ البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص156

^٣ عبد الحميد، محي الدين: دروس التصريف، ص174

^٤ الأستراباذي: شرح الشافية لابن الحاجب، ج3، ص157

بالتحليل الصوتي أن التغير لا يقتصر على التحول الصوتي (القلب) بل الحذف أيضا حيث تطورة الصيغة عبر المراحل الآتية:

دَعَوَ da<awa

دَ / عَ / وَ

ص ح / ص ح / ص ح

تحذف واو اللين لوقوعها بين حركتين متماثلتين، وتتابع الحركتين المتماثلتين يشكل حركة المد

دعا da<a:

دَ / عَ

ص ح / ص ح ح

وكذلك الأمر في المعتل اليائي نحو: سعي sa<aya

سَ / عَ / يَ

ص ح / ص ح / ص ح

تحذف ياء اللين لوقوعها بين حركتين متماثلتين، وتتابع الحركتين المتماثلتين يشكل حركة المد، فتصبح الصيغة أخف (رمى ، سعى...)¹.

سعى sa<a:

سَ / عَ

ص ح / ص ح ح

وخلاصة تغيرات بنية الناقص في صيغة الماضي هي ارتباط لامه بحركة العين إذ تجانسها

ضرورة ولا تخالفها فإن كانت حركة عين الفعل فتحة انقلبت لامه ألفا، وإن كانت حركة

عينه كسرة انقلبت لامه ياء، وإن كانت حركة عينه ضمة انقلبت لامه واوا. وهذا التغير

الصوتي ينسحب على جميع الناقص فوق الثلاثي، فيجب في جميعه قلب اللام ألفاً وذلك لأن

اللام في جميعها متحركة الأصل مفتوح ما قبلها؛ فحيثما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه

الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفاً. نحو أعطى وأبقى ودارى ونادى واهتدى واقتدى

وانجلى وتركى وتعامى واستدعى واستغشى. والأصل في جميع ذلك أبقى مثلاً: تحركت

الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار أبقى وقس الباقي².

2- بنية الفعل في صيغة المضارع :

يأتي المضارع مضموم العين أو مفتوحها أو مكسورها. قال المبرد: "اعلم أن كل ما

كان من هذا على فَعَلَ فكان من الواو فإن مجرى بابه يَفْعُل، لا يجوز إلا ذلك لتسلم الواو،

كما ذكرت لك في باب ما اعتلت عينه وذلك قولك: غزا يغزو، وعدا يعدو، ولها يلهو. فإن

¹ البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 157

² عبد الحميد، محي الدين: دروس التصريف، ص 174

كان من الياء كان على يفعل لأن تسلم الياء كما ذكرت لك في باب العين وذلك نحو: رمى يرمي، وقضى يقضي، ومشى يمشي، وتعتل اللام فتسكن في موضع الرفع منهما، كما تقول هذا قاضٍ فاعلم، لأن الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة.^١ ويشير علماء التصريف إلى ارتباط لام الفعل بحركة عينه في بنية المضارع فإن كانت ضمة – وهذا لا يكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي- صارت اللام واواً- نحو يسرو ويدعو، وإن كانت كسرة – ويكون ذلك في مضارع الثلاثي اليائي وفي مضارع الرباعي كله، وفي مضارع المبدوء بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي- صارت اللام ياء نحو: يرمي ويعطي وينهوي ويستولي. وإن كانت فتحة ويكون هذا في مضارع الثلاثي من بابي علم وفتح، وفي مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماسي – صارت ألفاً نحو: يرضى ويطغى ويتولى ويتزكى.^٢ ويرى أبو أوس الشمران أنه يمكن تفسير كثير من التحولات الصوتية في أبنية الكلمات العربية من خلال الحركات المزدوجة والمقاطع المكونة لها، نحو إبدال الواو والياء المتطرفتين في الفعل الناقص (رمى وسعى وعدا) والصرفيون يعللون ذلك بأن العلة تحركت بعد فتح فقلبت ألفاً. وهذا وصف للظاهرة لا تعليل لها، والعلة كراهة المقاطع القصيرة المفتوحة وقد حذف المقطع وعوض عنه بمطل الحركة كما حدث في الفعل الأجوف^٣.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المضارع لا ينتهي بصوت لين، إذ تنقلب أصوات اللين إلى مدود، نحو: سرّ يسرو – رضي يرضى – دعا يدعو – مشى يمشي^٤. يقول الطيب البكوش: "وتسقط الياء في المضارع المرفوع بين كسرة قصيرة وضمة قصيرة لتنافر الحركتين: يرمي – يرمي. نلاحظ أن الضمة تدغم في الكسرة لأن الكسرة هي الحركة الأساسية (حركة العين)"^٥. ويمكن تبين ذلك بالتحليل الصوتي:

سرّو saruwa
سـ / رـ / وـ
ص ح / ص ح / ص ح

^١ المبرد: المقتضب، ج1، ص272

^٢ عبد الحميد، محي الدين: دروس التصريف، ص174

^٣ الشمران، أبو أوس إبراهيم: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر الصناعة لابن جني، حوليات الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الحولية 22، الرسالة 186، سنة 2002م. ص57

^٤ البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص153

^٥ المرجع السابق، ص159

يسرو yasru:
 ي ـــ س / ر ـــ
 ص ح / ص ح ح
 رضي radiya
 ر ـــ / ض ـــ / ي ـــ
 ص ح / ص ح / ص ح
 يرضى yarda:
 ي ـــ ر / ض ـــ
 ص ح ص / ص ح ح

3- بنية الفعل في صيغة الأمر :

الفعل الناقص عند تحول بنائه إلى صيغة الأمر يتعرض لجملة من التغيرات الصوتية، أهمها تقصير صوت المد الذي ينتهي به الفعل الناقص. يقول المبرد: "فإن لحق شيء من هذه الأفعال الجزم فأية جزمها حذف الحرف الساكن، لأن الجزم حذف فإذا كان آخر الفعل متحركاً حذفت الحركة وإذا كان ساكناً حذف الحرف الساكن" ^١. فإلقدماء يرون أن الفعل الناقص تحذف لامه في الأمر حين يبنى على حذف حرف العلة، نحو: ادْعُ وارم وامش ^٢. ويمكن تبين ذلك التغير بالتحليل الصوتي:

(المضارع) يدعو yad>u:	(المضارع) يمشي yamši:
ي ـــ د / ع ـــ	ي ـــ م / ش ـــ
ص ح ص / ص ح ح	ص ح ص / ص ح ح
(الأمر) ادْعُ <id>u	(الأمر) امش >imši
إ ـــ د / ع ـــ	إ ـــ م / ش ـــ
ص ح ص / ص ح ح	ص ح ص / ص ح ح

والذي يظهر من خلال التحليل هو تغير بناء الفعل من خلال تقصير صوت المد وليس حذفه بالكلية، ويمكن أن نقبل ما ذكره القدماء وفق ما كان سائداً من تصور على أن واو المد تسبق بحركة من جنسها، فالذي يروونه هو حذف الواو وبقاء هذه الضمة في الفعل (يدعو). ومثله يمكن قوله في الفعل (يمشي).

^١ المبرد: المقتضب، ج1، ص272
^٢ قبادة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، ص94

المبحث الثاني

أثر أصوات المد واللين في تغيرات بنية الفعل عند إسناده

تسند الأفعال في العربية إلى ضمائر تتصل ببنيتها، وهذا الاتصال قد يؤدي إلى محظورات صوتية تجعل من النطق بصيغ هذه الأفعال المسندة صعباً، أو تؤدي إلى تشكل مقاطع مرفوضة في البناء الصوتي لها، ولما كانت صورة الفعل متعددة فمن الطبيعي أن تتعدد صور الإسناد إلى الضمائر، بل من الطبيعي أن تتداخل المسائل وتتباين في ثنائيات تحتاج إلى عمق في النظر وتأنٍ في الحكم كما يصفها سمير استيتية^١. وبنية الفعل المعتل أكثر عرضة لهذا التغير لتضمنها أصوات المد واللين، وإسنادها إلى ضمائر هي أصوات مد ولين أيضاً مما يخلق إشكالات صوتية دأب القدماء على دراستها ووصفها وتفسيرها، إلا أنه لا بد من إعادة النظر في هذه التغيرات البنيوية، من خلال نتائج الدرس اللغوي الحديث، ومبادئ علم الأصوات اللغوية.

أولاً- الفعل معتل الفاء (المثال) لا تتغير بنيته عند إسناده إلى الضمائر، وذلك لأن هذا التغير غير متاح كما يرى القدماء حيث ناقشوا ذلك مناقشة فلسفية بأنه "لو قلبت الفاء لم تقلبها إلا حرفاً من أحرف العلة، إذ هو الغالب في هذا النوع، وحرف العلة لا يكون إلا ساكناً، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء"^٢. والذي نلاحظه في كلامهم أنهم يصرون على أن أصوات العلة هي مجموعة واحدة، وأن هذه الأصوات لا تكون إلا ساكنة، والذي كشفته الدراسات اللغوية الحديثة عكس ذلك، فالأصوات التي اصطلح القدماء على تسميتها بالعلل، هي مجموعتان مختلفتان (المد الذي هو حركة طويلة، واللين الذي هو شبه حركة).

ثانياً: أما الفعل معتل العين (الأجوف) فلا تغيير في بنيته عند إسناده إلى ضمائر الرفع الساكنة (ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة) في صيغ الماضي والمضارع والأمر. نحو: (قالا- يقولان- قولاً)، (قالوا- يقولون- قولوا)، (تقولين - قولي). ولكن تظهر التغيرات الصوتية عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة. (تاء الفاعل- نا الفاعلين- نون النسوة) ويطرد الإعلال بالنقل والإعلال بالحذف معاً في الفعل الماضي الأجوف عند

^١ انظر: استيتية، سمير شريف: علم الأصوات النحوي، دار وائل، الأردن، ط 1/2012م، ص 594

^٢ محي الدين، محمد محمود، دروس التصريف، ص 157/ انظر: التصريف للمازني ص 233/المقتضب للمبرد ج 1 ص 34/المنصف لابن جني ج 1 ص 233/ شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 71/المتع لابن عصفور ص 475.

إسناده إلى الضمير المتحرك^١، فالأجوف الماضي نحو: (قال) يصبح (قُلْتُ - قُلْنَا - قُلْنَ).

ويصف القدماء هذا التغير في بنية الفعل بمرور الفعل (قال) بالمراحل الآتية^٢:

1- الأصل (قَوْل + تْ) qa wal tu

2- تقلب حركة العين ضمة (قُولْتُ) qa wul tu

3- ثم نقلت حركة العين إلى الفاء (قُؤْلْتُ) qu:l tu

4- ثم حذفت عين الفعل (قُلْتُ). qul tu

وتفصيل هذا التغير من وجهة نظر الصرفيين: "(قُلْتُ، وِبِعْتُ) الأصل (قَوْلْتُ)

وِبِيعْتُ، فغيروا حركة العين الأصلية وهي الفتحة إلى ما يجانس عين الفعل.

فصار: (قَوْلْتُ، وِبِيعْتُ) إعلال بالقلب. وكرهوا أن يقرأوا حركة الأصل حيث اعتلت العين، ثم

نقلت حركة العين إلى فاء الفعل. فصار: (قُؤْلْتُ، وِبِيعْتُ)، إعلال بالنقل.. فالتقى ساكنان: عين

الفعل ولامه، فحذفوا العين فصار قُلْتُ، وِبِعْتُ وهو إعلال قلب ونقل وحذف^٣. ولا يقدم

القدماء تفسيراً لهذا التغير في بنية الفعل بل يصفون مراحل وخطواته، ويرى الصرفيون أن

تغير حركة الفاء جاءت نتيجة نقل الفعل من باب فَعَلَ إلى بابي (فَعِلَ وفَعُلَ)، وظل هذا

الرأي متداولاً عند الصرفيين كالمازني والمبرد وابن جني والميداني والزمخشري وابن

يعيش وابن عصفور. بينما نقض الاسترابطي هذا الرأي في شرح الشافية، ولابن مالك رأي

مفاده أنه لا يوجد مبرر لتحويل الفعل من باب إلى باب آخر، وإنما تكون الكسرة دلالة على

أن عينه ياء، وتكون الضمة دلالة على أن عينه واواً^٤.

ويرى القدماء أن صيغة الفعل المسند الأصلية هي (قَوْلَ - بَيْعَ) تنقل إلى بابي فَعَلَ

وفَعِلَ للدلالة على هذا الأصل. يقول المبرد: "فإذا قُلْتُ فَعَلْتُ من الواو لزمك أن تُلقِي حركة

العين على الفاء، كما فعلت في يَفْعَلُ وتسقط حركة الفاء إلا أنك تفعل ذلك بعد أن تنتقلها من

فَعَلْتُ إلى فَعَلْتُ؛ لتدل الضمة على الواو؛ لأنك لو أقررتها على حالها لاستوت ذوات الواو

^١ انظر: الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 61

^٢ انظر: سيبويه: الكتاب ج 4 ص 339

^٣ الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 61

^٤ انظر: الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 337/ ابن مالك: لامية الأفعال ص 570/ شرح الشافية للاسترابطي ج 1 ص 71

وذوات الياء"^١. ويرى المازني أن الفعل مأخوذ من الماضي طُول غير محولة إلى صيغة أخرى. جاء في المنصف قوله: "وأما طُلْتُ فهي فَعُلْتُ أصل. فاعتلت من فَعَلْتُ غير محولة. الدليل على ذلك طويل: وطُول. لأن فَعُلْتُ يجيء منه الاسم على فَعِيل نحو ظُرْفُ. وكَرُم فهو كريم وهذا أكثر من أن يُؤْتَى عليه.

قال أبو الفتح: قوله: فاعتلت من فَعُلْتُ غير محولة يريد أنها لم تكن في الأصل طَوَلْتُ ثم نُقِلَتْ إلى طَوَلْتُ كما تقول إنَّ أصل قَمْتُ قَوَمْتُ ثم حُوِلَتْ إلى قَوَمْتُ بل أصل طَوَلْتُ طَوَلْتُ. قال لأنهم يقولون طويل فجرى ذلك مجرى كَرُم فهو كريم"^٢.

أما المحدثون فلهم آراء مختلفة نذكر منها قول الطيب البكوش الذي يرى أنه لا يقع التمييز بين صيغة الواوي واليائي إلا في الصيغ المبدوءة بمقطع مغلق، إذ تقلب فتحة الفاء كسرة في اليائي، مثلما تقلب ضمة في الواوي^٣.

ويرى سمير استيتية أنه عند إسناد الفعل إلى نون النسوة يقع إحداثان صوتيان أولهما سقوط الصوت الانزلاقي التقريبي، وهذا يعني أن المقطع الثاني سيبدأ بحركة، وهو أمر كان كثيرون من العرب يتجنبونه. لكنه كان أمراً واقعاً على السنة آخرين منهم، وما ورد في بعض القراءات القرآنية خير دليل على ذلك. وتسقط حركة المقطع الأول وهي الفتحة فيصبح الفعل المسند إلى نون النسوة في بنيته المنطوقة قلن^٤.

وكذلك الفعل الأجوف المعتل بالياء نحو: (باع) عند الإسناد للضمائر الساكنة يصبح (باعا- باعوا) لا تغير يطرأ على بنية الفعل. أما عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة يصبح (بعث- بعنا - بعن) نجد تغيراً في بنية الفعل المقطعية. يفسره القدماء أن "(باع) على وزن فَعَلْ ثم حُوِلَ فَعَلْ إلى فَعِلَ أي إلى باب علم، ولما أسند لضمير الرفع متحرك سكنت لام الفعل فالتقى ساكنان: لام الفعل وعينه وهي الألف المنقلبة من الياء المكسورة، فحذفت الألف ثم حُوِلَتْ حركة العين وهي الكسرة إلى فاء الفعل فصار: (بعث)^٥.

^١ المبرد: المقتضب، ج 1، ص 235

^٢ ابن جني: المنصف في شرح التصريف، ج 1، ص 239

^٣ انظر: البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 145

^٤ انظر: استيتية، سمير شريف: علم الأصوات النحوي، دار الأمل، الأردن، ط 2012، ص 604

^٥ انظر: سيبويه: الكتاب ج 4، ص 341 / الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة.

ص 335

ويرى سمير استيتية أنه عند إسناد الماضي الأجوف إلى ضمائر الالتفات يسقط الصوت التقريبي الانزلاقي الخلفي أو الأمامي المحصور بين حركتين في البنية التقديرية. كما في قَوْل والأمامي كما في مِيل ، فيسقط هذا الصوت بحسب قانون التقريب لكونه تقريباً محصوراً بين حركتين. والصوت التقريبي يقبل أن يتحول إلى أي صوت يشاؤه أبناء اللغة، كما أنه يقبل السقوط إذا كان محصوراً بين حركتين. ومن الطبيعي أنه عندما تكون الحركتان فتحتين أن تصبحا ألفاً، بعد سقوط الصوت التقريبي^١.

ويرى الطيب البكوش رأياً مقارباً لما ذكره القدماء من نقل الباب للدلالة على الأصل، فالفعل قال أصله قَوْل، وعند إسناده إلى الضمير -تاء الرفع- يصبح قالتُ ثم تقلب الفتحة ضمة للدلالة على الأصل الواوي، وفي الفعل باع تقلب الفتحة كسرة للدلالة على الأصل اليائي.

وهذا تبسيط لما جرى على بنية الفعل من تغيرات، فلم يفسر هذا الكلام ما جرى من تغيرات، كما لم يفسر القدماء قلب الباب. والذي نرجحه أن صيغة الفعل المسند هي (قَالَ وباع) وليس الأصل (قَوْل وبيع)، ويدل على ذلك صيغة الفعل المسند إلى الضمائر الساكنة. نحو (قالوا- قالاً)، وعليه فإن التغير الصوتي الذي تكشفه البنية المقطعية على الصورة الآتية:

(قال + ت) qa:l tu
 ق َ ل / ت ُ
 ص ح ح ص / ص ح
تميل العربية إلى تقصير المقطع الطويل المغلق ليصبح (قُلْتُ) qal tu
 ق َ ل / ت ُ
 ص ح ح ص / ص ح
وتقلبت حركة الفاء ضمة كعلامة تمييزية إلى الأصل الواوي (قُلْتُ) qul tu
 ق ُ ل / ت ُ
 ص ح ح ص / ص ح
 وبالنظر إلى البنية المقطعية للفعل (باع) نجد أنها تتغير بنيته على الصورة الآتية:
 (باع+ت) ba:<tu
 ب َ ع / ت ُ
 ص ح ح ص / ص ح
تقصر المقطع الطويل المغلق (بَعْتُ) ba<tu
 ب َ ع / ت ُ

^١ انظر: استيتية، سمير شريف: علم الأصوات النحوي، دار الأمل، الأردن، ط2012، ص604

ص ح ص / ص ح
تقلب حركة فاء الفعل كسرة كعلامة تمييزية للمعتل اليائي (بعت) bi<tu
 ب ـ ع / ت ـ
 ص ح ص / ص ح

وكذلك في الفعل المزيد الأجوف. نحو: (أَبَانَ واكْتَالَ واستَعَاذَ) تقول (أَبْنْتُ واكْتَلْتُ واستَعَدْتُ) والتغير الحاصل هو تقصير صوت المد في المقطع الطويل المغلق لكرأته.
 على الصورة الآتية:

(أَبَانَ+تُ) >aba:ntu
 أ ـ ب ـ ن / ت ـ
 ص ح / ص ح ح ص / ص ح
 (أَبْنْتُ) >abantu
 أ ـ ب ـ ن / ت ـ
 ص ح / ص ح ح ص / ص ح

أما المضارع الأجوف: نحو (يَقُولُ - يَبِيعُ) عند الإسناد إلى الضمائر الساكنة فلا تغير يجري على مقاطع بنية الكلمة (يقولان - يقولون - تقولين). ولكن عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة الممكنة وهي نون النسوة فقط، فإن ما جرى من حذف في الماضي يجري عليه حيث تتضمن البنية مقطعاً طويلاً مغلقاً وتقتصر هذه الحركة في المقطع المنغلق ليصبح الفعل نحو: تَسِيرُنَ- تَسِيرُونَ^١. ومثله: يَقُولُنَ. على الصورة الآتية:

(يقول + نَ) yaqu:lna
 ي ـ ق ـ ل / ن ـ
 ص ح / ص ح ح ص / ص ح
بعد تقصير المد تصبح البنية (يَقُولُنَ) yaqu:lna
 ي ـ ق ـ ل / ن ـ
 ص ح / ص ح ح ص / ص ح

ويقول الطيب البكوش في حذف الواو: "تقتصر هذه الحركة الطويلة إذا وجدت في مقطع منغلق... ويمكن أن نقول إن الواو تسقط إذا وجدت في بداية مقطع منغلق إثر مقطع منغلق، لأن الحرف الأخير من المقطع السابق يمثل ارتخاءً في النطق. وبداية المقطع الثاني تمثل

^١ البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 145

توتراً وشدة صاعدة لا تحتلها الواو أو الياء لأنهما ليستا من الحروف المحضة –هما نصفاً حرف) "١'.

والفعل المضارع معتل العين بالألف، نحو (يهاب) عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك- نون النسوة-، يجري عليه ما جرى على المعتل بالواو والياء، فيقصر المقطع الطويل المغلق على الصورة الآتية :

yaha:b na (ن + يهاب)
 ي َ / ه َ ب / ن َ
 ص ح / ص ح ح ص / ص ح
يقصر المقطع الطويل المغلق إلى (يَهَبْنَ) yahabna
 ي َ / ه َ ب / ن َ
 ص ح / ص ح ح ص

ثالثاً- الفعل معتل الآخر(الناقص) عند إسناده إلى الضمير المتحرك فيجري عليه التغير حسب آخره. فمعتل الآخر بالألف نحو (دعا- رمى) تعود الألف إلى أصلها الواوي أو اليائي فيصبحان(دعوتُ-رميتُ). وإن كان معتل الآخر بالألف فوق الثلاثي نحو(أبدى) تقلب الألف ياء (أبديت)، وإن كان مختوماً بالواو أو الياء غير معتلة –أي غير المنقلبة-، نحو(نهُو- رضي) يصبح الفعل (نَهُوتُ - رَضِيتُ).

والفعل الناقص المعتل بالألف من أصل واوي مثل (دعا)، عند اتصاله بتاء الفاعل ونون النسوة ونا الفاعلين تعود ألف المد فيه إلى سابق عهدها –واو لين-؛ لأن ألف المد غير أصلية، بل ناتجة عن حذف صوت اللين ومضاعفة الفتح. على النحو الآتي:(دعوت - دعونا- دعونَ):

فالفعل (دعا) da<a:
 د َ / ع َ
 ص ح / ص ح ح
عند إسناده إلى أحد الضمائر تصبح بنيته (دعأتُ) da<a: tu
 د َ / ع َ / ت ُ
 ص ح / ص ح ح ص

وهذه الضمائر تستدعي سكون ما قبلها، وهذا لا يتأتى مع الألف لأنها حركة طويلة، وعليه تتم العودة إلى الصيغة السابقة وهي (دَعَوَ)، لانتفاء علة وقوع الواو متحركة بعد فتح

١ المرجع السابق، ص141

عند إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع. وهذا ما جاء في المنصف لابن جني: "إنما قلبت الياء والواو ألفاً في (رمى وغزا) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كأنهما كانا رميَ وغزَوَ، فلمَّا سُكِّنَتْ في: (غزوت وغزون، ورميت ورمين) لم يجتمع في الكلمة ما تنقلب له اللام فصَحَّتْ"^١.

والحقيقة أن هذا رأي متناقض عندما أعاد الفعلين رمى ودعا إلى رمي ودعو، ولكنه لم يعد غزوت ورميت إلى غزَوَ ورميَ، بل تعامل معهما في المرحلة النهائية بعد إسنادهما إلى الضمائر، وهنا من الطبيعي أن تكون ساكنة. قال الأستراباذي: "ولضعف هذه العلة-أعني تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما- في إيجاب القلب ترد الألف إلى أصلها من الواو والياء، ويحتمل تحركهما وانفتاح ما قبلهما إذا أدى ترك الرد إلى اللبس، في الفعل كان أو في الاسم"^٢. فتعود شبه الحركة (واو اللين)، لتصبح الصيغة:

(دَعَوْتُ) da<awtu

دَ / عَ / وَ / تَ

ص ح / ص ح ص / ص ح

وعند إسناد الفعل (دعا) إلى ضمير الرفع الساكن -ألف الاثنين- تعود الألف إلى أصلها

الواوي كما وصف القدماء؛ منعاً للالتقاء الساكنين. والتحليل الصوتي يكشف عن توالي حركتين طويلتين في الكلمة لا حرفين ساكنين. فيكون التخلص من المحذور المقطعي بتغيير المد بالألف (الفتحة الطويلة) إلى شبه الحركة (واو اللين)، وذلك للمخالفة بين الحركتين الطويلتين المتمثلتين؛ لأن تواليهما مرفوض في نظام مقاطع بنية الكلمة العربية، وحذف أحد صوتي المد يوقع في إشكالية الالتباس بالمفرد، وعليه تقع المخالفة على المد الأول لأنه صوت مد غير أصلي. ناتج عن حذف سقوط واو اللين لوقوعها بين حركتين متمثلتين. على الصورة الآتية:

(دعا + ألف الاثنين) da<a: + a:

دَ / عَ + وَ

ص ح / ص ح ح / ح ح

مقطع مرفوض

(دَعَا) da<awa:

دَ / عَ / وَ

ص ح / ص ح ح

^١ ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، ج2، ص117
^٢ الأستراباذي: شرح الشافية، ج3 ص110

وفي حالة إسناد الفعل إلى واو الجماعة تحذف الألف، ويعوض عنها بفتحة (دَعُوا)
(دَعَوْ+وا)، ويرى الصرفيون أن لام الفعل تحذف لالتقاء الساكنين، ويعوض عنها بفتحة
تدل على الألف المحذوفة (دَعُوا)، ويرون أن الأصل (دَعُؤُوا)، تحركت الواو وقبلها فتح
فقلبت ألفاً، ثم حذفت الألف منعاً لالتقاء الساكنين وثقل نطقهما. "أصل رَمَتْ ودَعَتْ (رَمَيْتْ
ودَعَوْتُ) تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً، فاجتمع ساكنان الألف وتاء
التأنيث الساكنة، فحُذفت الألف تخفيفاً"^١. أما التحليل المقطعي لبناء الفعل يكشف ما يلي:

(دعا + وا) da<a: u:

دَ / عَ / َ / ُ

ص ح / ص ح / ح ح

تعود ألف المد المنقلبة عن شبه الحركة إلى ما كانت عليه (دَعُؤُوا) da<awu:

دَ / عَ / َ / ُ

ص ح / ص ح / ص ح

ثم حذف صوت المد من المقطع الأخير (دَعُؤُوا) da<aw

دَ / عَ / َ / ُ

ص ح / ص ح / ص

(تقوم واو اللين بدور واو المد كمورفيم الجماعة)

لجأ القدماء إلى افتراض قلب الواو ألفاً عند إسنادها إلى واو الجماعة لتفسير حذفها،

وذلك بدعوى التقاء الساكنين، ولكن التحليل المقطعي يقدم تفسيرات أقرب بناء على الحقائق

الصوتية، التي تنص على التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (و ُ) وذلك بحذف

الحركة لا شبه الحركة، لأن حذف شبه الحركة يؤدي إلى محظورات مقطعية. وتؤدي شبه

الحركة (واو اللين) دور صوت المد (واو الجماعة).

الفعل الصحيح، نحو: (ذهب) عند إسناده إلى واو الجماعة يصبح (ذهبوا)، بلا حذف أو

تغيير. أما عند إسناد الفعل معتل اللام (سعى) سَ عَ إلى واو الجماعة فلا حذف حقيقياً قد

وقع وإنما اجتمعت حركتان طويلتان وهذا مرفوض مقطعياً، فكان التخلص من هذا المحذور

المقطعي بتقصير المد إلى حركتين قصيرتين، وبذلك يبقى لدينا حركتان قصيرتان متتاليتان،

وذلك أيضاً مرفوض مقطعياً، فتلجأ اللغة إلى انزياح الحركة القصيرة إلى موضع واو اللين.

سَعُوا سَ عَ وَ .

ولكن عند اتصاله بتاء التأنيث الساكنة، نحو: (دعا) تصبح (دَعَتْ)، تحذف لامه

لالتقاء الساكنين كما يرى القدماء، أما البنية المقطعية تظهر تشكل المقطع الطويل المغلق

^١ الحجى، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيويوه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 340

وهو مقطع مكروه في العربية فيقصر، فالذي يجري على بنية الفعل من تغير ما هو إلا تقصير لمقطع المد الطويل، على النحو الآتي:

da<a: t (دَعَا + تْ)

دَءَ / عَءَ تْ

ص ح / ص ح ح ص

لا إشكالية مقطعية أو صوتية في الكلمة ولكن العربية تميل إلى تقصير المقطع الطويل المغلق:

da<at (دَعَتْ)

دَءَ / عَءَ ت

ص ح / ص ح ص

ويرى الصرفيون أنه "إذا أسند الفعل المعتل اللام إلى ضمير الاثنين رُدَّتْ لامه إلى

أصلها من الواو أو الياء. ففي الفعل (غزا) نقول: غزوا ويغزوان واغزوا. وفي الفعل

(رمى) نقول: رميا ويرميان وارميا. وذلك لأن الألف حُرِكت وتحريكها يؤدي إلى ردها إلى

أصلها؛ لأنه اجتمع ألفان لام الفعل وألف الاثنين وكلاهما ساكن".^١

المعتل الآخر بالألف من أصل يائي (رمى)، ويرى بعض المحدثين أن الألف ناتجة

عن إدغام فتحتين متتاليتين بعد سقوط شبه الحركة، أي الإمالة الموجودة في آخر الفعل

رمى فتحة طويلة ترجع إلى إدغام الفتحتين بعد سقوط الياء التي بينهما رميَ-رميَ^٢. وعند

اتصال هذه الأفعال الناقصة بالضمائر المتحركة (تاء الفاعل ونون النسوة ونا الفاعلين)،

تعود ألف المد إلى سابق عهدها من شبه الحركة. نحو (رميتُ - رمينا - رمين):

rama:tu (رمى + تْ)

رَءَ / مَءَ / تْ

ص ح / ص ح ح ص

ramaytu (رَمَيْتُ)

رَءَ / مَءَ / يَ / تْ

ص ح / ص ح ص

قلبت الحركة الطويلة إلى شبه حركة

وكذلك عند اتصاله بألف الاثنين تقلب المد إلى شبه الحركة لتصبح: (رميًا).

rama: + a: (رمى + ا)

رَءَ / مَءَ +

ص ح / ص ح ح

^١ العنبيكي، علي عبد الله حسين: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، دار الرضوان، عمان، ط1، ص394

^٢ البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص164

نجد توالي حركتين طويلتين وهذا مرفوض؛ بسبب الاختلال في البنية المقطعية للفعل. فيكون التخلص من هذه الإشكالية بالمخالفة بين الحركتين لتصبح الأولى شبه حركة.

(رَمَي + ا) ramaya:

ر َ / م َ / ي َ

ص ح / ص ح / ص ح ح

وعند اتصاله بواو الجماعة، نحو: (رَمَوْا).

(رَمَى + وا) rama: + u:

ر َ / م َ / ُ

ص ح / ص ح / ص ح ح

نجد توالي حركتين طويلتين وهذا مرفوض؛ بسبب الاختلال في البنية المقطعية للفعل. فيكون التخلص من هذه الإشكالية بالمخالفة بين الحركتين لتصبح الأولى شبه حركة (واو اللين).

(رَمَوْا) ramaw

ر َ / م َ / و

ص ح / ص ح ص

وكذلك عند اتصاله بتاء التأنيث الساكنة نحو (رَمَتْ) على الصورة الآتية:

(رمت) rama:t

ر َ / م َ / ت

ص ح / ص ح ح ص

تميل العربية إلى تقصير صوت المد في المقطع الطويل المغلق:

(رَمَتْ) ramat

ر َ / م َ / ت

ص ح / ص ح ص

وعند إسناد الفعل (رمى) المتصل بتاء التأنيث الساكنة إلى ألف الاثنين يصبح (رمتا)

وليس (رماتا) أو (رميتا)، ويرى الطيب البكوش أن سقوط الياء بين الفتحيتين القصيرتين في

هما (رَمَيْتَا). ينتج عنه صيغة (رماتا) التي تخرج عن نظام الأبنية الصرفية العربية، لذلك

تقصر حركة العين فتصبح الصيغة المستعملة (رمتا) وهو رأيُه في الناقص الواوي¹.

إلا أن التحليل الصوتي لمقاطع الكلمة يثبت أن المقاطع لا تخرج عن نظام أبنية العربية كما

ذكر الطيب البكوش. (رماتا) rama:ta:

ر َ / م َ / ت َ

ص ح / ص ح ح / ص ح ح

والذي نقترحه في هذا بالبناء أن التغيرات الناتجة عن الإسناد مرت بمراحل، أولها: الفعل عند اتصال تاء التأنيث، فيتولد مقطع طويل مغلق تميل اللغة إلى التخلص منه عبر تقصيره،

لتكون صيغته:

رمى + تاء التأنيث

ر َ / م َ / ت

¹ انظر: البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 165

ص ح / ص ح ص
 والمرحلة الثانية هي إسناده إلى ألف الاثنين مع بقاء تاء التأنيث، لتصبح صيغته :
 رمى + تاء التأنيث + ألف الاثنين
 ر َ / م َ / ت َ
 ص ح / ص ح / ص ح ح

المعتل الآخر بالألف من فوق الثلاثي نحو(أبدى):

عند اتصاله بتاء الفاعل ونا الفاعلين ونون النسوة، نحو:(أبدى- أبدينا - أبدين)، تُردّ الألف إلى أصلها كما يرى الصرفيون تقول:(أعطيت واستدعيت) وتقول: (غزوت ودعوت وسموت) ^١.

وكذلك عند إسناده إلى ألف الاثنين، نحو (أبدى)، على الصورة الآتية:

>abda: + tu (أبدى + ت)

أ َ ب / د َ + ت ُ

(أبدى + ت)

>abday + tu

أ َ ب / د َ ي / ت ُ

ص ح ص / ص ح ص / ص ح

وعند اتصاله بواو الجماعة (أبدوا)، تحذف الألف وتنوب عنها الفتحة تدل عليها،

وكذلك عند اتصاله بتاء التأنيث (أبدت). والبنية المقطعية توضح تقصير المد :

> abda: + u: (أبدى + وا)

أ َ ب / د َ + ُ

ص ح ص / ص ح ح + ص ح ح

باختلال التركيب المقطعي للكلمة بسبب التقاء حركتين طويلتين تلجأ اللغة إلى المخالفة

بينهما بشبه المد وهو الياء لتصبح (أبدى+وا) >abdayu:

أ َ ب / د َ ي ُ

ص ح ص / ص ح / ص ح ح

ثم حذف صوت المد من المقطع الأخير، وأبدل شبه الحركة الياء بشبه الحركة الواو لدلالاتها

على الجمع وأدائها الصوتي المعادل لأداء الياء.

>abdaw(أبدوا)

أ َ ب / د َ و

ص ح ص / ص ح ص

^١ محي الدين، محمد عبد الحميد: دروس التصريف، 174

معتل الآخر بالواو الأصلية مثل: (نهو، سرو^١) عند اتصاله بتاء الفاعل ونون النسوة

ونا الفاعلين، يصبح (نَهَوْتُ - نَهَوْنَا - نَهَوْنَ)، فلا تغيير يطرأ على بنيته، وكذلك عند اتصاله بألف الاثنين (نَهَوَا) لا تغيير يطرأ على بنيته. أما عند اتصاله بواو الجماعة، فتحذف واو الجماعة والضمة؛ لتصبح الصيغة (نَهَوَا)، على النحو الآتي:

nahuw u: (نهو+و)

نَ - هُ / هُ / وُ

ص ح / ص ح / ص ح ح

فاجتمع ثلاثة أصوات متماثلة في المخرج وهي (الضمة التي بعد الهاء/ وواو الفعل وهي واو لين/ وواو الجماعة وهي ضمة طويلة)، مما يسبب ثقلًا، فتسقط واو الفعل لكونها صوت لين وقعت بين حركتين متماثلتين، ويتضح ذلك بالتحليل الصوتي:

nahuw u: (نَهَوَا)

نَ - هُ / هُ

ص ح / ص ح ح

معتل الآخر بالياء الأصلية مثل (رضي):

عند اتصاله بتاء الفاعل ونون النسوة ونا الفاعلين، نحو (رضيتُ- رضينا - رضينَ)، يتكون المزدوج الهابط المرفوض في اللغة العربية وهو (ـي)، فتلجأ اللغة إلى المخالفة بين هذين المتماثلين بحذف شبه الحركة (الياء)، والتعويض عنها بمد الحركة، وهذا التغيير الصوتي يمكن اعتباره نوع من المماثلة المتقدمة الكاملة بين الحركة وشبه الحركة، لتصبح الصيغة (رضيت - رضينا - رضين) ونرجح المماثلة لأنها لا تستدعي أكثر من تغيير واحد كما المخالفة التي تستدعي تغييرين الحذف وإشباع المد، كذلك الطبيعة الصوتية لصوت ياء اللين القريبة مخرجاً من الكسرة، فانزياحها نحو مخرج الكسرة ليس ببعيد. وذلك على الصورة الآتية:

raḍiya + na (رَضِيَ + نَ)

رَ - ضَ - يَ / يَ - نَ

ص ح / ص ح / ص ح ح

raḍiyna (رَضِيَ+نَ) فيتم بناء الفعل على السكون (رَقِيْ+نَ)

رَ - ضَ - يَ / يَ - نَ

ص ح / ص ح / ص ح ح

يرى فوزي الشايب أن اللغة تلجأ إلى التخلص من لام الفعل، وهو شبه الحركة (الياء)

لسببين، الأول: تشكل بنية الكلمة من أربعة مقاطع قصيرة وهو مرفوض في العربية،

^١ نَهَوَ الرجل: أي عقل، سَرَوَ الرجل: أي شَرَفَ.

والثاني: بناء الفعل على السكون يشكل المزدوج الحركي المرفوض مما يوجب التخلص من شبه الحركة، فيماثل شبه الحركة ما قبله^١. وقد أشار القدماء إلى مثل هذه التغيرات إذ تنبهوا إلى عدم جواز مجيء ياء ساكنة بعد كسر أو واو ساكنة بعد ضم^٢.

وعند اتصاله بألف الاثنين (رضيا) لا تغير يطرأ على بنيته. لكن عند اتصاله بواو الجماعة يصبح (رضوا) فيقع فيه إعلال بالنقل والحذف كما يصف القدماء. ويفسرون هذا التحول بحذف الياء والكسرة السابقة لها، يقول ابن جني: "إنما كان يجب أن يُقال رَضُوا كما قال تعالى: (عَمُوا وَصَمُوا). وأصلهما رَضِيُوا وَعَمِيُوا فحُذِفَت الضمة من الياء، ونُقلت إلى ما قبلها، فالتقت الياء والواو وكلاهما ساكن فحُذِفَت الياء، لالتقاء الساكنين، وكانت أحق بالحذف لأنها كما أعلت بالإسكان كذا أعلت بالحذف. وأيضا فإن الواو علامة الجمع والضمير، والياء ليست علامة، فكانت أحق بالحذف"^٣.

والذي يظهر بالتحليل الصوتي لبنية الفعل تفسر تغيراتها على الصورة الآتية:

(رَضِي + وا) raḍiyu:

ر - / ض - / ي -

ص ح / ص ح / ص ح ح

تقلب الكسرة التي هي صوت أمامي علوي إلى ضمة لصعوبة النطق بكسرة بعدها واو وهي مماثلة متقدمة كاملة غير مباشرة. (رَضِيُوا)

ر - / ض - / ي -

ص ح / ص ح / ص ح ح

فتسقط الواو شبه الحركة-ياء اللين- لوقوعها بين حركتين متماثلتين، لتصبح الصيغة:

raḍu: (رَضُوا)

ر - / ض -

ص ح / ص ح ح

وذكر المازني أن بعض العرب يقول: "رَضِيُوا فَيُسَكَّن الضاد، ويثبت الياء؛ لأنه لم يلتق

ساكنان"^٤. وقال ابن جني: "فلما سكنت الضاد في رَضِيُوا للاستخفاف جرت الياء لسكون ما

قبلها مجرى الصحيح فأقرت، ولم تردّ إلى الواو - وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها -"^٥.

^١ الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 409

^٢ انظر: سيبويه ج 4 ص 195 / الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 48 / ابن جني: الخصائص ج 2، ص 350

^٣ ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، ج 2، ص 126

^٤ ابن جني: المنصف، ج 2، ص 126

^٥ المرجع السابق، ج 2، ص 126

- الفعل المضارع:

يُسند الفعل المضارع والأمر إلى كل هذه الضمائر ما عدا (تاء الفاعل) و(نا الفاعلين)، فإذا أُسند إلى واو الجماعة تحذف لامه أكانت ياء أم واوا. نحو: (يَدْعُونَ - يَقْضُونَ)، وأصلهما (يَدْعَوُونَ - يَقْضِيُونَ)، ويفسر الصرفيون هذا التحول أنه "استثقلت الضمة في الواو والياء فَحُذِفَتْ. التقى ساكنان فَحُذِفَتْ لام الفعل: الواو من يَغْزُوون والياء من يَسْرِوون. قلبت الكسرة في راء يَسْرِوون ضمة؛ لمناسبة واو الجماعة وخوفاً من قلب الواو الساكنة التي بعدها ياء. فصار يَسْرِوون وَيَغْزُوون على وزن يَفْعُونَ"^١. وبالتحليل الصوتي نجد أن التغيرات الصوتية جرت على صورة أيسر مما فسرهُ القدماء، على النحو الآتي:

(يَدْعُو+ون) yad<u: u:na

ي َ د / ع ُ / ُ / ُ / ن َ

ص ح ص / ص ح ح / ح ح ح ص ح

لام الفعل ضمة طويلة وواو الجمع ضمة طويلة أيضاً وهذا لا يستقيم في نظام مقاطع بناء الكلمة العربية، فتحذف لام الفعل لتصبح:

(يَدْعُونَ) yad<u:na

ي َ د / ع ُ / ُ / ن َ

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح

ويرى الطيب البكوش أن الحركة الطويلة دائماً تتغلب على القصيرة فتدغم فيها.

نحو: (يرمي - يرميون - يرمون). وإذا كانت الضمة الطويلة مسبقة بفتحة فإن سقوط

الياء بينهما ينتج عنه حركة مزدوجة (ـَ و) نحو: (رَمَيُوا - رَمَوْا) و(يَسْعَيُونَ - يَسْعَوْنَ)

وكذلك الكسرة الطويلة المسبقة بفتحة. نحو: (أَنْتَ تَسْعَيْنِ - أَنْتَ تَسْعَيْنِ)^٢.

أما المعتل بالياء عند إسناده إلى واو الجماعة نحو:

(يَمْشِي+ون) yamšiyu:na

ي َ م / ش ِ / ي ُ / ُ / ن َ

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح ص ح

فتحذف الضمة من الياء لام الفعل لاتصاله بواو الجماعة قياساً على الفعل الصحيح الآخر، فنقلب الياء شبه الحركة كسرة لتماثل الحركة التي قبلها، فتصبح الصيغة:

(يَمْشِي + ون) yamši:u:na

ي َ م / ش ِ / ُ / ُ / ن َ

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح ص ح

^١ الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 345

^٢ انظر: البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 165

التقت حركتان طويلتان هما الكسرة الطويلة والضمة الطويلة؛ فحذفت الأولى لأنها لام الفعل ولا يمكن الاستغناء عن الواو لأنها مورفيم الجمع. فتصبح الصيغة:

yamšu:na (يمشون)

ي ـ م / ش ـ ن ـ

ص ح ص / ص ح ح / ص ح

أما إن كان الفعل المسند إلى واو الجماعة معتل الآخر بالألف، فإنه يمر بمراحل كما

يرى القدماء وهي (يسعى ون – يسعيون – يسعون)، أي أن لام المضارع الناقص تحذف

إذا أسند إلى واو الجماعة، وبقي ما قبل الألف مفتوحاً دلالة على أن الحرف المحذوف

الألف. مثل قولهم: يَرْضَوْنَ وَيَخْشَوْنَ وَيَتَنَجَّوْنَ وَيَتَرَكَّوْنَ وأصل يَرْضَوْنَ (يَرْضِيُونَ)

فُلِبِتَ الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، قال الرضي: إن

لم يؤدَّ حذف الألف للساكنين إلى اللبس لم يُردَّ^١. ولكن التحليل الصوتي لبنية الفعل تثبت

تغيرات أخرى :

yas<a:u:na (يسعى + ون)

ي ـ س / ع ـ ن ـ

ص ح ص / ص ح ح / ص ح

تعود شبه الحركة إلى سابق عهدها لانتفاء العلة المسببة لتحولها إلى حركة وهي الياء التي تحولت إلى فتحة لتمائل الحركة التي قبلها، فتصبح الصيغة :

yas<ayu:na (يسعيون)

ي ـ س / ع ـ ي ـ ن ـ

ص ح ص / ص ح ح / ص ح

وبذلك يتم التخلص من الإشكالية المقطعية، بالتغير الواقع في صوتي المد، ويمكن

ولكن يتشكل لدينا حركة مزدوجة طويلة صاعدة (ي ـ)، وتميل اللغة إلى حذف شبه

الحركة، فتوالت حركتان هما الفتحة القصيرة والضمة الطويلة، وهذا مرفوض فتوجب

التخلص من إحداهما، ولا يمكن التخلص من الفتحة خشية الوقوع في لبس مع ما أصله واو

أو ياء.

والذي نراه أن التغير الحاصل مر بمراحل أقل وأيسر نطقياً. ففي (يسعى+ون) تتوالى

حركتان طويلتان - وهو مرفوض مقطعياً-، فكان التقصير أولاً لصوتي المد إلى (فتحة

وضمة)، وبقيت الفتحة على حالها بينما انزاحت الضمة نحو الواو اللينة. لتصبح (يسعون).

ومن الملاحظ أن واو اللين تحل مكان واو المد في الوظيفة الصرفية للدلالة على الجمع.

^١ الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 341/شرح الشافية3ص110/دروس التصريف 176

وإذا أسند الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء نحو: (يدعو - يقضي) إلى ألف الاثنين تصبح بنية الفعل (يدعوان - يقضيان)، وقد لا يظهر عليه التغير كما يرى القدماء، ولكن التحليل الصوتي لبنية الكلمة تظهر تحولاً ومخالفة بين أصوات الحركات الطويلة، نحو:

yad<u:a:ni (يدعو + ان)

ي - د / ع / ء / َ / ن -

ص ح ص / ص ح ح / ح ح / ص ح

تولت حركتان طويلتان في البناء المقطعي للفعل وهذا مرفوض في اللغة العربية، فكان الحل باستخدام شبه الحركة (الواو) مكان الضمة الطويلة (واو الجماعة) وهذا كثير في اللغة

yad<uwa:ni (يدعوان)

ي - د / ع / و / َ / ن -

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح / ص ح

أما الفعل معتل الآخر بالألف نحو: (يسعى - يسعى) فيرى الصرفيون فيه قلب الألف ياء منعا لالتقاء الساكنين، والتحليل الصوتي يظهر ما يلي:

yas<a:a:ni (يسعى + ان)

ي - س / ع / َ / ن -

ص ح ص / ص ح ح / ح ح / ص ح

يظهر بالنظرة السطحية أنه قلبت لام الفعل ياء، ولكن التحليل الصوتي يكشف عن تغير

من نوع آخر وهو مخالفة الحركات المتماثلة من خلال تحول الحركة الطويلة إلى شبه

حركة. ويرى زيد القرالة أنه: " بدخول ألف التثنية تابعت الحركات الطويلة المتماثلة،

تحولت الفتحة الطويلة إلى الياء شبه الحركة عندما تلتها الفتحة الطويلة التي تمثل مورفيم

التثنية، وذلك لعدم جواز توالي الحركات، وكذلك يرضى تتحول إلى يرضيان بدلا

من (يرضى ان) وكذلك ينهى تتحول إلى ينهيان بدلا من (ينهى ان) والمخالفة في مثل هذه

الأمثلة مخالفة مباشرة؛ لأن الأصوات التي وقعن فيها المخالفة لا يفصل بينها بأي صوت^١.

والمضارع المعتل بالواو أو الياء المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة تحذف لامه، كما

يرى القدماء ويفسرون هذا الحذف بالثقل الناتج عن الكسرة والتقاء الساكنين. فيرى

الصرفيون أن " نَدْعِينَ يَا هُنْدُ وَتَرْمِينَ. الأَصْلُ تَدْعُوَيْنَ وَتَرْمِيَيْنَ. اسْتَثْقَلَتِ الْكُسْرَةُ الَّتِي فِي

الْوَاوِ فَحُذِفَتْ. وَالتَّقَى سَاكِنَانِ لَامُ الْكَلِمَةِ وَيَاءُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمَخَاطَبَةِ، فَحُذِفَتْ لَامُ الْأُولَى (الواو)،

^١ القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص 96

فصار تَدْعِيْنٌ ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة ياء المخاطبة. وحذفت اللام من الثانية، فصار:
تَدْعِيْن وتَرْمِيْن على وزن: تَفْعِيْن^١. ولكن التحليل الصوتي لمقاطع الكلمة يكشف عما يلي:

tad<uwi:na(تدعو+ين)

ت د / ع / و / ن

ص ح ص / ص ح / ص ح ح / ص ح

تتشكل في المقطع الثالث حركة مزدوجة صاعدة، وتميل العربية إلى التخلص من هذا النمط من المزدوج الحركي لثقله وذلك بحذف شبه الحركة^٢، مما يؤدي إلى توالي حركتين هما الضمة والكسرة الطويلة، وهذا مرفوض في العربية فيتم حذف إحدى الحركتين ولا يمكن حذف الكسرة الطويلة؛ لأنها مورفيم المؤنث المخاطب.

tad<i:na(تَدْعِيْن)

ت د / ع / ن

ص ح ص / ص ح ح / ص ح

أما المضارع الناقص بالألف عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة نحو (تسعى + ين)

تحذف الألف ويفتح ما قبل الياء دلالة على أن المحذوف هو الألف كما يرى الصرفيون ولكن التحليل الصوتي يثبت أن التغير الحاصل على الصورة الآتية:

tas<a:i:na(تَسْعَى+ين)

ت س / ع / ن

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح / ص ح

توالت حركتان طويلتان وهذا مرفوض في العربية لأن الحركات لا تتوالى، وتعود الياء شبه الحركة إلى سابق عهدها لأنها لم تعد متطرفة، لتصبح الكلمة:

tas<ayi:na(تَسْعِيْن)

ت س / ع / ي / ن

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح / ص ح

يتشكل المقطع الثالث من حركة مزدوجة صاعدة تميل اللغة إلى التخلص منها بحذف شبه

الحركة ولكن هذا يوقع في مشكلة مقطعية هي توالي حركتين، فتعتمد اللغة إلى حذف

الحركة الطويلة والاكتفاء بياء شبه الحركة لأداء دورها. ولم تحذف الفتحة

tas<ayna(تَسْعَيْن)

ت س / ع / ي / ن

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح / ص ح

- تغيرات بنية فعل الأمر الناقص عند إسناده:

يشتق فعل الأمر من الفعل المضارع ولكن عند إسناده إلى الضمائر الساكنة كألّف

الاثنين أو نون النسوة يجعله أقرب إلى الصحيح منه إلى المعتل وبخاصة إذا كانت لامه

^١ الحجى، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيويوه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 346

^٢ انظر: الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 408

واواً أو ياءً في عدم سقوطهما ^١، وإذا أسند فعل الأمر الناقص إلى واو الجماعة نحو: (ادْعِ +وا) (امشِ+وا) تحذف لام الأمر الناقص واو كانت أو ياء إذا أسند إلى واو الجماعة ويضم ما قبلها... حذفت الضمة من اللام لثقلها فحذفت اللام نفسها، ثم قلبت الكسرة في الفعل المكسور العين ضمة لمناسبة واو الجماعة...^٢

أما فعل الأمر المعتل الآخر بالألف نحو: (اسعَ + وا) فتحذف لام الأمر الناقص - الألف - إذا أسند إلى واو الجماعة وتبقى الفتحة في عين الفعل لتكون دليلاً على حذف الألف، يقال: ارْضُوا واخْشُوا، الأصل: ارْضُوا وَاخْشُوا تحركت الواو والياء فيهما وكان ما قبلهما مفتوحاً فقلبنا ألفاً، فالتقى ساكنان: الألف وواو الجماعة فحذفت الألف وبقيت الفتحة في عين الفعل لتكون دليلاً على المحذوف^٣. وبالتحليل الصوتي يظهر لنا أن التحول الصوتي ناتج عن توالي حركتين هما الفتحة والضمة الطويلة (واو الجماعة)، وهذا مرفوض مقطوعاً في اللغة العربية، فكان اللجوء إلى تحول الحركة الطويلة (واو الجماعة) إلى شبه الحركة (واو اللين)، والتي تؤدي الدلالة المورفيمية ذاتها. وذلك عبر المراحل الآتية:

(اسعَ+وا) >is<a u:
 ا - س / ع - / ء
 ص ح ص / ص ح / ح ح
 مقطع مرفوض
 لتصبح الصيغة (اسعوا) >is<aw
 ا - س / ع - و
 ص ح / ص ح ص

إذا أسند إلى ألف الاثنين: الأمر كالمضارع المجزوم، فنقول: اغز، ارم، واسع، واغزوا، وارميا، واسعيا^٤ وعند إسناد فعل الأمر الناقص إلى الضمير البارز بنوعيه ألف الاثنين أو نون النسوة تبقى لامه إذا كانت ياء أو واو، وتقلب ياء إذا كانت ألفاً^٥. وبالتحليل الصوتي نجد أن:

(ادْعِ+ا) >id<u a:
 ا - د / ع - / ء
 ص ح ص / ص ح / ح ح

^١ الشيخ: أحمد محمد: تصريف الأفعال، دار المورد، بيروت، ط1987، ص157
^٢ الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص347
^٣ المرجع السابق. ص342
^٤ الحملاوي، أحمد: شذا العرف في فن الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، ص63
^٥ الشيخ، أحمد محمد: تصريف الأفعال، دار المورد، بيروت، ط1987، ص157

تظهر مشكلة مقطعية لتوالي حركتين مما يوجب الفصل بينهما ويكون ذلك بعودة الجزء المحذوف من الفعل (ادْعُو) لكن بصورة شبه الحركة لتمكين النطق.

>id<u wu: (ادْعُوا)

ا - د / ع - و / و -

ص ح ص / ص ح / ص ح ح

وكذلك الأمر في الفعل المعتل بالياء عند إسناده إلى ألف الاثنين :

>imši a:(امشي+ا)

(امشي + ا)

(امشياً)

وإذا كان الفعل معتلاً بالألف فإن ياء شبه الحركة تعود لتمكين النطق على الصورة الآتية:

>is<a: a:(اسع+ا)

(اسعى + ا)

ا - س / ع - و / و -

ص ح ص / ص ح ح / ح ح

توالت حركتان طويلتان وهذا مرفوض مقطعيًا في اللغة العربية مما يستدعي حذف إحداها أو مخالفتها لأختها باستخدام شبه الحركة (الياء) ، لتصبح الصيغة:

>is<aya:(اسعياً)

ا - س / ع - ي / ي -

ص ح ص / ص ح / ص ح ح

المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة :

عند إسناد الأمر إل ياء المؤنثة المخاطبة تسقط لامه واوا أو ياء أو ألفاً، وتضبط ما قبل

الألف مفتوحاً للدلالة على الحذف المحذوف^١. نحو: ادعي، وامشي، واسعي. والتحليل

الصوتي يكشف عن التقاء حركتين طويلتين لام الفعل والضمير الحركي (ياء المؤنثة

المخاطبة)، وهذا مرفوض في بناء النظام المقطعي للغة العربية، ويكون التخلص منه

بحذف الحركة الأولى (ادعي) (امشي)، إلا أن المعتل الآخر بالألف-كما يرى الصرفيون-

تُحذف لامه إذا أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة، وتبقى الفتحة التي قبل الألف المحذوفة لتدل

عليها، يُقال: ارضي واخشي، وقد جرى الحذف هنا كما جرى في الفقرة السابقة^٢ ، إلا أن

التحليل المقطعي يكشف ما يلي، نحو:

>is<a: a:(اسعى + ي)

ا - س / ع - و / و -

^١ الشيخ، أحمد محمد: تصريف الأفعال ، دار المورد ، بيروت ، 1987 ، ط1، ص157

^٢ الحجى، عبد الحق أحمد محمد: الإعرال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص342

ص ح ص / ص ح ح / ح ح
التقت حركتان طويلتان وهذا مرفوض في النظام المقطعي للغة العربية، فتقلب الحركة الطويلة الثانية (ياء المؤنثة المخاطبة) ياء لين شبه الحركة لتصبح الصيغة:

>is<a:y(اسعى ي)

ا - س / ع - ي

ص ح ص / ص ح ح / ص ح

تميل العربية إلى تقصير المقطع الطويل المغلق بتقصير الحركة الطويلة.

>is<ay(اسعى)

ا - س / ع - ي

ص ح ص / ص ح ح / ص ح

إذا أسند إلى نون النسوة :

عند إسناد الأمر الناقص المعتل بالواو إلى نون النسوة لا تتغير بنيته. نحو (ادْع)، غير أن المد لا يقصر بل يبقى على صيغته من المضارع، ولعل ذلك يرجع لسبب نطقي، حيث يصعب النطق بالنون المفتوحة-مورفيم النسوة- بعد حركة الضمة القصيرة، وذلك لعدة مخرجية، فصوت النون المتحركة الدالة للنساء تستدعي سكون ما قبلها، وهذا يلفت الانتباه إلى تعامل اللغة مع المدود كأصوات ساكنة في هذه الحالة فقط، كما نفهم من المثال أيضاً أن تقصير المد سيجبر الهواء على الوقوف والانطلاق مرة أخرى، مما يجعلها تختلط بالنون المشددة. وكذلك الأمر مع المعتل الآخر بالياء. نحو (امشين).
أما المعتل الآخر بالألف نحو:

>is<a: na (اسعى+ن)

ا - س / ع - ن

ص ح ص / ص ح ح / ص ح

مقطع النبر

المقطع الثاني يتضمن النبر، وحال بقائه على حاله تختلط دلالاته مع دلالة المجرد من نون النسوة، فيكون التغير وفق قانون المخالفة ولكن ليس بقلب صوت المد إلى ياء اللين، بل بالمخالفة بين جزأي الحركة الطويلة بالاعتماد على الحركة المزدوجة من خلال (ياء اللين).

>is<a: na (اسعى+ن)

ا - س / ع - ي / ن

ص ح ص / ص ح ح / ص ح

المبحث الثالث

أثر أصوات المد واللين في بنية الفعل عند توكيده

تؤكد الأفعال في اللغة العربية بعدد من المؤكدات السوابق التي تسبق الفعل ومن هذه المؤكدات (قد) و(لام التوكيد)، وكذلك وصل بعض اللواحق بها ك(نون التوكيد) التي تكون ثقيلة أحياناً وخفيفة أحياناً أخرى^١. ويفرق القدماء بين النون من حيث الصوت والمعنى. يقول سيبويه: "اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة. وزعم الخليل أنها توكيد كما التي تكون فصلاً، فإذا أنت جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً"^٢.

وذكر عبد الصبور شاهين أن التوكيد بالنون المشددة هو نمط خاص باللغة العربية لم تعرفه أية لغة من اللغات السامية الموجودة. وإن عرف بعضها أنماطاً أخرى^٣. ويشير أحمد كشك إلى وجود تشابه بين نون التوكيد الخفيفة المختصة بالفعل، والتنوين المختص بالاسم. ويلاحظ ورود النون الخفيفة في الشعر أكثر من النثر^٤. وقد اجتمعتا في قوله تعالى:

"لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ"^٥. وفي قول الأعشى مادحاً النبي ﷺ:

فَايَاكَ وَالْمَيَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَأْخُذْ سَهْمًا حَدِيدًا لَتَصْفَدَا

- والفعل الماضي لا يؤكد بنون التوكيد مطلقاً، لأن نون التوكيد للحث والحض، وذلك يصلح للمستقبل، ولا يصلح للماضي، وما ورد من ذلك شاذ، وخرجوه على أن الفعل ماض في اللفظ مستقبل في المعنى، في نحو قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مَتِيماً لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحاً

- وفعل الأمر جائز التوكيد دون شرط. نحو: اجْتَهِدَنَّ وَحَافِظَنَّ عَلَى وَقْتِكَ"^٦.

- أما الفعل المضارع ففيه أحكام ثلاثة بين الوجوب والجواز والامتناع...، فيكون توكيده واجباً إن وقع جواباً لقسم دالاً على المستقبل، مثبتاً غير منفي، وغير مفصول عن اللام

^١ انظر: كشك، أحمد: من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، ص 49

^٢ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج 3، ص 509

^٣ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبناء العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1980م. ص 96.

^٤ كشك، أحمد: من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، ص 51

^٥ سورة يوسف 33

^٦ الأعشى: ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، ص 137

^٧ بيطار، عاصم: النحو والصرف، مطبوعات جامعة دمشق، 2006، ص 345

بفاصل. كقوله تعالى: "وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ" ^١. ويجوز توكيده إن سبق المضارع بطلب نهى أو تمن. كقوله تعالى: "وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا" ^٢. أو مسبقاً بـ (إما الشرطية التفصيلية) كقوله تعالى: "وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ" ^٣. ويمتنع إن كان جواباً لقسم منفياً أو مفصلاً بينه وبين اللام. كقوله تعالى: "ولسوف يعطيك ربك فترضى" ^٤. وبالنظر إلى بنية الفعل الصحيح والمعتل والمسند نرصد التغيرات الصوتية الآتية:

- تغيرات الفعل صحيح الآخر عند توكيده:

لا تغير يطرأ على البنية، غير أنه يبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وقد اختلف القدماء في علة فتح آخر الفعل المؤكد، "فبينما يذهب ابن السراج والمبرد والفارسي إلى أنها فتحة بناء للتركيب، يذهب سيبويه والسيرافي والزجاج إلى أنها عارضة للساكنين، وهما آخر الفعل والنون الأولى من المشددة والخفيفة." ^٥ ولا مجال لحذف نون التوكيد أو تقديرها فهي ظاهرة وجوباً، وكذلك الفعل معتل الفاء أو معتل العين لا تغير في بنيته؛ لعدم مجاورتها لحرف العلة.

تغيرات الفعل معتل الآخر عند توكيده:

إن كان معتل الآخر بالواو أو الياء ففيه نظر، ويرى القدماء أن لا تغير يطرأ عليه عند اتصاله بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، ويؤكدون ذلك بالميزان الصرفي. يقول سيبويه: "إن كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة حركتها كما تحركها لألف الاثنين، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف؛ لأن الحرف يبنى عليها كما يبنى على تلك الألف، وما قبلها مفتوح كما يُفتح ما قبل الألف" ^٦. ومن الملحوظ أن الناقص اليائي أكثر عدداً من الواوي، "ولعل هذا يرجع إلى أن الواو في آخر الفعل تقيد من تصرف الفعل

^١ الأنبياء 57

^٢ إبراهيم 42

^٣ الأنفال 58

^٤ الضحى 5

^٥ الشيخ، أحمد محمد: تصريف الأفعال، دار المورد، ط1، بيروت 1987م، ص180/ انظر: سيبويه: الكتاب، ج3، ص518/ المبرد:

المقتضب، ج3، ص19

^٦ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج3، ص528

فلا يمكن أن تسبق إلا بفتحة أو ضمة. فَعَلَ في الماضي يَفْعُل في المضارع" ^١. وعند توكيد

المعتل الآخر بالواو تصبح صيغته على النحو الآتي:

المعتل بالواو (يَدْعُو : يَفْعُل) / يَدْعُوْنَ : يَفْعُلْنَ

لكن من الناحية الصوتية فإن تغييراً قد طرأ على البنية قائم على تحول صوت المد الطويل في الفعل (يدعو) إلى صوت لين (يَدْعُوْنَ) ويظهر لنا ذلك في البنية المقطعية :

yad<uwan(يَدْعُوْنَ) = yad<u: (يدعو)

ي - دُ / ع - ي / ع - ي = ي - دُ / ع - ي

ص ح ص / ص ح ح = ص ح ص / ص ح ح / ص ح ص

ومثله نجده في المعتل بالياء. نحو:

yamšiyan (يَمْشِيَنَّ : يَفْعُلَنَّ) = yamši: (يمشي : يَفْعُل)

ي - م / ش - ي = ي - م / ش - ي

ص ح ص / ص ح ح = ص ح ص / ص ح ح / ص ح ص

ولم ينتبه الصرفيون إلى هذا التغير في بنية الفعل معتل الآخر لسببين الأول متعلق بالكتابة

العربية التي استخدمت الرمز الكتابي المشترك لصوتي المد وشبه المد، والسبب الثاني هو

أن أصوات المد long vowels قد يؤدي وظيفة مزدوجة في النظام الصرفي العربي،" إذ

نجد أن صوت المد الطويل يحل دائماً محل صوتين اثنين الأول منهما صوت مد قصير

مجانس، والثاني واحد من الأصول في حالة سكون. فكلمة (مصطفى) تقابل في النظام

الصرفي في العربية تمام المقابلة بناء (مَفْعَلٌ)" ^٢.

- أما الفعل معتل الآخر بالألف فتقلب ألفه ياء كما يصف القدماء. نحو:

yas<ayan na (يَفْعُلَنَّ) يسعين = yas<a: (يَفْعُل) يسعي

ي - س / ع - ي = ي - س / ع - ي / ي - ن / ن - ي

ويفسر الصرفيون هذا التحول بعودة الألف إلى الأصل اليائي، ويرى الأستراباذي أن

المعتل الآخر بالألف يرد إلى أصله لا خشية اللبس بل تشبيها له بالمعتل الآخر بالواو

والياء، فيقول: "فردُ اللام في نحو: (ارْضَيْنَّ ولا تَرْضَيْنَّ) وكذا في نحو: (اغزُونَّ وارْمِينَّ ولا

ترْمِينَّ)؛ لأن الفعل مع النون ليس موقوفاً ولا مجزوماً، وحذف اللام إنما كان للجزم أو

الوقف، ولم تقلب الياء في اَرْضَيْنَّ ولا تَرْضَيْنَّ ألفاً بعد الرّد؛ لكون حركتها عارضة لأجل

النون التي هي كلمة مستقلة..." ^٣.

^١ البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 162

^٢ المطليبي. غالب: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص 223

^٣ الاستراباذي: شرح الشافية، ج 3 ص 110

ولكن من الناحية الصوتية تظهر تغيرات مختلفة وعلة هذا التغير في بناء الكلمة هي تكون مقطع مرفوض في نظام العربية، حيث ابتداءً أحد المقاطع بحركة، كذلك الحالة الإعرابية التي تستدعي وجود فتحة قبل نون التوكيد، على الصورة الآتية:

(تَسْعَى + نْ) tas < a: + an
 ت ـ س / ع ـ / نْ
 ص ح ص / ص ح ح / ح ص
 تصبح الصيغة (تَسْعَيْ) tas < ayan
 ت ـ س / ع ـ / ي ـ نْ
 ص ح ص / ص ح / ص ح ص
 نجد أن شبه الحركة (الياء) تحل هذه المشكلة المقطعية والإعرابية.

تغيرات بنية الفعل المسند عند توكيده :

تبرز الإشكاليات المقطعية والتغيرات في بنية الأفعال المؤكدة بصورة أكبر مع الأفعال المسندة إلى ضمائر الرفع. ويعرب الفعل في هذه الحالة ولا يبنى على الفتح لوجود ضمير يفصل بين الفعل ونون التوكيد التي لا محل لها من الإعراب كما يرى النحاة.

1-المسند إلى ألف الاثنين : يؤكد الفعل المسند إلى ألف الاثنين صحيحاً أو معتلاً بنون

التوكيد الثقيلة، وهو الأكثر في كلام العرب ^١. ومن النحويين من أجاز توكيده بالنون الخفيفة^٢، ورده سيبويه بقوله: "فهذا لم تقله العرب. وليس له نظير في كلامها"^٣.

ويرى الصرفيون وجوب حذف نون الرفع كي لا تتوالى النونات. تقول بدل (هل تضرباننْ وأتكتباننْ؟) (هل تضربانْ وأتكتبانْ؟) ^٤ يقول سيبويه: "ولم تحذف الألف لسكون النون لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتها لم يُعلم أنك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ههنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف"^٥.

أما من الناحية الصوتية وبالنظر إلى البنية المقطعية للفعل نجد توالي صامتتين في مقطع واحد، وهذا مرفوض في اللغة العربية. مما يوجب حذف إحدى النونين الساكنتين؛ إذ

^١ انظر: نهر، هادي: الصرف الوافي، دار الأم، اردب، ص232

^٢ جماعة من النحويين منهم يونس بن حبيب

^٣ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ص527

^٤ الشيخ، أحمد محمد: تصريف الأفعال، دار المورد، ط1، بيروت 1987م، ص180

^٥ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج3، ص519

يعود إلى قانون اختزال الجهد النطقي، لئلا تلفظ ثلاث نونات تتري¹. كما يرى المحدثون، وللإشكالية المقطعية الناتجة عن توالي صوتين صامتين في مقطع واحد. وقد يكون في حذف النون حل لإشكالية نحوية في وجود علامتين لحالتين مختلفتين هما نون الرفع وبناء الفعل لاتصاله بنون التوكيد، ثم تُكسر نون التوكيد ولعل هذا من باب أن الأصوات الصامتة المتماثلة أو المتشابهة جداً، يُكتفى بواحد منهما؛ بسبب الارتباط الذهني بينهما، وكذلك يدغم أحياناً المقطع ذو الأصوات الصامتة المتماثلة في أول الكلمة وآخرها². لتصبح الصيغة على الصورة الآتية:

(تكتبان+ن) taktuba:ni+nni
 تـ كـ / تـ / بـ نـ / نـ / نـ
 ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص / ص ح ص
 تحذف نون الرفع مع حركتها لتصبح الصيغة (تكتبان) taktuba:n+ni
 تـ كـ / تـ / بـ نـ / نـ
 ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص / ص ح
2-المسند إلى واو الجماعة:

أ- إذا كان الفعل صحيح الآخر: تحذف منه نون الرفع وواو الجماعة، ويكون الفعل معرباً بثبوت النون المقدرة، والواو المحذوفة فاعل، والنون الظاهرة للتوكيد لا محل لها من الإعراب. ومنه وقول زهير:

فلا تَكْتُمَنَّ الله ما في صُدُورِكُمْ لِيَخْفَى وَمَهْمَا يُكْتَمُ اللهُ يَعْلَمُ³

ونجد أن تفسيرات الصرفيين لهذه التغيرات تركز على الجانب النحوي، بينما التحليل الصوتي لبنية هذه الأفعال تكشف ما يلي:

(تكتبون + ن) taktubu:n+nna
 تـ كـ / تـ / بـ نـ / نـ / نـ
 ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص / ص ح
 نلاحظ وجود مقطع مرفوض في اللغة العربية وهو الطويل المغلق بصامتين (ص ح ص ص)، فيكون الحل لهذه الإشكالية المقطعية بحذف نون الرفع ليصبح المقطع مقبولا (ص ح ص) وهو مقطع تميل العربية تقصيره ليقصر على حركة واحدة. ولعل في حذف نون الرفع حل لإشكالية إعرابية أيضاً وهي التنازع بين علامتين هما علامة الرفع وعلامة البناء، فتصبح الصيغة:
 (تكتبُن) taktubun+na

¹ نزال، نبال نبيل: التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، دار الحصاد، دمشق، ط1، 2011، ص22

² بروكلمان: فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، ص79

³ ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1988، ص107

ت ٤ ك / ت ٤ / ب ٤ ن / ن ٤
ص ح ص / ص ح / ص ح ص / ص ح
ب- إذا كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء: نحو: (يغزو) "أصل تغزُن: تَغزُوُنن: حُذفت الضمة التي في لام الكلمة (الواو) لثقلها، التقى ساكنان: لام الكلمة وواو الجماعة فحُذفت لام الكلمة وصار الفعل تَغزُوُنن. التقى ثلاثة أمثال: نون الرفع ونون التوكيد المشددة فحُذفت نون الرفع لكرهتهم ذلك. فالتقى ساكنان: واو الجماعة والنون الأولى من النون الثقيلة المشددة، فحُذفت واو الجماعة وبقيت الضمة لتدل على الواو المحذوفة. " ١ تحذف منه نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجماعة وحرف العلة (لام الفعل) لالتقاء الساكنين حسب تفسيرات الصرفيين. وبالنظر إلى البنية المقطعية للفعل، نجد وجود مقاطع مرفوضة، على النحو الآتي:

tad < u: +u:n+na(نَّ + ون + تدعو)
ت ٤ د / ع ٤ / ٤ ن / ن ٤
ص ح ص / ص ح ح / ح ح / ص ص ح
يجب حذف لام الفعل لاختلال البنية المقطعية لتصبح الصيغة
tad<u: na nn(نَّ + تدعون)
ت ٤ د / ع ٤ / ن ٤ / ن ٤
ص ح ص / ص ح ح ص / ص ح / ص ص ح
تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال لتصبح الصيغة (تدعو + نَّ) tad<u:n na
ت ٤ د / ع ٤ / ن ٤ / ن ٤
ص ح ص / ص ح ح ص / ص ح
تميل العربية الى تقصير المقطع الطويل لتصبح الصيغة (تدعو + نَّ) tad<un na
ت ٤ د / ع ٤ / ن ٤ / ن ٤
ص ح ص / ص ح ح ص / ص ح
وهذا التفسير لا يتعارض وما يراه القدماء، لكن التفسير الصوتي لا يوافق السبب الثاني في تفسير هذه الظاهرة، وذلك لاختلاف نظرة المحدثين عن القدامى لصوت الواو التي عُدَّت عندهم صوتاً ساكناً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حذف النون أدى إلى وجود المقطع الصوتي المكروه (ص ح ح ص) لذا تبعاً للنظام المقطعي قصر صائت الضم الطويل ليصبح صائتاً قصيراً^٢.

^١ الحجى، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 346
^٢ انظر: نزال، نبيل: التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، دار الحصاد، دمشق، ط 1، 2011، ص 22

"وأصل تَرْمُزٌ : تَرْمِيُونُ، جرى الحذف فيها على مثل ما سبق ما عدا قلب الكسرة التي في الميم ضمة لتناسب الواو ، وخوفاً من انقلاب الواو الساكنة ياء"^١.

ج- وإن كان معتلاً بالألف نحو: (يسعى)، تُحذف لامه ونون الرفع، وتثبت فيه واو الجماعة مرفوعة، ويُفتح ما قبلها، على الصورة الآتية:

(تسعى + واو الجماعة + نون التوكيد)
 tas<awnan na (تَسْعَوْنَ + نَ)
 ت _ س / ع _ و / ن _ ن / ن _
 ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح
 تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال واختزال الجهد النطقي (تَسْعَوْنَ) tas<awn na
 ت _ س / ع _ و / ن _ ن / ن _
 ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح
 تُحرك واو الجماعة للتخلص من المقطع المرفوض في العربية (ص ح ص ص)، وحركت
 الواو بالضم لتمييز صيغة الجماعة من صيغة المفرد. فتصبح:
 tas<awun na (تَسْعَوْنَ)
 ت _ س / ع _ و / ن _ ن / ن _
 ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح

3- المضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة:

عند توكيد الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة نحو: أنتِ تدعين وتقضين. تصبح صيغته تَدْعِيْنَ وَتَقْضِيْنَ. وأصل فيه (تَدْعُوْنُ وَتَقْضِيْنَ). ويفسر القدماء ما جرى على بنية الفعل من تغير بأن نقلت الكسرة التي في لام الكلمة (الواو) إلى عينها لثقلها، فالتقى ساكنان: لام الكلمة (الواو) وياء المخاطبة، فحذفت الواو وصار الفعل تَدْعِيْنَ. حُذفت نون الرفع لكرهتهم توالي ثلاثة أمثال. فالتقى ساكنان: ياء المخاطبة والنون الأولى من النون الثقيلة، فحذفت ياء المخاطبة وبقيت الكسرة دليلاً عليها.^٢

وبالتحليل الصوتي لمقاطع الفعل عند اتصاله بنون التوكيد. نحو:

(لَتَسْعَيْنَ + نَ)
 ت _ س / ع _ ي / ن _ ن / ن _
 ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح
 تحذف نون الرفع للثقل، ثم

^١ الحجى، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 346
^٢ الحجى، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 346

(تَسْعِي + نْ)

ت ـ س / ع ـ ي ن / ن ـ

ص ح ص / ص ح ص ص / ص ح

يتشكل المقطع الثاني من (ص ح ص) وهو مرفوض في العربية، فتحرك الياء بالكسرة لتجاوز الإشكالية المقطعية في بناء الكلمة، ولم تُحرك الياء بالفتحة لتمييز بين صيغة المذكر والصيغة المؤنث، أو منعا لالتقاء الساكنين كما يرى الصرفيون.¹

أ- الفعل صحيح الآخر: يصف القدماء تغيرات بنية الفعل بحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم تُحذف ياء المؤنثة المخاطبة لالتقاء الساكنين، إلا أن التحليل الصوتي لمقاطع الكلمة يبين ما يلي:

(تحافظين + نْ) tuḥa:fiḍi:nna

ت ـ / ح ـ / ف ـ / ظ ـ ن ن / ن ـ

ص ح / ص ح / ص ح / ص ح ص ص / ص ح

تحذف نون الرفع لاختزال الجهد النطقي واختلال البنية المقطعية

(تحافظين) tuḥa:fiḍi:nna

ت ـ / ح ـ / ف ـ / ظ ـ ن ن / ن ـ

ص ح / ص ح / ص ح / ص ح ص ص / ص ح

تميل العربية إلى تقصير المقطع الطويل المغلق

(تحافظين) tuḥa:fiḍinna

ت ـ / ح ـ / ف ـ / ظ ـ ن ن / ن ـ

ص ح / ص ح / ص ح / ص ح ص ص / ص ح

ب- إن كان معتل الآخر بالواو أو الياء. نحو: (تغزو- تقضي)، تُحذف منه نون الرفع لتوالي الأمثال، والياء لالتقاء الساكنين، كما تُحذف منه لامه (الواو أو الياء) فنقول: لَتَقْضِيَّ بِالْحَقِّ، وَاَرْمِيَّ .

(تغزو + ين + نْ) tagzu:+i:n+nna

ت ـ غ / ز ـ / ن ن / ن ـ

ص ح ص / ص ح / ص ح / ص ح ص ص / ص ح

تحذف لام الفعل لاتصاله بياء المؤنثة (تغزين + نْ) tagzi:n+nna

ت ـ غ / ز ـ / ن ن / ن ـ

ص ح ص / ص ح / ص ح / ص ح ص ص / ص ح

تحذف نون الرفع لاتصاله بنون التوكيد (تغزي+نْ) tagzi: +nna

ت ـ غ / ز ـ / ن ن / ن ـ

ص ح ص / ص ح / ص ح / ص ح ص ص / ص ح

تميل العربية إلى تقصير المقطع الطويل (تغزِ) tagzi +nna

¹ المصدر السابق. ص 346

ت ـ غ / ز ـ ن / ن ـ
ص ح ص / ص ح ص / ص ح
ج- وإن كان معتلاً بالألف تُحذف لامه، وتحذف نون الرفع، وتثبت فيه ياء المؤنثة
المخاطبة مكسورة، ويُفتح ما قبلها، على الصورة الآتية:
tas<ayna+nna (تَسَعَيْنَ + نَّ)
ت ـ س / ع ـ ي / ن ـ ن / ن ـ
ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح
تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال أو اختزال الجهد النطقي (تَسَعَيْنَ) tas<ayn+na
ت ـ س / ع ـ ي / ن / ن ـ
ص ح ص / ص ح ص / ص ح
تُحرك ياء المؤنثة المخاطبة بالكسر للتخلص من المقطع المرفوض في العربية (ص ح ص
ص)، وحركت الياء الكسر لتمييز صيغة المؤنثة المخاطبة من صيغة المفرد. فتصبح:
tas<ayinna (تَسَعَيْنَ)
ت ـ س / ع ـ ي / ن / ن ـ
ص ح ص / ص ح ص / ص ح

4- المسند إلى نون النسوة:

يؤكد الفعل المسند إلى نون النسوة بنون التوكيد الثقيلة فقط. نحو :

لـ(تقرأن + نَّ) taqra>an na
ت ـ ق / ر ـ أ / ن ـ ن / ن ـ
ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح
ولا مشكلة مقطعية في بناء الكلمة وإنما صوتية، حيث يكون فيه ثقل لتوالي النونات ذات
المخرج الواحد، ولا سبيل لحذف إحداها لوظيفتها المورفيمية الدالة على الجمع النساء
وعلى التوكيد. فيأتي دور أصوات المد المساعد في حل الإشكالات المقطعية والصوتية في
بنية الفعل، فتطيل حركة الفتح لتصبح مداً بالألف على الصورة الآتية :

(تقرأنان) taqra>na:n ni
ت ـ ق / ر ـ أ / ن ـ ن / ن ـ
ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص / ص ح
ويرى الصرفيون ضرورة جلب ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد المشددة
وجوباً^١، ويفسرون وجود هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقاءها^٢، كما
نلاحظ أيضاً كسر نون التوكيد المشددة كما سبق أن كسرت بعد ألف التنثية.

^١ الشيخ، أحمد محمد: تصريف الأفعال، دار المورد، ط1، بيروت 1987م، ص180

^٢ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج3، ص526

ويرى رمضان عبد التواب أن الفتحة الطويلة الفاصلة ما بين النونات هاهنا ليست إطالة أحدثتها العربية وخلقتها في مثل هذا السياق، وإنما هي في حقيقة الأمر حركة أصلية. وأن الأصل في إسناد الماضي إلى جمع الغائبات أن تلحق الفعل فتحة طويلة a:، وهذا الأصل بقي كما هو في الحبشية، إذ يقال فيها مثلاً: (ã kataln قتلن) وعليه فالأصل في: (قتلن) هو (قتلنا) أي بفتحة طويلة، يؤكد ذلك بقاء هذا الأصل في العبرية. مثل: tiktōlnā وعودة هذا الأصل للظهور في العربية عند اتصال المضارع بنون التوكيد في مثل قولنا: يقتلنا^١. وقد أيده فوزي الشايب في هذا الرأي.

ويقدم بعض العلماء افتراض علاقة بين إنَّ المؤكد للجملة الاسمية ونون التوكيد المؤكدة للفعل، وأن ثمة إشارات إلى هذه العلاقة هي :

- لم تأتِ نون التوكيد لاحقة للاسم كما جاءت مع الفعل لئلا تلتبس التنوين الذي قد يرد مع الاسم ويمتنع مع الفعل.
- جاءت الهمزة في إنَّ للتمكن من نطقها فلا يجوز الابتداء بساكن.
- مصاحبة اللام المؤكدة لهما. مثل : (إن عليا لمسافر) و(ليسجنن).
- ورود نون التوكيد مع بعض الأسماء كقول الشاعر: (أشاهرنَّ بعدنا السيوفا)

بتوكيد اسم الفاعل بالنون. مثل أقائلنَّ احضروا الشهودا^٢

^١ انظر: الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية ص273/ انظر: المدخل إلى علم اللغة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط3، ص274

^٢ كشك، أحمد: من وظائف الصوت اللغوي، دار غريب، ص48

الفصل الثاني

أثر أصوات المد واللين في بناء الكلمة - دراسة في تغيرات بنية الاسم- :

المبحث الأول - التثنية.

المبحث الثاني- الجمع جمعاً سالماً.

المبحث الثالث- الجمع جمع تكسير.

المبحث الأول

تغيرات بنية الاسم عند التثنية

تعرض بنية الاسم كما الفعل للتغيرات الصوتية، وتكون هذه التغيرات نتيجة إخضاع بنيته للصيغ الصرفية، أو إدخال بعض اللواحق عليها كمورفيمات التثنية أو الجمع، ومن المحدثين من يرى بأن الزوائد واللواحق والأدوات عموماً كانت في الأصل كلمات معجمية لها دلالتها المحددة، ثم أفرغت من معناها الحقيقي شيئاً فشيئاً وبطريقة غير محسوسة مما أكسبها قيمة تجريدية جعلتها قابلة للتعبير عن فصيلة صرفية... وعلى الرغم من اقتناعهم هذا فإنهم يرون أنه من الصعب جداً معرفة أصول هذه الزيادات واللواحق بسبب من إيغالها الشديد في أعماق التاريخ اللغوي وكثرة التطورات التي مرت عليها خلال مسيرتها عبر أقبية هذا التاريخ^١. وهذا الوصف ينطبق على اللواحق المتصلة بالاسم والضمائر المتصلة بالفعل. ومن لواحق الأسماء علامات التثنية وهي (ألف المد ونون مكسورة) أو (ياء اللين ونون مكسورة).

قال المبرد: "اعلم أن التثنية لا تخطئ الواحد، فإذا قيل لك: ثثه. وجب عليك أن تأتي بالواحد، ثم تزيد في الرفع ألفاً ونوناً، وفي الخفض والنصب ياء ونوناً"^٢. وقال ابن يعيش في تعريف التثنية: "هو ما لحقت آخره زيدتان: ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد"^٣. ويرى القدماء أن المثنى يحمل معنى العطف، وأن لا تغير يجري بنية الاسم المفرد عند تثنيته، ليبقى محافظاً على الدلالة الأصلية مع الدلالة على التثنية، ولذلك عدوا من شروط التثنية أن تسلم صيغة الواحد ولا تغير^٤.

ويرى المحدثون أن التثنية من مميزات اللغة العربية؛ لما فيه من دقة في البيان وجلاء في وضوح الدلالة، وأن سر احتفاظ العربية بأسلوب التثنية هو القرآن الكريم الذي استخدمه ومنحه القوة والحياة والديمومة عبر العصور. ويعرفونه بأنه "اسم معرب لفظاً ومعنى، يدل

^١ الشايب، فوزي: خواطر وآراء صرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 47، ديسمبر 1994م، ص13

^٢ المبرد: المقتضب، ج3، ص40

^٣ ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص185

^٤ انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص193

على اثنين أو اثنتين، بواسطة عناصر صوتية مضافة إلى أصل البناء^١. ومنهم من يعرفه بأنه اسم معرب يدل على اثنين اتفاقاً لفظاً ومعنىً بزيادة ألف ونون أو ياء ونون، وهو صالح لتجريده منهما. نحو كتابان، رجلان^٢.

والثنائية في نظر المحدثين كغيرها من أساليب اللغة العربية تعتمد من خلالها إلى الاختصار في الجهد العضلي، كما أنها تميل نحو السهولة والتيسير في دلالتها على المعاني، فتعبر عن المثنى بلفظ واحد. نحو: رجلان، أما في الإنجليزية فيقول: tow men^٣.

إن الدلالة على الثنائية كما يرى القدماء تقوم على إدخال علامات مخصوصة تدل عليه. وهي العلامات هي حروف الألف والنون والياء والنون. يقول سيبويه: "تكون الثنائية في الرفع بالألف والنون وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه -الياء والألف- مفتوحاً"^٤. وتكون نون الثنائية مكسورة، ويرى القدماء أنها كسرت لالتقاء الساكنين. قال المبرد: "النون وحركتها الكسر وكان حقها أن تكون ساكنة ولكنها حركت لالتقاء الساكنين، وكسرت على حقيقة ما يقع في الساكنين إذا التقيا"^٥. وذكر الزمخشري وجهين لكسر نون المثنى فيقول: "...فزيدت وكانت ساكنة، وقبلها الألف أو الياء ساكنة، فكسرت لالتقاء الساكنين... والوجه الثاني أنهم أرادوا الفرق بين نون الثنائية ونون الجمع"^٦.

أما المحدثون فيطلقون على هذه العلامات مصطلح (مورفيمات الثنائية) فهي من اللواصق التي تلحق ببناء الكلمة لأداء وظائف صرفية بنائية^٧. ويرى بعض المحدثين أن هذه مورفيمات تحمل دلالات وقيم وظيفية توجه البناء وتساعد على استيعاب حالات التباين اللغوي. وهذه اللواحق هي: (الصائت الطويل وهو الألف + صوت النون) و(الصوت الانتقالي المركب وهو الياء + صوت النون)، ويفسر عبد القادر عبد الجليل كسر نون المثنى التي كانت مفتوحة في الأصل بقانون المخالفة حيث يتماثل صوت الألف مع صوت

^١ انظر: عبد الجليل، عبد القادر: علم الصرف الصوتي، ص 367

^٢ قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأسماء، ص 185

^٣ جوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، دار الحامد، عمان، الأردن، ط 2012، ص 1، ص 15

^٤ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج 3، ص 385

^٥ المبرد: المقتضب، ج 2، ص 151/ المقتضب، ج 1، ص 145

^٦ ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 189

^٧ النجار، أشواق محمد: اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط 2006م، ص 205

الفتحة، ما يشكل في الواقع صعوبة بالغة وثقلاً متأتياً من استمرارية المد الصوتي، ولا بد من تدخل القوة السالبة في الميدان اللغوي وهي المخالفة dissimilation التي تسعى إلى تخفيض حدّة الخلافات بين الأصوات لكي تسهّل جريان النطق من أجل بنية الدلالة ولذا كان لابد من تضيق المجال الصوتي لحركة الفتح عن طريق الاستبدال النوعي إلى الكسر (i)'.^١

أولاً- تثنية الاسم الصحيح ومعتل الأول والوسط :

إن الأسماء الصحيحة الخالية من حروف العلة لا نلاحظ تغيرات في بنيتها الداخلية عند إلحاق علامة التثنية بها. يقول المبرد: "أما ما كان صحيحاً فإنك إن أردت تثنيته سلّمت بناءه وزدت ألفاً ونوناً في الرفع، وياءً ونوناً في الخفض، ودخل النصب على الخفض".^٢ وبالنظر إلى البنية المقطعية للأسماء الصحيحة من الناحية الصوتية نؤكد عدم تغير في بنيتها المقطعية. نحو:

كاتب ka:tib
ك / ت - ب
ص ح ح / ص ح ص

كاتبان ka:tiba:ni
ك / ت - ب - ن / ن -
ص ح ح / ص ح ح / ص ح ح
تقتصر التغيرات المقطعية في بنية الكلمة على تحول
المقطع الأخير من مقطع قصير إلى مقطع طويل
لدخول الفتحة الطويلة عليه. وإضافة مقطع النون
المفتوحة.

وكذلك الاسم أوله أو وسطه علة فهو يجري مجرى الاسم الصحيح. على الرغم من اشتغال بعض أنماطه المثناة على الحركة المزدوجة التي تسعى اللغة للتخلص منها فاللغة حاولت الإبقاء عليها.^٣ واختار بعضهم مصطلح صحيح الآخر لتعميم الحالة على الأسماء التي لا تتغير بنيتها عند التثنية، يقول فخر الدين قباوة: "وتكون تثنية صحيح الآخر بزيادة علامة التثنية في آخره بلا تغيير في بنيته، نحو: قلمان، مقعدان...".^٤ ويرى بعضهم أن الحركة المزدوجة قد تؤدي دوراً دلالياً قد يجيز قبول هذه الحركات في أغلب الحالات،

^١ انظر: عبد الجليل ، عبد القادر: علم الصرف الصوتي، ص 367

^٢ المبرد: المقتضب، ج 3، ص 39

^٣ انظر: جوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، دار الحامد، عمان، الاردن، ط 2012، ص 18

^٤ قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، ص 189

حيث يؤدي موقع الحركة المزدوجة دوراً مهماً في قبولها جزءاً من بنية الكلمة المثناة، ولا يختلف هذا عن حاله في المفرد^١.

ويمكن تتبع أحوال بنية الاسم بعد إلحاق علامة التنثية من خلال التحليل الصوتي، مثال:

ما كان أوله علة، نحو: وارد wa:rid

و / ر = د

ص ح ح / ص ح ص

واردان wa:rida:ni

و / ر = د / ن =

ص ح ح / ص ح ح / ص ح

تتمثل التغيرات المقطعية في بنية الكلمة على

تحول المقطع الأخير من مقطع قصير إلى مقطع

طويل لدخول الفتحة الطويلة عليه. وبذلك يكون

التغير في عدد المقاطع ونوعها.

وما كان وسطه علة، نحو: مورد mawrid

م = و / ر = د

ص ح ص / ص ح ص

موردان mawrida:ni

م = و / ر = د / ن =

ص ح ص / ص ح ح / ص ح

تتمثل التغيرات المقطعية في بنية الكلمة على

تحول المقطع الأخير من مقطع قصير إلى مقطع

طويل لدخول الفتحة الطويلة عليه. كذلك

الاختلاف في عدد المقاطع ونوعها

أما الأسماء معتلة الآخر فهي إن لم تكن شبيهة بالصحيحة فلا تعدو أن تكون مقصورة

أو ممدودة أو منقوصة. ويصف عبد القادر عبد الجليل هذه الأسماء المعتلة بأنها: "مثلث

ظهر في بناء العربية اللغوي، اشترك في سمة الإعراب واختلف في طبيعة التركيب.

فالأول ينتهي بناؤه الصوتي بالصائت الطويل (الألف) long-vowel. والثاني ينتهي بناؤه

الصوتي بصوت الهمزة الحنجرية glottal-stop. والثالث ينتهي بناؤه الصوتي بالصائت

الطويل (الياء) long-vowel".^٢

^١ انظر / كناعنة: أثر الحركات المزدوجة في بنية الكلمة دراسة لغوية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 1995م ص180

^٢ عبد الجليل، عبد القادر: علم الصرف الصوتي، ص326

ثانيا - تثنية الاسم المقصور:

الاسم المقصور هو كل اسم معرب كان آخره ألفاً ملساء أي لا يتبعها همزة ^١. وسمي

مقصوراً لأنه ضد الممدود، أو لأنه محبوس من الحركات ^٢. قال أبو علي الفارسي: "والمقصور من الأسماء ما كان آخره ألفاً وكانت منقلبة عن ياء، أو واو، أو مزيدة للتأنيث، أو للإلحاق" ^٣. ويعترض بعض المحدثين على اعتبار القدماء ألف المقصور زائدة، ويقول بأن هذا الصوت يعتبر عنصراً رئيساً من عناصر التركيب الصوتي، لأنه جزء منه، وكما لا يحق لنا أن نتصرف بالفصل لأي عنصر صوتي آخر في هذا الاسم، فذلك يجب أن يكون الحال مع هذا الصائت الطويل، لأنه ينهض بجوانب التمييز النطقي المؤدي إلى التمييز الدلالي... فلماذا نفترض هذه الزيادة حتى لو كانت الألف تحمل وظيفة التأنيث ومعناه فإنه لا مبرر للإقرار بزيادتها، ولو كانت في غير أصل الجذر فهي صوت له وظيفة" ^٤.

وللقدماء رأي في أصل هذه الألف وتغيراتها، فهذه الألف من أصل واوي أو يائي، حيث قلبت الحروف الأصلية (الواو والياء) ألفاً لانفتاح ما قبلها. فسيبويه يرى أن المنقوص والممدود هما في بنات الياء والواو التي هي لامات، وما كانت الياء في آخره وأجريت مجرى التي من نفس الحرف ^٥. ويقول المبرد: "إذا كان الاسم مقصوراً فإنما تأويل قصره أن يكون آخره ألفاً، والألف لا تدخلها الحركات، ولا تكون أصلاً، وإنما هي منقلبة من ياء أو تكون زائدة" ^٦. وقال الاسترأبادي: "اعلم أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما وهما لآمان قلبتا ألفين..." ^٧. ويرى بعضهم أنه جرى مجرى الفعل المعتل الآخر. ويقول ابن عصفور: "فإن كانت فتحة قلبت حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، كما فعلت ذلك في الفعل. تطرف حرف العلة، نحو: عصا، ورحى، وفتى" ^٨. ويصف القدماء هذه الألف بأنها

^١ انظر : نهر، هادي: الصرف الوافي، دار الأمل، الأردن، ط2، 2002م، ص129

^٢ انظر: الاسترأبادي: شرح الكافية لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، مج 2، ص174

^٣ الفارسي، أبو علي: التكملة في النحو، ص75

^٤ عبد القادر، عبد الجليل : الصرف الصوتي، ص342

^٥ سيبويه: الكتاب ، ج3، ص536/ قد يطلقون مصطلح منقوص على الاسم المقصور

^٦ المبرد: المقتضب، ج1، ص393/ المقتضب، ج3، ص79

^٧ الاسترأبادي: شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص158

^٨ ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ج2، ص552

مسبوقة بفتحة^١، وهذا مرفوض من الناحية الصوتية وفقاً للدراسات اللغوية الحديثة. وقد أشار الفراء إلى ألفاظ قد تتفق كتابة فيشكل على القارئ، فهي مقصورة أم ممدودة. منها: الهوى والهواء، والرجا والرجاء، والصفاء والصفاء، والفتى والفتاء، والسنا والسناء.... وغيرها كثير.^٢

ويفسر القدماء قلب ألف المقصور عند التنثية بأن هذه الألف تُردُّ إلى أصلها الواوي أو اليائي من المقصور الثلاثي؛ لكونها ليست أصلية. يقول سيبويه: "فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التنثية؛ لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو؛ فالذي من الأصل أولى. وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء"^٣. وذكر من أمثلة الواوي: قفا قفوان، وعصا عصوان، ورضا رضوان، ورجا رجوان، وسنا سنوان، وعشا عشوان، وربا ربوان. ومن أمثلة اليائي: رحي رحيان، وعمى عميان، وهدى هديان. وهذا سبيل ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف.

وأشار سيبويه إلى الكلمات المقصورة التي ليس لها فعل اشتقت منه للاستدلال إلى أصل الألف، نحو: (إلى ولدى، ومتى وبلى)، فيكون تنثيتها بقلب الألف واوا أو ياء حسب الاستعمال اللهجي (الإمالة)، فما كان قابلاً للإمالة تقلب ألفه ياءً، نحو: بلى بليان ومتى متيان، وما لم يرد بالإمالة تقلب ألفه واواً، نحو: لدى لدوان وإلى إلوان^٤. وكذلك قال المبرد: "إن كان المثني مقصوراً فكان على ثلاثة أحرف نظرت إلى أصله فإن كان من الواو أظهرت الواو، وإن كان من الياء أظهرت الياء"^٥. وجاء في أمالي القالي عن إبدال الواو: "وتبدل من الياء في فُتُو وفتوة-يريد جمع الفتيان-وذلك قليل، كما أبدلو الياء مكان الواو في عُتَيَّ وعُصَيَّ"^٦. وقال الزمخشري: "ولا يخلو المنقوص-يريد المقصور- من أن تكون ألفه ثالثة أو فوق ذلك، فإن كانت ثالثة وعرف لها أصل في الواو أو الياء رُدَّت إليه في التنثية، كقولك: قفوان، عصوان، فتيان، رحيان. وإن جهل أصلها نظر، فإن أميلت قلبت

^١ انظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط6، ج3، ص536 وص386

^٢ انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: المقصور والممدود، حققه ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1983م، ص16-29

^٣ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ج3، ص386

^٤ انظر: سيبويه: الكتاب، ج3، ص388/ الاسترأبادي: شرح الكافية مج2، ص174

^٥ المبرد: المقتضب، ج3، ص39

^٦ القالي، أبو علي: أمالي، دار الكتاب العربي، بيروت، الجزء الثاني، ص187

ياء، كقولك: متيان وبلان في مسميين بمتى وبلى. وإلا قلبت واواً، كقولك: لدوان وإلوان في لدى وإلى".^١

ويفسر القدماء التغير في بنية الكلمة بقلب الألف وعودتها إلى أصلها الواوي أو اليائي، ويعلمون ذلك بالتقاء الساكنين. يقول سيبويه: "لأنك إذا حرّكت فلا بد لك من ياء أو واو، فالذي من الأصل أولى".^٢ ويريد بذلك وجوب تحرك ما قبل ألف التثنية مما يوجب القلب إلى ياء أو واو، فيكون الأصل أولى الاحتمالين. ويقول المبرد: "وإنما فعلت ذلك لأن ألف التثنية تلحق الألف التي كانت في موضع اللام، وكذلك ياء التثنية وهما ساكنان. فلا يجوز أن يلتقيا".^٣ فالمبرد يستبعد الحذف حفاظاً على اللام التي من أصول الكلمة، بينما يرى ابن عصفور استبعاد الحذف منعاً للالتباس بالمتنى المنقوص. فيقول: "رَحِيان وعَصَوَان صَحَّحْتَ لأنك لو أعللت لحذفت لالتقاء الساكنين، فكان يلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص فيصير رحان وعَصَان كيدين ودمين".^٤ وذكر ابن جني مثله في باب إبدال الواو من الألف المبدلة. فيقول: "الواو في عَصَوَيْن بدل من ألف عَصَاء، والألف في عَصَاء بدل من الواو في عَصَوَيْن... قلبوها حرفاً يحتمل الياء".^٥ ويرى الاستراباذي أن علة القلب هي تجنب الالتباس بالمفرد. فيقول: "المقصور إن كان ثلاثياً وألفه بدل من الواو رُدَّ إلى أصله ولم يُحذف للساكنين؛ لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالإضافة، وإذا رُدَّ إلى أصله سلمت الواو والياء ولم يُقلب ألفاً لئلا يعاد إلى ما فُرَّ منه".^٦ ويرى السيرافي مثل ذلك في شرح الكتاب: "وتقول في تثنية الاسم في حبلَى حبلان وفي ذفرَى ذفريان، وفي فتَى فتیان، وفي رَحَى رحيان، وما كان من ذوات الواو نحو عصا ومنا وقفا ورجا عصوان ومنوان وقفوان ورجوان، وإنما فعل ذلك لأننا لو أدخلنا على رمى ألف التثنية فحذفنا الألف التي في رمى لسكونها وسكون ألف التثنية لصار لفظ المثني كلفظ الواحد، ولو حذفنا في الاسم لقلنا في حبلَى حبلان وفي ذفرَى ذفران ورحان وفتان في تثنية رَحَى وفتَى، وعَصَان ومنان في تثنية عصا ومنا، ولو فعلنا ذلك ثم أضفنا سقطت النون للإضافة فصار لفظ الواحد كلفظ

^١ ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 196

^٢ سيبويه: الكتاب، ج 3، ص 386

^٣ المبرد: المقتضب، ج 3، ص 39

^٤ ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج 2، ص 552

^٥ ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 1، ص 229

^٦ الاستراباذي: شرح الكافية لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، مج 2، ص 174 / الاستراباذي: شرح الشافية، مج 3، ص 158

الاثنين، لأنك إذا قلت رحان في تثنية رحي وعسان في تثنية عصا ثم أضفتها إلى زيد قلت رحي زيد فصار كالواحد، وكذلك عصا زيد.^١

ويتلخص رأي القدماء بأن الحرف يُرَدُّ إلى أصله في المقصور الثلاثي؛ لأن الألف ليست أصلية، بل هي بدل من واو أو ياء، فإذا احتيج إلى تحريك الألف في التثنية رُدَّت إلى أصلها الذي انقلبت منه، فإن كان واواً رُدَّت إلى الواو وإن كانت ياءً رُدَّت إلى الياء وذلك لأن تحريك الألف يؤدي إلى ردها إلى أصلها^٢. فإذا كان ثلاثياً مجرداً ردت ألفه إلى أصلها ثم زيدت عليه علامة التثنية^٣.

ويرى بعض المحدثين أن الاسم المقصور هو اسم معرب آخره ألف لازمة مثل (فتى)، وهذا الاسم مر بمراحل حتى وصل إلى الفتح الخالص، منها مرحلة تصحيح الحركة وهي فَتًى، ثم مرحلة التسكين فَتًى، ثم مرحلة الإمالة بعد حذف الحركة المزدوجة كاملة وهي فَتًى، ثم مرحلة الفتح الخالص فَتًى، إذ تستبدل الكسرة الطويلة الممالة بفتحة طويلة خالصة لذا فإن الوزن الصرفي لفتى هو (فَعَى)^٤. وهذا التصور تطرح حوله بعض التساؤلات عن علة التحول نحو الإمالة ومن الإمالة إلى الفتح الخاص، ولعل ما طرأ بعد مرحلة التسكين هو سقوط ياء اللين ومد الحركة القصيرة على نحو ما جرى في حرفي الجر (على وإلى). ويذهب بعضهم مذهب القدماء فيرى أن ما كان من ذوات الواو فنحو: عصا، وقفأ، ورجا. نقول في تثنيتهما: عصوان وقفوان ورجوان؛ لأن الأصل فيها: عَصَوُ وُقُفَوُ وَرَجَوُ، فلما ثَقُلَ هذا وتحرك الواو وانفتح ما قبله قلب ألفاً. وأما ما كان من ذوات الياء فنحو: رحي، وفتى، وحصى. نقول فيها: رحيان، وفتيان، وحصيان؛ لأن أصلها رَحَيَّ وَفَتَيَّ وَحَصَيَّ. وإنما رُدَّت الألف إلى أصلها^٥.

^١ السيرافي، الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2008، 1م، ج5، ص26

^٢ انظر: العنبيكي، علي عبد الله حسين: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، ص416

^٣ انظر: قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، ص187

^٤ انظر: بني بكر، عبد القادر مرعي: البنية الصوتية للكلمة العربية، دار عالم الكتب الحديث، اربد، ط2016، 1م.

^٥ انظر: العنبيكي، علي عبد الله حسين: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، دار الرضوان، عمان، ط2014، 1م، ص416

أما الاسم فوق الثلاثي فيكون بالياء عند التثنية سواء كان من أصل واوي أم يائي. يقول المبرد: "فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعداً كانت التثنية بالياء من أي أصل كان، وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإحاق"^١. ويقول ابن مالك:

أَخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيًا

وإذا تُثْنِي المقصور وجب تغيير ألفه، فتقلب ياءً إن كانت رابعة فصاعداً أو كانت ثلاثة بدلاً من الياء أو جهل أصلها وأمليت^٢. وقال الأستراباذي: "وإنما جاز ردُّ الواوي من الثلاثي إلى أصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو"^٣. ومن الكلمات الثلاثية التي شذت عن الأصل كلمتا (رضا رِضيان وحمى حِمان) ويرى بعض المحدثين أن هذا الشذوذ يمكن تفسيره على أنه مماثلة مقبلة منفصلة كلية ماثلت فيه الواو حركة الكسرة السابقة لها، فتحولت من رضوان إلى رِضيان ومن حِمان إلى حِمان^٤.

ويرى عبد الصبور شاهين أن إلحاق مورفيمات التثنية (ان - ين) بالاسم المقصور نحو: (عصا، رحي) يؤدي إلى توالي حركتين طويلتين، وهذا مرفوض في النظام المقطعي للبنية العربية. وفي ذلك يقول في تثنية كلمة (فتى) مثلاً: "لا بد أن يتفادى الناطق هذا الطول المخل ببناء المقطع العربي، وذلك بعودة الياء - وهي لام الكلمة- إلى مكانه، مع اختصار الحركة في آخر الكلمة إلى نصفها"^٥. ويرى الجوابرة أن التحول الصوتي قائم على عودة شبه الحركة المحذوفة، ثم تقصر الحركة الأولى، أي أن الكلمة تعود إلى بنائها الأصلي كما هي في مرحلة الصحة^٦.

ويرى زيد القرالة أن هذا التعليل عن عودة الألف إلى الأصل اليائي نتاج سطوة نظرية الأصل والفرع، وسيطرته على آراء القدماء، والأمر لا يتجاوز إبدال ألف المقصور وهي

^١ المبرد: المقتضب، ج3، ص40

^٢ انظر: ابن الناظم، أبو عبد الله محمد بن الإمام جمال الدين بن مالك: شرح ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2016، ص1، ص291

^٣ الأستراباذي: شرح الكافية لابن الحاجب، مج2، ص174

^٤ انظر: الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، ص26

^٥ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص127

^٦ الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، ص24

صوت مد ياء لين يمكن أن يُبتدأ بها المقطع، ويرى أن علة هذا الإبدال تكمن في ضرورة إبقاء ألف التثنية لما تتضمنه من دلالة على التثنية والرفع بوصفها علامة إعراب^١.
والذي نرجحه هو تحول ألف المد إلى ياء اللين — كما ذهب القرالة — إلا أننا نلاحظ أن التحول لم يقع بإبدال ألف المد ياء لين كما ذكر؛ إذ لو كان ذاك لذهبت الفتحة بعد عين الكلمة (الفتحة بعد الواو في عَصَوَان). بل وقع التغير الصوتي بانزياح جزء من الفتحة الطويلة — ألف المقصور — إلى واو أو ياء اللين. ويتبين ذلك بالتحليل الصوتي لمقاطع بنية الكلمة:

عصا: <asa:
ع ـ / ص ـ
ص ح / ص ح ح
عصا + ان <asa+a:ni
ع ـ / ص ـ / ـ / ن ـ
ص ح / ص ح ح / ص ح ح / ص ح
تختل البنية المقطعية للكلمة بعد دخول علامة التثنية؛ لتوالي حركتين طويلتين، وهذا مرفوض مقطعيًا، فيكون التخلص من الإشكالية المقطعية بانزياح جزء من الحركة الطويلة إلى شبه حركة، وهو واو اللين التي هي الأقرب إلى الضمة، والتي هي علامة إعراب المفرد المرفوع — أي لها أثر سمعي في ذهن المتكلم. لتصبح الصيغة:

(في الرفع) عَصَوَ + ان <asaw+a:ni
ع ـ / ص ـ / و ـ / ن ـ

أما في حالتي النصب والجر فمورفيم التثنية يؤدي دوراً إعرابياً، حيث يقوم التغير على تحول جزء من الفتحة الطويلة في مورفيم التثنية إلى ياء اللين؛ لأنه الأقرب إلى مخرج الكسرة التي هي علامة إعراب المفرد المجرور — أي لها أثر سمعي في ذهن المتكلم. ويكون ذلك على الصورة الآتية:

عصو + يَن <asaw+ayni
ع ـ / ص ـ / و ـ / ي ـ / ن ـ
ص ح / ص ح ح / ص ح ح / ص ح

ومن الأسماء الثلاثية المنقلبة ياء:

فتى: fata:
ف ـ / ت ـ

^١ القرالة، زيد خليل: التوجيه الصوتي للإعراب التقديري، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد 45، يونيو 2013م، ص161

ص ح / ص ح ح
فتى + ان fata:+a:ni
ف ـ / ت ـ / ـ / ن ـ

ص ح / ص ح ح / ح ح / ص ح
تختل البنية المقطعية للكلمة بعد دخول علامة التنثية فيكون التخلص
من الإشكالية المقطعية بتحويل الجزء من الحركة الطويلة إلى شبه
حركة وهو الواو التي لها أثر سمعي في ذهن المتكلم؛ كونها الأصل
في الكلمة. لتصبح الصيغة :

(في الرفع) فتى + ان fatay+ani
ف ـ / ت ـ / ي ـ / ن ـ

أما في حالتي النصب والجر فمورفيم التنثية يؤدي دوراً إعرابياً،
حيث يقوم التغير على تحول جزء من صوت المد في مورفيم التنثية
إلى ياء اللين. على الصورة الآتية:

فتى + ين fatay+ani
ف ـ / ت ـ / ي ـ / ن ـ
ص ح / ص ح / ص ح ص ح

وقد اختلف القدماء في تغيرات بنية الاسم فوق الثلاثي عند إلحاق علامة التنثية به، فقد
ذكر أبو البركات الأنباري في مسائل الخلاف أن الكوفيون ذهبوا إلى أن الاسم المقصور
إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التنثية، فقالوا في تنثية خَوَزَلَى وَفَهَرَى: خَوَزَلَانِ
وَفَهَرَانِ... وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود،
ويعمل الكوفيون الحذف بالرغبة في التخفيف من ثقل الكلمة فطول الكلمة في الأصل
وإضافة علامة التنثية –الألف والنون – إليها يجعلها ثقيلة في النطق. بينما يعمل البصريون
عدم الحذف بأن علامات التنثية تدخل على الكلمة الأصل كما هي دون حذف وتلحق بها
علامة التنثية فتقلب الألف ياء. نحو: جمادى جمادَيْن^١. يقول ابن عصفور: "فتقول في تنثية
حبلَى حبليَان ولا يجوز ن تقول حبلان لئلا يتوهم أنه تنثية حُبْل، خلافاً لأهل الكوفة فإنهم
يجيزون حذفها فيما زاد على أربعة أحرف، نحو جمادى فيقولون في تنثيته جمادان
والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلا جماديان وبه ورد السماع"^٢. ويفسره سيبويه بحمل الاسم
على فعله في الاعتلال. فيقول: "أعشى ومغزى وملهى ومُغْتَزَى ومرمى ومجرى، تنثي ما
كان من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء، لأن أعشى ونحوه لو كان فعلاً لتحول إلى

^١ الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، دار الجيل، ج 2، ص 754

^٢ ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج 2، ص 609

الياء^١. ويقول الاسترأباضي: "إنما قلبت الواو المذكورة لوقوعها موضعاً يليق به الخفة لكونها رابعة ومنطرفة، وتعذر غاية التخفيف، أعني قبلها ألفا لسكونها لفظاً أو تقديرًا كما ذكرنا فقلبت إلى حرف أخف من الواو وهو الياء"^٢.

ويرى المحدثون أن الكلمات التي تسبق ألفها بثلاثة أحرف فصاعداً قد جرت العربية على توحيد الانزلاق العائد في صورة الياء. فيقال في سلمى سلميان ومصطفى مصطفىان. وليس هناك مشكلة في ما كانت لامه ياء سوى أن الناطق تفادى الطول المُخل ببناء المقطع العربي، وذلك بعودة لام الكلمة -الياء- إلى مكانها مع اختصار الحركة في آخر الكلمة إلى نصفها... لكن المشكلة تكمن في ما لامه واو، نحو: مَغَزَى ومُسْتَدَعَى؛ إذا أصلهما مَغَزَوْ مُسْتَدَعَوْ... ويرى عبد الصبور شاهين أن ما حدث حقيقة هو سقوط شبه الحركة مع الحركة -أي المزدوج الحركي wu- ثم مطلت الفتحة لتصبح فتحة طويلة magza:ni^٣. كما أن الاسم المقصور يكون منتهياً بفتحة طويلة وعند إلحاقه بعلامة التنثنية تضاف إليه فتحة طويلة، فتلتقي فتحتان طويلتان وهذا مما ترفضه العربية، فإنها تكره تتابع الحركات وبخاصة الحركات الطويلة، فإذا توالى فإنها تختصر الحركة الأولى في أغلب الأحيان^٤. ويمكن التثبت من صحة ما وصل إليه المحدثون بالتحليل الصوتي لمقاطع الكلمة المقصورة، لرصد حقيقة التغير الصوتي الذي أصاب بنيتها، نحو:

(ملهى + ان) malha: + a:ni

مَ لَ / هَ اَ + نَ

ص ح ص / ص ح ح + ح ح + ص ح

يتشكل تتابع حركي مرفوض في اللغة العربية (ألف

المقصور + ألف التنثنية) مما يستدعي انزلاق الحركة الطويلة

من بنية الاسم المقصور إلى الياء شبه الحركة ليتشكل

المزدوج الحركي الصاعد بحركة المد على الصورة الآتية:

(ملهيان) malhaya:ni

مَ لَ / هَ اَ يَ نَ

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح + ص ح

ونؤكد هنا على ما ذهبنا إليه من أن التغير لو يقع على صوت المد - الفتحة الطويلة- كاملاً بل على جزء منها فقط نحو ياء اللين.

^١ سيبويه: الكتاب، ج3، ص389

^٢ الاسترأباضي: شرح الشافية في الصرف لابن الحاجب، ج3، ص166

^٣ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبيئة العربية، ص127

^٤ انظر: المرجع السابق، ص42

ويرى بعض المحدثين أن اللغة سعت إلى توحيد الانزلاق على شكل ياء في ما كان أصله واواً أو ألفه جاءت زائدة؛ طلباً للخفة^١. وهذا الرأي ليس ببعيد عما ذكره القدماء من ثقل ناتج عن الواو والياء فيكون قلب الواو ياء للتخفيف، إذ يقول الاسترأبادي: "إنما قلبت الواو المذكورة لوقوعها موضعاً يليق به الخفة لكونها رابعة ومتطرفة"^٢.

ويقدم سليمان جوابرة تفسيراً لحالتي النصب والجر يتلخص في أن الانزلاق الحركي يكون على صورة ياء كذلك، ويكون سببه هو التخلص من الثقل الناشئ عن المقطع المرفوض (ص ح ح ص)، حيث انقسم المقطع المرفوض إلى مقطعين وهما قصير مفتوح وقصير مغلق، وهما مما تقبلهما العربية، وأحياناً تتخلص من توالي الحركتين الطويلتين بإسقاط إحدى الحركتين الطويلتين أي ألف الاسم المقصور، ويمكن تبين ذلك صوتياً: خوزلى - خوزلان.... ويرى أن العربية تخلصت من التقاء الحركتين الطويلتين بإحدى طريقتين، إحداهما الانزلاق الصوتي بصورة الياء. والثانية: سقوط الألف^٣.

وهذا التفسير يحتاج إلى تدقيق وإعادة نظر، فالذي نراه أن حقيقة التحول الصوتي في مقاطع بنية الكلمة مطابق للتغير الحاصل في حالة الرفع، بل هو تطور عنها لا عن صورة المفرد كما سعى الدارسون في تفسيراتهم، حيث يتمثل بتحول جزء من الفتحة الطويلة - علامة التثنية والرفع-، وانزلاقه إلى الياء لقربها من مخرج الكسرة للدلالة على حالة الجر وارتباطها بصورة ذهنية لدى المتكلم، ونقترح التصور الآتي لتغيرات مقاطع بنية الكلمة المقصورة في حالتي النصب والجر:

المثنى المرفوع (ملهَيان) malhaya:ni
 م - ل / ه - ي / ن
 ص ح ص / ص ح / ص ح ح / ص ح
 المثنى المجرور والمنصوب (ملهَيَيْن) malhayayni
 م - ل / ه - ي / ن
 ص ح ص / ص ح / ص ح ح / ص ح

^١ الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء: ص 29

^٢ الاسترأبادي: شرح شافية ابن الحاجب، ج 3، ص 166

^٣ الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء، 31

ثالثاً - تثنية الاسم المنقوص:

يطلق مصطلح الاسم المنقوص على الاسم المختوم بياء أصلية، وهو عند القدماء: كل اسم معرب آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، نحو: الداعي، الساعي، المحامي. وسمي المنقوص بهذه التسمية لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب وهما الضمة والكسرة^١. وعرفه بعض المحدثين بأنه: "الاسم المعرب لذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة. مثل الداعي da:<i: والأصل الداعو da:<iw بدليل الفعل دعا يدعو حيث تشكلت حركة مزدوجة iw، نحذف شبه الحركة w ويُعوض عنها بتطويل الكسرة فتصبح i: تلك التي ينتهي بها الداعي da:<i: حيث يتكون من مقطعين: طويل مفتوح + طويل مفتوح"^٢.

ويفسر بعضهم عدم ظهور الضمة والكسرة على الاسم المنقوص بأن السليقة العربية تميل إلى الانسجام الصوتي ابتعاداً من تنافر الأصوات، لذا أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد^٣.

وأظهرت الدراسات الصوتية الحديثة أن الياء التي في آخر المنقوص هي ياء مدية أي (كسرة طويلة). ويرى المحدثون أن هذه الياء تكونت نتيجة مطل الكسرة القصيرة في نهاية الاسم المنقوص كعنصر تعويضي في نهاية الاسم بدلاً من شبه الحركة في الحركة المزدوجة المتشكلة في قاضي qadiyu، بعد مرحلة التسكين أو أنها جاءت عوضاً عن الحركة المزدوجة كاملة بعد سقوطها، ثم مطلت الكسرة القصيرة في نهاية الاسم فأصبحت كسرة طويلة^٤. ويؤكدون أصالة التعويض في اللغة العربية بما ذكره القدماء من أنهم قد يحذفون الكلام، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، والتعويض عن المحذوف يكون بواحد مما يأتي:

- تحقيق حركة المحذوف

- مد حركة الصامت السابق

- مد الصامت التالي

^١ نهر، هادي: الصرف الوافي، دار الأمل، الأردن، ط2، 2002م، ص129

^٢ بني بكر، عبد القادر مرعي: البنية الصوتية للكلمة العربية، ص25

^٣ انظر: الحجي، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص316

^٤ الجوابرة: التحولات الصوتية في بنية الأسماء، ص49

- إحلال صامت آخر مكان المحذوف ^١.

ويفسر عبد القادر عبد الجليل تشكل صوت ياء المد في الاسم المنقوص ذي الأصل الواوي نحو اسم الفاعل من الفعل (دَعَوَ = دَاعَوْ = داعي) بأن هذه الصورة المبنية على هيئة الأصل، وإن جاءت وفق بناء العربية المقطعي، إلا أنها مع المقطع الثاني تسبب حالة من الشد الصوتي، الذي يتطلب جهداً عند تحقيقه، لأن الكسرة صوت أمامي ضيق، والواو صوت خلفي مما يجعل تحقيقها ثقيلًا صوتيًا. ولكي يتخلص الناطق من هذا الثقل المخرجي والمقطعي -لأن المقطع مغلق- تُحذف الواو، ويُصار إلى الصائت الطويل عن طريق تضعيف إنتاج صوت الكسرة؛ لكي تنتج الياء، ويتحول معها المقطع في حالة الإغلاق إلى حالة الفتح تسهيلًا وتيسيرًا ^٢.

ويرى القدماء أن الاسم المنقوص لا تتغير بنيته عند التثنية، فنجدهم يكتفون بالإشارة إلى أن الاسم المنقوص عند التثنية تظهر ياءه، ولا تغير يطرأ على بنيته فيما يسمونه إعلالاً. فتجاوزوه في كثير من مؤلفاتهم، ولم يشيروا إلى أي تغير يصيب المنقوص عند تثنيته ^٣. يقول سيبويه: "أما ما لم يكن منقوصاً- يقصد الاسم المقصور- ولا ممدوداً فإنك لا تزيده في التثنية على أن تفتح آخره كما تفتح الصلة إذا نصبت في الواحد" ^٤. وقال أبو علي الفارسي: "وما كان آخره ياء قبلها كسرة فنحو: عم وشج وقاضٍ وغازٍ ومهتدٍ ومفترٍ. تقول: قاضيان ومفتريان وشجيان" ^٥. وقال الأستراباذي في علة عدم حذف الياء من مثني المنقوص: "ولم يحذف ياء المنقوص في المثني لأنها تفتح كما ذكرنا قبل ألف المثني ويائه، والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رأيت القاضي" ^٦.

ويرى بعض المحدثين رأي القدماء هذا، فتكون تثنية شبه الصحيح الآخر. نحو: ظبي وثندي وغني وكوسي وواو وزاي، ظبيان وثنديان وغنيان وكوسيان وواوان وزايان... وكذلك أيضاً تثنية المنقوص. نحو: القاضي، والداعي، والنادي، والمحامي، تثني على: القاضيان، والداعيان، والناديان، والمحاميان. وإذا كانت الياء محذوفة في المفرد لالتقاء الساكنين فإنها

^١ انظر: الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 338

^٢ عبد القادر، عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص 347

^٣ انظر: المقتضب للمبرد ج 3، ص 40-41

^٤ سيبويه: الكتاب، ج 3، ص 385

^٥ الفارسي، أبو علي: التكملة في النحو، ص 40.

^٦ الأستراباذي: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، ج 2، ص 180

ترد في المثني. نحو: ساميان، راعيان^١. بينما يرى عبد الصبور شاهين أن الاسم المنقوص عند تثنيته تتعرض بنيته لبعض المتغيرات الصوتية، نتيجة التقاء الكسرة الطويلة بالفتحة الطويلة في حالة الرفع مثلاً، فتنتج ياء الانزلاق بين الحركتين، وهي في الوقت نفسه صورة لام الكلمة... ويرى سليمان الجوابرة أن ما حدث هو جعل الكسرة الطويلة في نهاية الكلمة كسرة قصيرة. وكذلك الحال في إلحاق علامة التثنية حين تكون ياء مد ونون أي في حالتي النصب والجر، نحو: القاضيين^٢.

ونرى أن حقيقة التغير في بنية الاسم المنقوص عند تثنيته سببه التتابع الحركي (التقاء ياء الاسم المنقوص المدية وألف التثنية المدية)، مما يتسبب في إشكالية صوتية فهو مرفوض مقطوعاً، ويكون التخلص من هذه الإشكالية لا بتغير كامل لحركة المد الأولى التي هي جزء من بناء الكلمة، بل بتغير جزئي لها حيث ينزلق هذا الجزء من الحركة المدية (الكسرة الطويلة) إلى مخرج ياء اللين. ويظهر ذلك بجلاء من خلال التحليل الصوتي لبناء الكلمة على النحو الآتي:

في حالة الرفع: (قاضي + ان) qa:di:+ a: ni

ق َ / ض َ / ن َ

ص ح ح / ص ح ح / ح ح / ص ح

يتعاقب في هذه الصيغة حركتان طويلتان وهذا مرفوض في العربية، ويكون التخلص من هذا المقطع المرفوض بقلب الجزء الثاني من الحركة الطويلة -ياء المد- إلى شبه الحركة -ياء اللين- وهو بذلك يعالج مشكلة مقطعية ويحمل دلالة إعرابية وعددية، لتصبح الصيغة:

في حالة الرفع: (قاضيان) qa:di ya: ni

ق َ / ض َ / ي َ / ن َ

ص ح ح / ص ح / ص ح ح / ص ح

وفي حالتي الجر والنصب فإن مورفيم التثنية يؤدي الدور الإعرابي، من خلال تحول جزء الحركة الطويلة إلى شبه الحركة الياء اللين، وهذا التحول مشابه لما جرى عند دخول مورفيم التثنية على بناء الكلمة. ويمكن ملاحظة ذلك بالتحليل الصوتي :

قاضيين qa:di:+ yi ni

ق َ / ض َ / ي َ / ن َ

ص ح ح / ص ح / ص ح ح / ص ح

^١ قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، ص187

^٢ انظر/شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص128/ الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الاسم عند تصريفه، ص51

رابعاً - تثنية الاسم الممدود:

الممدود عند تثنيته فيه ثلاث احتمالات، فيحتم بقاء الهمزة إن كانت أصلية من أصول الكلمة مثل قراء وخباء وبداء، ويحتم قلبها واوا إن كانت زائدة للتأنيث نحو بيضاء وصفراء وحمراء، ويجوز بقاءها وقلبها واوا إن كانت مبدلة من حرف أصلي نحو صفاء ودعاء وبناء وفداء.^١

وهو كل اسم معرب آخره همزة قبلها ألف مد زائدة. مثل: ابتداء - بناء - صحراء.^٢ وينقسم الاسم الممدود إلى أنواع بحسب حالة الهمزة^٣، فهو عند سيبويه: "كل شيء وقعت ياءه أو واوه بعد ألف"^٤. ويقول أبو علي: "وأما الممدود فما وقعت ياءه أو واوه طرفاً بعد ألف زائدة، وذلك نحو: الاسترشاء والاستسقاء لأنهما بمنزلة الاستخراج"^٥. وجعل القدماء للهمزة أنواعاً فالتى سبقتها ألف على أربعة أضرب: أصلية كقراء ووضاء، ومنقلبة عن حرف أصل كراء وكساء، وزائدة في حكم الأصلية كعلاء وحرباء. ومنقلبة عن ألف التأنيث كحمراء وصحراء.^٦ يقول ابن عصفور: "فكما أن الياء والواو يقلبان إلى الألف إذا انفتح ما قبلهما وكانا في الطرف، فكذلك قلبا في هذا الموضع. فلما قلبت الياء والواو ألفا التقى ساكنان والألف المبدلة والألف الزائدة قبلها، فقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين"^٧. وذكر الفراء ألفاظاً تأتي مقصورة وممدودة تحمل مدلولاً واحداً، منها: الشفا والبكا والزنا والشرى والقصا والضوا والدَّهنا والهيجا... وغيرها.^٨

ويرى القدماء في تثنية الممدود أن التغير الحاصل في بنيته متعلق بطبيعة الهمزة ونوعها، فإن كانت أصلية فإن بقاءها أجود. نحو: قراءان، ووضاءان، ويستقبح قلبها واواً كما يرى المبرد، إن كانت همزته أصلية ألحقت به علامة التثنية بلا تغيير، نحو: هناءان، ضياءان، وباءان، وابتداءان، وإنشاءان، وضاءان. يقول الأستراباذي: "والأعراف في

^١ انظر: حسن، عباس: النحو الوافي، ج4، ص619

^٢ نهر، هادي: الصرف الوافي، دار الأمل، الأردن، ط2002، ص130

^٣ انظر: قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، ص189

^٤ سيبويه: الكتاب، تحقيق عيد السلام هارون، ج3، ص539

^٥ الفارسي، أبو علي: التكملة في النحو، ص76

^٦ الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، مج2، ص174/ ابن يعيش: شرح

المفصل، ج3، ص201/ المبرد: المقتضب، ج3، ص84

^٧ ابن عصفور: الممتع في التصريف، ص547

^٨ الفراء: المقصور والممدود، ص42(الضوا: الهزال، القصا: فناء الدار)

الأصلية بقاؤها في التثنية همزة، وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها واواً نحو: قُرَّان^١.

وإن كانت منقلبة عن واو أو ياء جاز قلبها واوا نحو كساوان ورداوان لكنه ليس بجيد، يقول الاسترأبادي: "فتصححها أولى من إبدالها لقرب نسبتها من الأصلية لأنها من أصل"^٢. وإن كانت الهمزة ملحقة قلبت الهمزة واواً نحو: علباوان وحرباوان وهو أحسن، يقول الاسترأبادي: "إلا أن إبدال الملحقة واواً أولى من تصحيحها؛ لأنها ليست أصلاً ولا عوضاً من أصل، بل هي عوض من زائد ملحق بالأصل فنسبتها إلى الأصلية بعيدة"^٣.

وإن كانت للتأنيث كان قلبها واواً واجباً. نحو: حمراوان وصحراوان، بيضاوان، غراوان، خنفساوان، نفساوان^٤. يقول سيبويه: "فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث، فإنك إذا ثنيت أبدلت واواً، كما تفعل ذلك في قولك خنفساوي، وكذلك إذا جمعته بالتاء"^٥. ويقول أبو علي: "فالهمزة في هذه الأسماء منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو: حُبلى، لما وقعت قبلها ألف زائدة انقلبت ألف التأنيث همزة، فهذه الهمزة يلزمها بدل الواو"^٦. ويعلل الاسترأبادي هذا القلب بقوله: "أما القلب فلكونها زيادة محضة، فهي بالإبدال الذي هو أخو الحذف أولى من غيرها مع قصد الفرق... وربما صحت فقيل حمراءان"^٧. ويعلل الزمخشري قلب الهمزة واوا بقوله: "وإنما قلبوها ولم يقروها على لفظها حملاً على الجمع المؤنث السالم والنسب من نحو: صحراوات وخنفساوات وصحراوي وحمراوي؛ لاجتماعهن في سلامة الواحد وزيادة الزائدين في الآخر منهن للمعنى"^٨. وجاء في أمالي القالي عن الواو: "وتبدل من ألف التأنيث الممدودة إذا

^١ الاسترأبادي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، مج2، ص175

^٢ المرجع السابق، مج2، ص175

^٣ انظر: المرجع السابق، مج2، ص175

^٤ المبرد: المقتضب، ج3، ص87/ ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص202/

^٥ سيبويه: الكتاب، ج3، ص391

^٦ الفارسي، أبو علي: التكملة في النحو، ص42

^٧ الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، مج2، ص147

^٨ ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص202

أضيفت أو ثنيت، فقلت: حمران وحراوي...وتكون بدلاً من الهمزة المبدلة من الياء والواو في التثنية والإضافة، نحو: كساوان وغطاوي^١.

ولكن إذا وقعت ألف الممدود بعد واو فإن الهمزة لا تبدل في المثني لئلا تقع الألف بين واوين، نحو: عشواءان، قنواءان، حواءان. قال الاسترأبادي: "وأما ما قبلها واو دون الياء فلو وقعها بين ألفين فبالغوا في الهرب من اجتماع الأمثال لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو ولكون لواو والهمزة متقاربتين في الثقل"^٢.

أما المحدثون فمنهم من يرى أن الهمزة في الاسم الممدود قد جيء بها لغرض التسهيل وإراحة النفس، لأن البناء قد يتألف في الآخر من مقطع مفتوح، ولذا لا بد من الإتيان بصوت تتوافر فيه ميزة النبر ويؤدي إلى إغلاق المقطع المفتوح، وفي الوقت نفسه لا يعد من حروف المباني ويستطيع الناطق إقامته وقت ما يشاء...^٣.

ويرى بعضهم أن الهمزة في الاسم الممدود هي علامة التأنيث. ويعترض عبد القادر عبد الجليل على هذا الرأي ويعلل ذلك بأن الهمزة غير مستقرة في النطق، وربما تؤدي السرعة إلى إسقاطها دون أن تتأثر معالم الدلالة^٤. والاسم الممدود يحتاج لتفصيل في دراسة التغيرات الصوتية في بنيته عند التثنية. يقول عبد الصبور شاهين: "فإن كانت الهمزة للتأنيث أسقطت وحل محلها الواو فيقال في صحراء: صحراوان. وإن كانت أصلية بقيت كما هي. فيقال في: قراء قراءان، وفي وضاء وضاءان. وإن كانت منقلبة عن أصل أو للإلاحاق فيجوز بقاؤها على حالها أو تحل محلها واو، فيقال في كساء: كساءان، وكساوان. (لأن مادتها الأصلية: ك س و)"^٥.

ومنهم من يرى أن الاسم الممدود عند تثنيته لا يطرأ عليه تغير مهما كان نوع الهمزة، فعلى كل حال تلحق ببنية الكلمة علامة التثنية دون تغير ملحوظ. يقول سليمان الجوابرة: "إذا أردنا أن نقف على التحول الصوتي في بنية الاسم الممدود عند إلحاقه بعلامة التثنية، لا بد من التعامل مع صيغة المفرد بغض النظر عن أصل الهمزة فيه، أي مع بنية الاسم

^١ القالي، أبو علي: الأمالي، دار الكتاب العربي، بيروت، الجزء الثاني، ص 187

^٢ الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، مج 2، ص 147

^٣ انظر: عبد الجليل، عبد القادر: علم اصرف الصوتي، ص 346

^٤ انظر: المرجع السابق، ص 346

^٥ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 128

السطحية سواء كانت الهمزة أصلية أو للتأنيث أو منقلبة أو ملحقة" ^١. أما الصيغ الواردة مع تغير في صوت الهمزة وقلبها واوا، فيرى المحدثون أن الطبيعة والخصائص الصوتية للهمزة هي السبب في حدوث التغير في بنية الكلمة الصوتية، حيث تتحول من صوت الهمزة إلى شبه الحركة، ومثل هذه التحولات الصوتية لا تترك أثراً على مستوى البناء المقطعي للكلمة، بسبب وجود صوت الهمزة؛ لأنها عرضة للتغير والتحول؛ ولأنها أكثر الأصوات العربية صعوبة في نطقها، ووصفها القداماء بأنها حرف شديد مجهور... ولذلك تلجأ العربية إلى تغيير الهمزة إما بحذفها مع حركتها أو بحذفها وحدها أو تحويلها إلى نصف صامت ^٢.

ويقترح بعض المحدثين أن التغير الصوتي الحاصل في بعض صيغ الممدود من الهمز إلى الواو شبه الحركة على أنه طريقة من طرق التخلص من الهمز، ويكون بإسقاطها ثم إحلال الواو مكانها، وهو ما أشار إليه القداماء من قلب الهمزة واواً. نحو: حمراء حمراوان. وأن إحلال الواو مكان الهمزة تعويض موقعي للجزء الذي سقط من الكلمة. ^٣

والتحليل الصوتي للبنية المقطعية لبناء الكلمة يكشف أن صيغ الممدود تعامل معاملة صحيح الآخر، فلا تتغير بنيته عند اتصال لواصق التثنية به. إلا أن بعض الصيغ تتغير من نحو ما كانت همزته للتأنيث أو للإلحاق. ونرصد التغيرات الآتية:

(الممدود همزته للتأنيث) صحراء + انِ sahra:>+ a:ni

ص ـ ح / ر ـ ع + ـ / ن ـ

ص ح ص / ص ح ح + ص ح ح / ص ح

بعد إضافة مورفيم التثنية المكون من حركة الفتح الطويلة ونون مكسورة تتغير البنية المقطعية لمعالجة المقطع الحركي الجديد من خلال تحول المقطع الطويل المغلق إلى طويل مفتوح يتبعه طويل مفتوح آخر وقصير مفتوح. على الصورة الآتية:

^١ الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء، ص 35

^٢ انظر: المرجع السابق، ص 36

^٣ المرجع السابق، ص 38

صحراءانِ sahra:>a:ni

ص َ ح / ر َ / ء َ / ن َ =

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح / ص ح

ثم يقلب صوت الهمزة إلى شبه الحركة (الواو) ربما كنوع من المماثلة بين الحركات والصوامت، وليس طلباً للتخفيف كما يرى بعض المحدثين؛ إذ لو كان التخفيف هدفاً لقصدت اللغة إلى الياء كونها أخف من الواو وأقرب مخرجاً إلى الألف.

صحراوانِ sahra:wa:ni

ص َ ح / ر َ / و َ / ن َ =

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح / ص ح

ويفسر غالب المطلبي تأثر الهمزة بالحركتين المجاورتين لها بأن الصوت الانفجاري يكاد يكون الضد الرئيس لصوت المد، ويقول: "لقد أثبتت التسجيلات الطيفية أن صوت الهمزة يكون في حالة وقوعه بين صوتي مد صوتاً غير مستقر وشبهها بصوت المد"^١. ويرى أحمد مختار عمر أن "وضع الساكن بين علتين هو أكثر الأوضاع صعوبة"^٢.

أما الاسم الممدود المتضمن صوت الواو قبل ألف المد فلا تتغير بنيته لئلا تتوالى مقاطع متماثلة تترك الأثر السمعي ذاته في ذهن السامع فتتجنب اللغة المماثلة في مثل هذا الموضع، وحفاظاً على مقطع النبر المتضمن صوت الهمزة.

(الممدود همزته للتأنيث مسبوقة بواو) عشواء + ان <ašwa:>+

a:ni

ع َ ش / و َ / ء َ + ن َ =

ص ح ص / ص ح ح + ص ح ح ص ح

تتحول البنية المقطعية كما الاسم الصحيح من مقطع طويل مغلق إلى

مقطعين طويلين مفتوحين

عشواءانِ <ašwa:>a:ni

ع َ ش / و َ / ء َ / ن َ =

ص ح ص / ص ح ح / ص ح ح / ص ح

ويرى بعض المحدثين أن التغير الحاصل في بنية الكلمة هو إقفال لمقطع مفتوح (بإحلال الهمزة محل صوت اللين، لا على سبيل الإبدال بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة، وذلك أن الأصل بناي وكساي وحمراي، ولما كان الأصل في الوقف هو السكون فإن هذا معناه أن

^١ المطلبي، غالب: دراسة في الأصوات العربية، ص 182

^٢ عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 297

العربي يكره الوقف على مقطع مفتوح؛ ولذا يعمد إلى إغلاقه، فأغلق المقطع في هذه الكلمة بالهمز لذي وظيفته في النطق ههنا لا يزيد على كونه قفلاً مقطوعاً. فالألف والواو مثلاً في نهاية كساو هما حركة لين مزدوجة أي: فتحة طويلة + ضمة (ينشأ عن النطق بهما متصلين نصف حركة semi-vowel هي الواو w). فلما همز آخر اللفظ انشطر عنصراهما فضاغ شطر هو الضمة، وبقي شطر هو الفتحة الطويلة، وكذلك بقية الأسماء مثل سماء وبناء وظباء وفضاء وحمراء. وفي موضع آخر ذكر أن القول بزيادة ألف في حمراء واجتماع ألفين لا داعي له، وإنما الذي حدث على رأيه فضلاً عن إقفال المقطع بالهمز أن الناطق شعر بضرورة تقوية النبر الطولي في الكلمة فقواه بنبر الهمزة¹.

¹ النعيمي، حسام سعيد: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، 1980م، ص359

المبحث الثاني

تغيرات بنية الاسم عند جمعه على المذكر السالم

الجمع هو ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين^١ واللغة العربية لها طرائق في نسج جموعها وتسير وفق أنظمة قياسية ثابتة إلا ما جاء به السماع وورد مروياً عن العرب حيث كانت لهجات بعض القبائل تتداول استعماله. والجمع هو الركن الآخر من فصيلة العدد، يقوم بناؤه على متجهين: 1- متجه الإلصاق. 2- متجه الصيغة وتحولاتها الداخلية.^٢

والجمع السالم هو من النوع الأول الذي يقوم على إضافة علامة خاصة إلى الاسم المفرد ليدل على أكثر من اثنين. ويعرفه القدماء بأنه: "صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على اثنين، والأصل فيه أيضاً العطف كالتثنية، إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار كان ذلك في الجمع أولى"^٣. وعند الزمخشري هو: "ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحة، أو ألف وتاء، فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه، كالمسلمين، والزبيدين، إلا ما جاء من نحو ثبون وقُلون وأرضون وأحرّون وإوزّون. والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته كالهندات والثمرات والمسلمات"^٤

ويرى القدماء أن هذا النوع من الجمع يقوم على علامات أو لواصق هي الواو والنون، والياء والنون دون إشارة إلى طبيعة هذه اللواحق الصوتية عدا كونها أصواتاً ساكنة في نظرهم. يقول المبرد: "أما الواو فعلمة الرفع وأما النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ويكون فيه في الجر والنصب ياء مكان الواو، ويستوي الجر والنصب في هذا الجمع، كما استويا في التثنية لأن هذا الجمع على حد التثنية وهو الجمع الصحيح... فإذا جمعته على هذا الحد أدبت بناءه أيضاً ثم زدت عليه واوا ونونا أو ياءا ونونا ولم تغير بناء الواحد عما كان عليه"^٥

بينما يرى المحدثون أن هذه اللواصق هي أصوات مد (الضمة الطويلة والكسرة الطويلة)، مما يقتضي فهماً مختلفاً لطبيعة التغيرات الصوتية الحاصلة أثناء دخولها على بنية الكلمة. ويرى المحدثون أن هذه اللواصق ذات طبيعة مقطعية مختلفة تتمثل في تشكيلها

^١ عبد القادر، عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص 369

^٢ الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن: أسرار العربية، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الجيل، بيروت، ط 1957، ص 64

^٣ ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 213

^٤ المبرد: المقتضب، ج 1، ص 144

مع الصامت الأخير من بنية المفرد مقطعاً واحداً، ودخولها على الاسم يؤثر في عدد المقاطع الصوتية فاتصال علامة الجمع ببنية الاسم المجرّد تحوله إلى مقطعين إضافيين في حالة الوصل ومقطع واحد في حالة الوقف^١. ولهذه اللواصق دلالات مختلفة لا تقتصر على الجمع أشار إليها القدماء والمحدثون.

ذكر الزمخشري أن في الواو ست علامات: "الجمع والتذكير؛ لأن هذا الضرب من الجمع إنما هو للمذكرين ممن يعقل، والسلامة، والقلة، وعلامة الرفع، وحرف الإعراب، وكذلك الياء. هذا مذهب سيبويه... وأما النون فعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد"^٢. ويرى المحدثون أن لهذه اللواصق المورفيمية دلالات صرفية هي: "الدلالة على التذكير، والدلالة على الجمع، والدلالة على نسبية الكمية العددية"^٣.

وقد لاحظ القدماء أن هذه النون تكون مفتوحة، ولهم في ذلك تعليقات وتفسيرات متباينة. يقول المبرد: "وإنما حركت نون الجمع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين، فحركت نون الجمع بالفتح لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها؛ وذلك أنها تقع بعد واو مضمون ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الياء والواو ففتحت"^٤. ويرى الزمخشري أن نون الجمع حركت بالفتح؛ "ليفرق بين نون الجمع ونون التثنية"^٥. ويفسر بعض المحدثين فتح نون الجمع بعامل المخالفة؛ إذ بتأثيرها غيّرت الحركات متجهها من الاستعلاء إلى الاستواء (التوسط) ومن الاستفال إلى الاستواء^٦.

- جمع الاسم الصحيح على المذكر السالم :

يعرف جمع المذكر السالم بأنه: "أن يدل الاسم على أكثر من اثنين، بإلحاق ضمة طويلة ونون في حالة الرفع، وكسرة طويلة ونون في حالتي النصب والجر"^٧. ولا تتغير بنية الاسم الصحيح عند اتصال مورفيمات الجمع السالم (ون - ين) به؛ وذلك يعود إلى سلامة بنيته المقطعية من المحظورات أو المكروهات من المقاطع الصوتية. يقول عبد الصبور

^١ الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء، ص 89

^٢ ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 220

^٣ عبد القادر، عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص 379

^٤ المبرد: المقتضب، ج 1، ص 144

^٥ ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 215

^٦ انظر: القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص 95 / عبد القادر، عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص 376

^٧ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 129

شاهين:"يشترط في الاسم الذي يجمع هذا الجمع أن يكون علماً أو صفة...فمثال العلم المستوفي للشروط-محمد- فيقال فيه: محمدون. ومثال الصفة التي استوفت الشروط -مسلم- فيقال: مسلمون"^١. فيكون التحليل الصوتي لبنية الاسم الصحيح المجموع سالماً في أحواله المختلفة من رفع أو جر أو نصب على الصورة الآتية:

كاتبٌ ka:tibun
 كَ / تَ / بَ / نَ
 ص ح ح / ص ح / ص ح ص
 كاتبونَ ka:tibu:na
 كَ / تَ / بَ / نَ
 ص ح ح / ص ح / ص ح ح
 دخل مورفيم الجمع على بنية الاسم دون أن تغير فيه لعدم الحاجة لذلك فلا إشكالية مقطعية أو صوتية متشكلة في هذه البناء.

كاتبٍ ka:tibin
 كَ / تَ / بَ / نَ
 ص ح ح / ص ح / ص ح ص
 كاتبينَ ka:tibi:na
 كَ / تَ / بَ / نَ
 ص ح ح / ص ح / ص ح ح
 دخلت مورفيم الجمع على بنية الاسم دون أن تغير فيه لعدم الحاجة لذلك فلا إشكالية مقطعية أو صوتية متشكلة في هذه البناء.

ونلاحظ من خلال التحليل الصوتي للبنية المقطعية للاسم في حالتي الإفراد والجمع أن التغير الطارئ هو دخول لصوت حركة واحدة تزيد فيها صيغة الجمع عن صيغة المفرد، نحو: (كاتبٌ بُ نَ / كاتبٌ بُ نَ) مما يطرح تساؤلاً حول حقيقة مورفيم الجمع الذي اعتدنا على اعتباره مكوناً من صوت المد ونون العوض.

والاسم المعتل الفاء (المثال) أو معتل العين (الأجوف) يجري مجرى الاسم الصحيح لا تغير يطرأ على بنيته المقطعية عند إلحاق مورفيمات الجمع به، وذلك أنه كالصحيح لا يتضمن إشكاليات مقطعية ولبعد صوت العلة عن المورفيم الداخل على الاسم. نحو: (واهب -واهبون) و(بائع-بائعون):

^١ المرجع السابق، ص 129

واهب wahuibu
 وـ / هـ / بـ
 ص ح / ح / ص ح / ص ح
 (في الجمع) واهبون wahuibu:na
 وـ / هـ / بـ / نـ
 ص ح / ص ح / ص ح / ص ح

– جمع الاسم المقصور على المذكر السالم:

ينتهي الاسم المقصور بألف المد، ودخول لواصق الجمع عليه يؤدي إلى تتابع حركي مرفوض (الفتحة الطويلة والضمّة الطويلة)، وهو ما يسميه القدماء التقاء الساكنين. ويرون أن ألف المقصور تحذف، ويبقى ما قبل الألف مفتوحاً دلالة على أن لام الكلمة المحذوفة ألفاً. يقول سيبويه: "اعلم أنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل الألف على حالها، وإنما حذفت لأنه لا يلتقي ساكنان، ولم يُحرّكا كراهية الياءين مع الكسرة، والياء مع الضمة والواو حيث كانت معتلة"^١. وقال المبرد: "فإذا كان الجمع لحقت الواو هذه الألف التي كانت في مغزى ومصطفى والواو ساكنة. وكذلك هذه الألف فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فبقيت واو الجمع أو ياء الجمع وما قبل كل واحد مفتوح، لأنه كان مفتوحاً قبل الألف فحذفت الألف وبقي الشيء على حاله"^٢. وقال أبو علي الفارسي: "فإذا جمعت ما آخره ألف في هذا الجمع قلت في مثني، ومعلّي، ومصطفى، والأعلى: هؤلاء مُنْتَوْن، ومُعَلَّوْن، ومُصْطَفَوْن، والأَعْلَوْن. فحذفت الألف التي قبل الواو وبقي ما قبلها على ما كان عليه من الفتح"^٣. ويقول الاسترأبادي: "وإن كان الاسم مقصوراً حذفت الألف في الأحوال للساكنين، نحو: مصطفىون ومصطفين والعيسون والعيسين، وإنما حذفت في الجمع وقلبت في المثني مع التقاء الساكنين..."^٤.

ويرى المحدثون أن جمع الاسم المقصور بالواو والنون أو الياء والنون يؤدي إلى تتابع حركي مرفوض مقطعيّاً، يقول عبد الصبور شاهين: "فإذا كان الاسم منتهياً بفتحة طويلة نشأ

^١ سيبويه: الكتاب، ج3، ص390

^٢ المبرد: ج1، ص396

^٣ الفارسي، أبو علي: التكملة في النحو، ص44

^٤ الاسترأبادي: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، ج2، ص180

عن إلحاق الضمة الطويلة بها توالي أربع حركات قصار، أو حركتان طويلتان فيخفف من طول الفتحة لتصبح قصيرة، وينشأ عن التقائها بالضمة الطويلة انزلاق في صورة واو، فيقال في مصطفى: مصطفىون.... كما يحدث انزلاق بين هذه الفتحة الطويلة وعلامة الجمع المنصوب، وهي الكسرة الطويلة، فتختصر الفتحة إلى قصيرة، وينطق الانزلاق بين الفتحة والكسرة في صورة ياء، فيقال: مصطفىين^١. ويفسره عبد الجليل عبد القادر بأنه نوع من المخالفة بين أصوات المد بصوت شبه الحركة، إذ يقول: "ولما كان المقطع الرابع يتألف من نواة مضعفة، ابتداءً متلوة بصامت، ومسبوبة بمقطع متوسط مفتوح، أدى ذلك إلى توالي صائتين طويلين، وحقيقتهما أربع صوائت قصيرة، وكان لابد من إجراء تخفيض في كميتها الصوتية... حيث تحولت الصوائت القصيرة الأربع إلى صوت مركب واحد هو aw تيسيراً للنطق"^٢. ويقول عبد القادر بني بكر: "مثل مصطفى mustafa: عند جمعه جمع مذكر سالماً في حال الرفع نقول: (مُصْطَفَوْنَ mustafawna)... والذي حدث هو تقصير الحركة الطويلة. وإن سبب التقصير هو التخلص من المقطع الطويل المغلق بصامتين"^٣. ويرى سليمان جوابرة أن هذا التتابع يشكل بعض المحظورات الصوتية فيطراً عليه بعض التغيرات الصوتية ويمكن تمثيل المراحل التي مرت بنية الاسم لمقصور عند جمعه كما يرى القدماء على النحو التالي: أعلى+ ون (تعود الألف إلى أصلها -البنية العميقة-) أعلو+ ون لتحركها تقلب ألفاً أعلو+ ون تحذف الألف لالتقاء الساكنين أعلون ويؤتى بالفتحة للإشعار أن الألف حذفت. ويقترح تفسيراً مختصراً للتغير في بنية الكلمة المقصورة هو قلب الحركة الطويلة: u إلى شبه حركة w عندما تتبع الفتحة الطويلة. وذلك على النحو التالي: مُصْطَفَى + وَن (Mustafa: + u:na) = مُصْطَفَوْنَ (mustafawna) فجاء بشبه الحركة رغبة من العربية في إقفال مقاطعها المفتوحة بصامت، والواو أقرب إلى الصامت من الضمة الطويلة، وأما من جهة أخرى فقد ظهر محذور لغوي جديد حيث تشكل مقطع جديد من نوع (ص ح ح ص) فاضطرت اللغة إلى تقصير نواته وهي الفتحة الطويلة^٤. والذي نراه من خلال التحليل الصوتي هو تحول البنية المقطعية عبر المراحل التالية:

^١ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 130

^٢ عبد الجليل، عبد القادر: علم الصرف الصوتي، ص 377

^٣ بني بكر، عبد القادر مرعي: البنية الصوتية للكلمة العربية، ص 20

^٤ انظر: الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء، ص 101

مصطفى + ون mustafa: + u:na

م ء ص / ط ء / ف ء + ء ن

ص ح ص / ص ح / ص ح ح + ح ح ص

تعود الألف إلى أصلها اليائي لانتقاء عامل القلب إذ تطرفت وانفتح ما قبلها لتصبح الصيغة:

مصطفؤون mustafayu:na

م ء ص / ط ء / ف ء / ي ء ن

ص ح ص / ص ح / ص ح / ص ح ح ص

مقطع النبر

ولا تتضمن هذه الصيغة أية إشكالية من الناحية الصوتية أو المقطعية إلا

أن المقطع الطويل المغلق في حالة الوقف يمثل مقطع النبر، وبقائه في

هذه الصورة يؤدي إلى التباسه بصيغة اسم الفاعل (مُصْطَفٍ) إذ يُجمع

على الصورة الآتية: (مصْطَفُون mustafu:na)

م ء ص / ط ء / ف ء / ن ء

ص ح ص / ص ح / ص ح ح / ص ح

مقطع النبر

فكان لابد للغة من تغيير موضع النبر تجنباً للالتباس، فكان التحول إلى

الصيغة الأخرى من خلال تحول الجزء الأول من الضمة الطويلة إلى

فتحة لينزلق الجزء الثاني منها إلى موضع نطق الواو. على النحو الآتي :

(مصْطَفُون mustafawna)

م ء ص / ط ء / ف ء و / ن ء

ص ح ص / ص ح / ص ح ص / ص ح

جمع الاسم المنقوص على المذكر السالم:

الاسم المنقوص ينتهي بياء مدية نحو: قاضي، سامي...، وتتغير بنية الاسم المنقوص عند

جمعه، ويرى القدماء أن ياء الاسم المنقوص تحذف في الجمع على العكس من التثنية، حيث

تثبت الياء، ويرجع ذلك إلى الثقل والتقاء الساكنين. يقول الاسترابطي: "والمنقوص تحذف

ياؤه، وذلك لأنها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء، والضم والكسر مستقلان على الياء

المكسورة ما قبلها، كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي، وهذه الياء مع واو الجمع

ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما والتقى ساكنان، فحذف أولهما كما هو القياس في

الساكنين اللذين أولهما حرف مد، فَضُمَّ ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما في الصحيح، ولو

أبقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها، ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين

رفع الجمع وغيره من النصب والجر" ¹. وكذلك يرى أبو علي الفارسي أن سبب الحذف

التقاء الساكنين. يقول: "وأما ما كان آخره ياء قبلها كسرة، فإنك إذا جمعته هذا الجمع حذفت

¹ الاسترابطي: شرح الكافية، ج2، ص179

الياء منه؛ لأنه يلزم تحريكها بالضم قبل الواو في الرفع، وبالكسر قبل الياء في الجر والنصب، فإذا سكنت التقت مع الجمع ويائه ساكنة فحذفت لالتقاء الساكنين وألقت حركتها على العين^١.

ويرى بعض المحدثين أن الإلحاق حدث قبل حدوث الإعلال متعاملين مع البنية العميقة، وهم في ذلك يتفقون مع القدماء إلى حد ما في الأصل المفترض لكنهم يختلفون معهم من بعد ذلك في التفصيلات الصوتية^٢. كما تتردد تفسيراتهم حول طبيعة هذه التفصيلات. فيرى عبد الصبور شاهين أنه في مثل: القاضي، فإن إلحاق الضمة الطويلة والنون به ينشأ عنه التقاء حركات متنافرة، هي الأمامية الضيقة (الكسرة)، والخلفية الضيقة (الضمة)، فتسقط الكسرة وتبقى الضمة، فيقال في القاضيون: القاضون. وعند إلحاق علامة الجمع المنصوب وهي الكسرة الطويلة والنون، تلتقي كسرتان طويلتان فيكتفي بإحداهما، وهي كسرة الجمع، وتسقط الأولى وهي نهاية المنقوص. فيقال: القاضيين^٣.

ويرى عبد الجليل أن جمع المنقوص يُشكل في البناء توالي ثلاثة مقاطع مفتوحة، فيسبب ثقلاً بارزاً، ولذا كان لابد من التخلص منه عن طريق ظاهرة المخالفة الكمية quantity dissimilation حيث أدت إلى تخفيض الكمية المقطعية من أجل بيان الدلالة والتجانس الصوتي^٤.

ويفسر عبد الله كنعان هذا التحول من باب أثر المزدوج الحركي في بناء الكلمة حيث تتشكل الحركات المزدوجة الصاعدة (و-ي) ثم تتم المخالفة بين عنصر المزدوج بحذف شبه الحركة، فتلتقي حركتان وهذا مرفوض في النظام المقطعي، ثم يحدث الانزلاق بين الحركتين ليتشكل مزدوج حركي هابط (قاضيون = قاضون)، ثم تتم المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة بحذف شبه الحركة والتعويض عنه بمد الحركة لتصبح حركة طويلة^٥.

^١ أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد: التكملة في النحو، تحقيق حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط 1، 1981م، ص 231

^٢ انظر: الجايرة، علي سليمان: لتحولات الصوتية في بنية الأسماء، ص 109

^٣ انظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي ص 131

^٤ عبد الجليل، عبد القادر: علم الصرف الصوتي، ص 376

^٥ انظر: الجايرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء، ص 109

ويرى زيد القرالة أن جمع الاسم المنقوص يأتي موافقا لما ذكره عبد الصبور شاهين من إسقاط للياء عند إلحاق الضمة الطويلة أو الكسرة الطويلة (القاضون- القاضين) وأن علة هذا الحذف هو تتابع صوتي المد فياء المنقوص كسرة طويلة وواو الجمع ضمة طويلة، وهذا لا يجوز لأسباب عدة: فالحركات لا تتابع، والمقطع لا يبدأ بحركة، وواو الجمع ضمة طويلة وواقعة بداية مقطع ولا يمكن الاستغناء عنها لدلالاتها على الجمع، فكان لا بد من حذف ياء المد في المنقوص^١.

والذي نجده من خلال استعراض الآراء السابقة والتحليل الصوتي لمقاطع بنية الكلمة أن الاسم المنقوص، نحو: (قاضي) مر بالمراحل الآتية عند جمعه مرفوعاً موقوفاً عليه.

قاضي + ون qa:di: + u:n
 ق ــــــــ / ض ــــــــ + ــــــــ ن
 ص ح ح / ص ح ح + ح ح ص
 تتابع صوتا المد (ياء المنقوص وواو الجمع) وهذا مرفوض مقطعيًا، فجرى تقصير المدين،
 لتصبح الصيغة :
 قاضيــــــــن qa:di: + u:n
 ق ــــــــ / ض ــــــــ + ــــــــ ن
 ص ح ح / ص ح ح + ح ح ص
 وهذا مرفوض أيضا في النظام المقطعي للعربية فكان أن وقعت المماثلة بين الحركتين،
 لتصبح الكسر ضمةً على الصورة الآتية:
 قاضون qa:du:n
 ق ــــــــ / ض ــــــــ + ــــــــ ن
 ص ح ح / ص ح ح ص

- جمع الاسم الممدود على المذكر السالم:

عند جمع الاسم الممدود جمعاً سالماً باستخدام لواحق الجمع يبقى على بنيته الإفرادية في مواضع، ويتغير بقلب الهمزة إلى شبه حركة في مواضع أخرى. وذلك إن كانت الهمزة أصلية تبقى على حالها، وكذلك إن كانت مبدلة، وإن كانت زائدة للتأنيث أو للإلحاق جاز فيها الثبوت والقلب. ويرى القدماء أن حال الممدود في الجمع السالم كحاله في التثنية. يقول سيبويه: "اعلم أن كل ممدود كان منصرفاً فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع

^١ انظر: القرالة، زيد خليل: حول التعليل الصوتي للظواهر النحوية، مجلة مجمع اللغة العربية - ليبيا- العدد9، الجزء الثاني، 2012م.
 ص50/ انظر: شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، 130

وبالياء والنون في الجر والنصب، بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك" ^١. ويرى المحدثون أن الاسم الممدود لا تتغير بنيته عند الجمع. يقول عبد الجليل "أما الاسم الممدود مثل ضياء فإن الجمع يجري على وفق التالي: (ضياء، ضياءون) وفي هذه الحالة تتوافق الصورتان القديمة والحديثة من حيث حركة البناء" ^٢. ومثله من الأسماء علاء علاؤون، ومن الصفات بناء بناؤون ورقاء رقاؤون ...

^١ سيبويه: الكتاب، ج3، ص391/ انظر: الاسترأبادي: شرح الكافية في النحو، مج2، ص181.
^٢ عبد الجليل، عبد القادر: علم الصرف الصوتي، ص378

المبحث الثالث

تغيرات بنية الاسم عند جمعه على المؤنث السالم

ويقصد بجمع المؤنث السالم في اللغة العربية ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء إلى آخره، دون تغير في بناء مفردة الداخلي بزيادة أو نقصان. ويعرف القدماء جمع المؤنث السالم بأنه: "ما لحق آخره ألف وتاء"^١. ويعرفه المحدثون بأن يدل الاسم على أكثر من اثنتين بإلحاق ألف وتاء. أي فتحة طويلة وتاء في آخره"^٢. يقول المبرد: "إذا جمعت المؤنث على حد التثنية فإن نظير قولك: مسلمون في جمع مسلم أن تقول في مسلمة: مسلمات. وإنما حذف التاء في مسلمة لأنها علم التأنيث والألف والتاء في مسلمات علم التأنيث ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث. فإذا أردت رفعه قلت: مسلمات فاعلم، ونصبه وجره: مسلمات. يستوي الجر والنصب كما استويا في مسلمين لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر"^٣. ويرى إسماعيل عمايرة أن هذا النوع من الجمع هو من آثار اللغة السامية الأم، إذ يقول: "يبدو أن العربية كأخواتها الساميات أدخلت لاصقة a:t على بنية الاسم للدلالة على جمع الإناث، وأدخلت لاصقة at على البنية للدلالة على المفردة المؤنثة والصفة المشتركة بينهما وجود حركة الفتح قبل التاء مع الاختلاف في طول الحركة"^٤.

- جمع الصحيح على المؤنث السالم:

تجري على بنية الاسم الصحيح تغيرات بسيطة عند جمعه بالألف والتاء من هذه التغيرات حذف تاء التأنيث من آخره، ويفسر القدماء هذا الحذف لئلا تجتمع علامتا تأنيث في لفظة واحدة. ولا تحذف التاء للتأنيث فقط، وإنما كل تاء جاءت في آخر الاسم، إذ يحذف منها ما كان زائداً للتأنيث، أو المبالغة أو للمرة أو عوض عن فاء الكلمة^٥.

ويرى بعض المحدثين أن حذف التاء يعود لسببين، أحدهما صوتي: أي أن علامة التأنيث (التاء) تجانس التاء الثانية التي تمثل مع الفتحة الطويلة علامة جمع المؤنث فحذفت؛ لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ، وليس كذلك العلامتان الأخريان

^١ الاسترأبادي: شرح الكافية في النحو، لابن الحاجب، ص 186

^٢ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 131

^٣ المبرد: المقتضب، ج 1، ص 146

^٤ عمايرة، إسماعيل: ظاهرة التأنيث، ص 36

^٥ النجار، أشواق محمد: دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية، ص 168

لأنهما من غير جنس علامة التاء التي هي علامة تأنيث الجمع فلذا ثبتت^١. وتنبه العلماء إلى أن هذه اللواحق في حالة الوقف تشكل المقطع الطويل المغلق، وهو غير مفضل في اللغة، إذ تميل إلى التخلص منه بتقصيره أو التحول إلى مقطع آخر ويصفه الطيب البكوش أنه نادر لا يوجد إلا في ثلاث حالات: - عند الوقف مثل: (مون) في مسلمون، وفي حالة الإدغام عامة مثل: ضال ل، في صيغة افعال مثل: اح ما ر^٢. لكن اللغة لا تعتمد إلى التخلص منه في هذه الأبنية. ويرى زيد القرالة أن العلة في الإبقاء على هذا المقطع في حالة الوقف على الاسم المثنى أو المجموع تتمثل في كون الحركات الطويلة هنا مورفيم الجمع، ويستنتج أن الحركات الطويلة لا تقصر إذا كانت تمثل مورفيماً ما، أما في حال عدم مورفيميتها فإنها تقصر غالباً تحاشياً للمقطع المديد^٣.

- جمع المقصور على المؤنث السالم:

تنتهي الأسماء المقصورة بصوت الحركة الطويلة (الألف)، وعند جمعها بالألف والتاء تدخل حركة طويلة ثانية (ألف جمع المؤنث)، وهذا تتابع مرفوض في اللغة العربية، فيكون التخلص منه من خلال التحول من صورة الألف المقصورة إلى الأصل اليائي أو الواوي في الأسماء الثلاثية كما جرى في التثنية، وفي مثل هذه الكلمات ترجع لام الكلمة إلى ما كانت عليه في الأصل. قال سيبويه: "وكذلك جمع ذا بالتاء كما كان جمع ما كان على ثلاثة أحرف بالتاء مثل التثنية"^٤. ويكون التخلص من هذه الإشكالية في الأسماء فوق الثلاثية بالتحول إلى صوت الياء. نحو: حلوى/ حلويات. وأحياناً تتخلص العربية من توالي الحركتين الطويلتين بإسقاط إحدى الحركتين والإبقاء على الأخرى، وقد ورد الحذف في نمطين لغويين: أولهما: ما كانت الألف المزيدة خامسة أو سادسة. مثل: (هراوى - هراوات) ويلاحظ أن سقوط الألف اختصر المقاطع الصوتية من خمسة مقاطع إلى أربعة مقاطع طلباً للخفة: خوزلى - خوزليات - خوزلات. ثانيهما: إذا كان قبل الألف ياءان جاز حذف الألف

^١ الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء، ص 124

^٢ البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 79

^٣ انظر: القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص 120

^٤ سيبويه: الكتاب ج 3، ص 390

في الجمع نحو: ثريا --- ثريّيات --- ثريات. ولعل اجتماع ثلاث ياءات أوجب الاختصار على اثنتين منها فقل ثريات بحذف الياء.^١

- جمع المنقوص على المؤنث السالم:

ينتهي الاسم المنقوص بالحركة الطويلة (الياء) وعند جمعه جمع تأنيث بالألف والتاء فإنه تلتقي الحركتان الطويلتان، وهذا التتابع الحركي مرفوض في النظام المقطعي لأبنية اللغة العربية، فيكون التخلص من هذا التتابع المرفوض، فالكسرة تتحول إلى شبه الحركة - ياء لين-، والفتحة الطويلة علامة الجمع المؤنث السالم، وهي تشكل في الوقت نفسه صورة لام الكلمة، وتقصر الكسرة الطويلة لتعذر اجتماع حركتين طويلتين. ويرى عبد الصبور شاهين أنه لا تغير قد جرى في بنية المنقوص عند جمعه بالألف والتاء؛ لأن لامه المنزلة لم يحدث لها تغيير، إذ يقال: قاضية وقاضيات، فهو كالصحيح تحذف علامة التأنيث فقط.^٢ ويمكننا أن نقول إن ملاحظة عبد الصبور شاهين في مثل هذا المثال-المنتهي بتاء مربوطة- صحيحة ولكنها لا تصدق على بقية أمثلة المنقوص، وبذلك يكون للمنقوص حال جمعه بالألف والتاء حالتان. الأولى: لا تتغير فيها بنيته وذلك عندما تكون ياءه متلوة بتاء مربوطة، لأن هذه التاء تستدعي فتح ما قبلها لتتحول ياء المنقوص المدية إلى ياء شبه الحركة، وبذلك لا يؤدي الجمع إلى التقاء حركتين طويلتين حتى مع حذف التاء المربوطة. أما الحالة الثانية: فهي مع بقية الأسماء المنقوصة حال جمعها بالألف والتاء إذ تلتقي الحركتان الطويلتان فتلجأ اللغة إلى شبه الحركة -ياء اللين- للتخلص من هذا التتابع.

- جمع الممدود بالألف والتاء:

ينتهي الاسم الممدود بحركة طويلة (ألف) وتتبعها همزة، وعند جمعه بالألف والتاء تجري على بنيته تغيرات مقطعية نتيجة محظورات صوتية حسب نوع الهمزة، فإن كانت منقلبة عن واو أو ياء جاز بقاء الهمزة وجاز قلبها، نحو: (كساء = كساءات وكساوات)، وكذلك إن كانت الهمزة للإلحاق نحو: (حرباء = حرباءات وحرباوات)، وإن كانت الهمزة أصلية فلا تغير يجري على بنيته، نحو: (نداء-نداءات)، وإن كانت الهمزة للتأنيث تقلب واواً، نحو: (حمرأ -حمرأوات)، ويقترح بعض المحدثين تفسيراً لهذا التحول مفاده أن هذا التحول الصوتي أثر من آثار قانون الاقتصاد في الجهد والسهولة والتيسير، ويتمثل ما

^١ انظر: الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء، ص 131

^٢ انظر: شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 132

حصل بسقوط الهمزة فالتقت حركتان طويلتان، الأولى فيهما أصل في بنية الكلمة والأخرى علامة الجمع، وكان التخلص من التتابع المرفوض أن سعت اللغة إلى إقحام الواو شبه الحركة كنوع من الحفاظ على بنية الاسم الممدود وعلامة الجمع لأنه لا يمكن الاستغناء عنهما. فهذه الواو (شبه الحركة) ليست منقلبة عن همزة كما ظن القدماء إنما انزلت للفصل بين الحركتين المماثلتين، ويمكن توضيح ما جرى على النحو الآتي: حمراء - حمراوات - حمراوات^١.

والذي نراه هو أن الهمزة قلبت ألفا للتسهيل ولتأثرها بما جاورها من حركات، وكراهة وقوعها بين ألفين، فأصبحت الكلمة حمراوات، ثم تشكل المقطع المرفوض المكون من حركات طويلة متجاورة، فقلبت الألف التي أصلها همزة إلى واو (حمراوات). في حين يرى القدماء أن سبب قلب الهمزة واوا دون غيرها لتشابههما في الثقل^٢. ويرى زيد القرالة أنه طبقا لقانون المخالفة تتحول الفتحة علامة النصب في جمع المؤنث السالم إلى كسرة مخالفة للفتحة الطويلة التي تسبقها. (إن المسلمات muslima:ti) وهي مخالفة غير مباشرة لوجود فاصل بين الحركتين وهو صوت الناء^٣.

^١ الجوابرة، علي سليمان: التحولات الصوتية في بنية الأسماء، ص133

^٢ الاسترأبادي: شرح الكافية لابن الحاجب، مج2، ص181

^٣ القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص95

المبحث الرابع

تغيرات بنية الاسم عند جمعه جمع تكسير

يُعرّف الصرفيون هذا النوع من الجمع بأنه ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة. قال المبرد: "لذلك قيل لكل جمع بغير الواو والنون جمع تكسير ويكون إعرابه كإعراب الواحد لأنه لم يأت على حد التنثية"^١. قال الأستراباذي: "فالأولى في حد جمع السلامة أن يقال هو الجمع الذي لم يغير مفردة إلا بالحاق آخره علامة الجمع، وجمع التفسير ما غير بغير ذلك"^٢ وقال الزمخشري في جمع التفسير: "وهو يُعْم من يعقل وما لا يعقل، نحو رجال وأفراس. والمذكر والمؤنث، نحو: هنود وزيود، وإنما قيل له تكسير لتغير بنيته عما كان عليها واحده، فكأنك فككت بناء واحده، وبنيته للجمع بناءً ثانياً، فهو مشتبه بتفسير الأبنية لتغير بنيته عن حال الصحة"^٣.

وذكر عبد الواحد وافي أن نظام جمع التفسير في اللغة العربية يعتبر ميزة للنظام البنيوي العربي، حيث "لا يشارك اللغة العربية في جمع المفردات على هذا النحو من بين أخواتها السامية إلا اليمنية القديمة والحبشية. ولكن اللغة العربية قد توسعت في استخدام جمع التفسير توسعا كبيرا حتى أصبح للمفرد الواحد فيها عدة جموع من هذا النوع"^٤.

وبالمقارنة بين جمع التفسير وجمع المذكر السالم وجد اللغويون أن الشبه يتركز في الإسمية والدلالة على أكثر من اثنين، أما الاختلاف فيدور في عدة جوانب منها الشكل حيث يحتفظ جمع المذكر السالم بالبنية الأساسية - صورة المفرد - مع إضافة لواحق دالة على الجمع، على العكس من جمع التفسير، وتتمثل هذه الاختلافات الشكلية في تغير الحركات نحو: أسد جمعها أسد، وتغير الحذف نحو تهمة جمعها تُهم، وتغير بالحذف والحركات، وتغير مقدر مثل فُلْكَ تستخدم للدلالة على المفرد والجمع. كما تستخدم أبنية التفسير للمذكر والمؤنث على العكس من جمع المذكر^٥.

^١ المبرد: المقتضب، ج1، ص143

^٢ الأستراباذي: شرح الكافية في النحو لابن لحاجب، ص191

^٣ ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص220

^٤ وافي، عبد الواحد: فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط1، ص216

^٥ انظر: خليل، هناء رجب إبراهيم: جمع التفسير بين القياس والسماع دراسة تحليلية من خلال كتاب الكامل للمبرد، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، 2009م. ص235

ويكون التعبير في بنية الكلمة الذي يشير إليه الصرفيون بزيادة على أصول المفرد، نحو: (سَهْم سَهام)، (قلم أقلام). أو بنقص عن أصوله، نحو: رسول رُسُل، كتاب كُتُب. أو باختلاف الحركات، نحو: (أَسَد أُسْد). أو بالشكل والزيادة، نحو: (كَلَب كِلَاب، جَمَل جِمَال). أو بالشكل والنقص، نحو: (رسول رُسُل، ومدينة مُدُن) ^١. ولم يكتفِ الصرفيون بإحصاء الأوزان التي يأتي عليها هذا الجمع، بل جعلوها في قسمين: أوزان القلة وأوزان الكثرة ^٢. ويرى القدماء أن: "مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة، والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة والحدان داخلان، وبالكثير ما فوق العشرة. وقالوا جمع القلة من المكسر أربعة: أفعَل وفعال وأفعلَة وفعلَة" ^٣.

ويعترض بعض المحدثين على تقسيم العلماء لصيغ جمع (التكسير) إلى جموع قلة وجموع كثرة، ويرى هؤلاء أن صيغ الجموع تدل على معنى الجمع عموماً، وليس فيها نص على القليل أو الكثير، والقرائن السياقية هي التي تحدد المقصود منهما ^٤. والذي يعيننا من دراسة جموع التكسير هو التغيرات الصوتية التي تجري على بنية الاسم وبخاصة تلك التي تكون أصوات المد واللين محور هذا التغير. أولاً- جموع التكسير الدالة على القلة :

جمع التكسير عند القدماء ينقسم إلى قسمين: جمع قلة وجمع كثرة، يقول الزمخشري: "جمع القلة العشرة فما دونها، وأمثله أَفْعَلُ وأفْعَالٌ وأفْعَلَةٌ وفِعْلة، كأفلس وأثواب وأجربة وغلّمة، ومنه ما جمع بالواو والنون، والألف والتاء. وما عدا ذلك جموع الكثرة." ^٥ ويشير عبد الصبور شاهين إلى أن دلالة هذه الجموع على القلة ناشئة عن ملاحظة الاستعمال، شيوعاً وندرة، ولذلك ذهب بعض الصرفيين إلى أن وزن فِعْلة ليس من أوزان جمع التكسير؛ لعدم اطرادہ والاقتصار على السماع... وأما بقية أوزان القلة فقد تميزت بأنها تبدأ

^١ انظر: الحملاوي: شذا العلاف في فن الصرف، ص 112

^٢ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 133 / ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 224

^٣ الأستراباذي: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، ص 191

^٤ انظر: العقيد، رضا هادي حسون: إحياء الصرف، دار الكوثر، بغداد، ط 1، 2015م، ص 135

^٥ ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 224

بهمزة زائدة، ويبدو أن للهمزة دلالة على القلة في مثل هذه الأوزان، كما لاحظ ذلك بعض الدارسين^١.

وذكر القدماء تفصيلات تتعلق بهذه الأوزان، حيث تفضل اللغة وزناً من أوزان الجموع على آخر لعل صوتية ما، كاجتماع الضمة والواو، أو الضمة والياء. يقول سيبويه: "أما ما كان (فَعْلًا) من بنات الياء والواو، فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على (أَفْعَال) وذلك: سَوَطُ أَسْوَاطٍ، وَثَوْبُ أَثَوَابٍ، وَقَوْسُ أَقْوَاسٍ. وإنما منعهم أن يبنوه على أَفْعُل كراهية الضمة في الواو"^٢. وكذلك ما كان من بنات الياء نحو بيت أبيات وشيخ أشياخ؛ وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء كما كرهوها في الواو .

ونجد في أوزان جموع القلة التي ذكرها الصرفيون وزناً واحداً تظهر فيه أصوات المد واللين، وهو (أَفْعَال) الذي يستدعي همزة أول الكلمة وألفاً قبل آخرها. نحو: نور أنوار. وقد يبدو للناظر غير المتفحص أن التغير يقتصر على إضافة هذين الصوتين (الهمزة والألف)، لكن التحليل الصوتي يوضح طبيعة التغير بجلاء ودقة، على الصورة الآتية:

(نورُ nu:ru)

ن / ر /

ص ح / ص ح

عند الجمع على أفعال تصبح: (أنوار anwa:ru <)

أ - ن / و - ر /

ص ح ص / ص ح ح / ص ح

فتحول صوت المد بالواو u: في كلمة نور إلى صوت اللين w، ولكنه ليس التغير الوحيد، بل نجد تحولاً من مقطع طويل مفتوح قاعدته الصامت حرف النون إلى مقطع طويل مفتوح قاعدته شبه الحركة الواو. وعلى الوزن نفسه جمعت كلمات مثل بئر آبار، ورئم آرام، والأصل فيهما هو: أبار وأرأم، فتقاربت الهمزتان في السياق، فخالفت العربية بينهما عن طريق حذف الهمزة الثانية والتعويض عنها بمد حركة الهمزة الأولى فتحولت أبار إلى آبار وأرأم إلى آرام^٣.

^١ شاهين، عبد الصبور: المهج الصوتي للبيئة العربية، ص133

^٢ سيبويه: الكتاب، ج3، ص586+588

^٣ انظر: الشايب: فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، اربد، 2004، ص344

- جموع التكسير الدالة على الكثرة :

لجموع الكثرة أوزان كثيرة أحصى لها الصرفيون ما يربو على عشرين وزناً، ويقترح عبد الصبور شاهين ترتيب هذه الأوزان على أساس صوتي بحسب كمية أصواتها؛ لتبين علاقة مادة الكلمة بما يختلف عليها من حركات، فجعلها في سبع مجموعات^١. وسنعمد هذا التقسيم مقترحاً خلال الدراسة لأنه يستند إلى منهجية واضحة تقوم على أساس صوتي. فبعض أوزان الجموع لا تتغير بنيتها من مثل الأوزان: (فُعْل / فُعْل / فُعْل / فُعُول / فِعْل / فِعَال) وهذه الأوزان هي أبسط الجموع تكويناً، لأنها تقتصر على الصوامت الثلاثة، مع ما يلزمها من حركات متغيرة، تتحقق بها الصيغة المرادة. ويلاحظ أنها كلها من جموع الكثرة^٢. ويشير القدماء إلى أن هذه الأوزان المتعددة قد تستخدم أو يُعدل عنها لعل صوتية. فسيبويه يقول: "وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فِعَال)، وذلك قولك: سياط وثياب وقياس. تركوا (فُعُولاً) كراهية الضمة في الواو والضمة قبل الواو، فحملوها على فِعَال، وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت متمكنة في غير المعتل"^٣. وفي أوزان هذه المجموعة لا نجد ما يلفت النظر من تغيرات صوتية عدا صيغتين هما (فُعْل نحو كتاب كُتِبَ) و(فُعُول نحو قصر قُصُور، بيت بيوت)، حيث يقوم التغير على إطالة أو تقصير صوت المد ولا يكون هذا في الأصل الواوي للثقل، فجاء من الأصل الواوي على فِعَال، ومن الأصل اليائي على فعول، حيث صارت أخف من فعول من بنات الواو، "فكأنهم عوضوا هذا من إخراجهم إياها من بنات الواو"^٤. وقد لاحظ عبد الصبور شاهين أن الصيغة ذات الضمة القصيرة يجمع بها مفردات ذات حركات طويلة، من مثل: صبور وقضيب وسرير وأتان وحمار، على حين أن الصيغة ذات الضمة الطويلة يجمع بها مفردات ذات حركات قصيرة، من مثل: كَبِد، وكَعْب، وفَلَس، وحَمَل، وضِرْس، وجُنْد، وبُرْد. ويقول: "ليس لذلك تفسير سوى اتجاه اللغة إلى تأكيد استقلال الصيغ على أساس المخالفة بين المفرد والجمع بطول الحركات وقصرها."^٥

^١ انظر: شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 134

^٢ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 134

^٣ سيبويه: الكتاب، ج 3، ص 587

^٤ المرجع السابق، ج 3، ص 589

^٥ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 135

وفي أوزان مجموعة أخرى من الجموع نجد أن التغيير في الحركات مع زيادة ألف ونون لاحقة وهما صيغتان: (فُعْلان/فِعْلان) مثل قضيب قُضبان، وجرذ جرذان، و غراب غُربان، و حوت حيتان^١. وبالتحليل الصوتي لكلمة قضيب نجد ما يلي:

(قضيب qadi:b)
 ق َ / ض ِ ب
 ص ح / ص ح ح ص
 عند الجمع (قُضبان quḍba:n)
 ق ُ / ض ِ ب َ ن
 ص ح ص / ص ح ح ص
 فنجد أن التغيير لا يقتصر على إضافة الزوائد (الألف والنون) بل بحذف حركة الكسر الطويلة، وذلك لعدة معنوية لا صوتية، إذ يؤدي بقاؤها إلى التباس بصيغة المثني (قُضبان quḍi:ba:n).

أما كلمة (حُوت: hu:t فُعْل) فتُجمع على (حيتان: ḥi:ta:n فِعْلان) تتغير البنية في الشكل بكسر أوله، والزيادة بإضافة ألف ونون. ولكن تتشكل في المقطع الأول المزدوج الهابط (حُوتان) فتقع المماثلة بين الحركة وشبه الحركة، والذي نراه هو تحول من شبه الحركة الواو إلى الكسرة، فالتقى حركتان متماثلتان فشكلتا المد بالكسر (حِيتان : ḥi:ta:n). ولا نؤيد ما ذهب إليه داوود عبدة من جواز مجيء الياء الساكنة بعد كسر أو الواو الساكنة بعد ضم؛ لتشكل المزدوج الحركي المعدول عنه في اللغة العربية. ويستشهد داود عبدة بكلمتي بَيْض جمع أبيض وسُود جمع أسود. ويقول: "قد يكون من الصعب فعلاً ملاحظة الفرق بين الياء الساكنة المسبوقة بكسرة iy والكسرة الطويلة ā، وبين الواو الساكنة المسبوقة بضمة uw والضممة الطويلة ū. غير أن هذا الفرق يتضح حين نقارن بين كلمة مثل (سيّان: siyyan) وعبارة مثل (في يافا: fiyafa) أو بين (أبيات) و(أبي ياسر) وهو فرق لاحظته قدماء اللغويين العرب حين أشاروا إلى أن هناك إدغاماً في مثل (اخشوا واقدأً) و(اخشي ياسراً) ولكن ليس هناك إدغام في (ظلموا واقدأً) و(اظلمي ياسراً)"^٢. ونقترح لما ذكره عبدة من أمثلة أن هذا التتابع بين الكسرة والياء الساكنة هو واقع فعلاً إلا أنه خاص بالمقطع المشدد.

^١ انظر: سيبويه: الكتاب، ج3، ص587/شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص135

^٢ داوود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ص39

أما أوزان صيغ منتهى الجموع تتغير البنية بإضافة ألف جمع التكسير وتغير في الحركات. وهي سبعة أوزان: اثنان أساسيان، هما (فَعَالِل) و(فَعَالِلِل) وخمسة على مثال (فَعَالِلِل) هي: فَعَالِلِل، وفَوَاعِلِل، وفَعَالِي، وفَعَالِي، وفَعَالِي^١.

ومن الأسماء ما يجمع على وزن (فَعَالِلِل) بإضافة ألف وكسر قبل آخره، ويأتي منه على الرباعي والخماسي، نحو: جعافِر، سفارِج أوسفارِل. ولكن جمع الخماسي يترتب عليه حذف أحد الحروف الخمسة؛ ليكون لدينا منه أربعة أحرف تضاف إليها ألف التكسير^٢. ويكون هذا الحذف من الخماسي على النحو الآتي:

سفرجل safarjal
 س ـ / ف ـ ر / ج ـ ل
 ص ح / ص ح ص / ص ح ص
 عند دخول ألف الجمع وكسر قبل الآخر تصبح البنية
 (سفارِجِل safar:rijil)
 س ـ / ف ـ ر / ج ـ ل
 ص ح / ص ح ح ص / ص ح ص
 وعلى وزن (فَوَاعِلِل) بإضافة شبه الحركة (الواو w).
 وتتغير بنيته على النحو الآتي:
 (كاهِل ka:hil)
 ك ـ / ه ـ ل
 ص ح ح / ص ح ص
 عند الجمع (كواهل kawa:hil)
 ك ـ / و ـ ه ـ ل
 ص ح ح / ص ح ص

ويرى زيد القرالة أن الجمع على وزن فواعل تقلب فيه الحركة إلى شبه حركة، مثل: ضارب، طابع، فارس، جوهر، صاحبة، ناصية. وتُجمع على ضوارب، طوابع، فوارس، جواهر، صواحب، نواصي... ففيه تتوالى الحركات، وتبدأ بعض المقاطع بالحركة، فكان لابد من قلب الألف الأصلية في الكلمة إلى الواو شبه الحركة والإبقاء على الألف التي تمثل مورفيم الجمع^٣.

^١ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 143

^٢ المرجع السابق، ص 143

^٣ انظر: القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص 108

والذي نراه يتفق مع ما ذكره زيد من أن الصيغة الأصلية على وزن فاعل بعد إضافة ألف الجمع تصبح (فاعِل)، فيتكون التتابع الحركي المرفوض، فيكون التخلص منه ضرورة حتمية وفق النظام المقطعي للبنية العربية، وذلك ليس عبر قلب الفتحة الطويلة الأصلية واواً شبه حركة، بل إن القلب حصل في الجزء الثاني من الحركة الطويلة (التي تتكون من حركتين)، فتحول هذا الجزء إلى شبه حركة وهي الواو، ونثبت ذلك بالتحليل الصوتي لبنية الكلمة:

كاسر ka:sir

كـ / سـ ر

ص ح ح / ص ح ص

كواسر kwa:sir

كـ / وـ / سـ ر

ص ح ح / ص ح ح / ص ح ص

نجد بالتحليل الصوتي أن الواو مسبوقة بفتحة وملتوة بفتحتين، والسؤال هنا من أين جاءت الفتحة التي قبل الواو إن كانت الألف الطويلة في المفرد حذفت بالكلية وقلبت واواً؟ وتأتي بعض الأسماء على وزن (مفاعل ومفاعيل) بإضافة ألف الجمع وكسرة قبل الأخير. ويرى فوزي الشابي أن وزن مفاعل فرع من وزن مفاعيل بتأثير من تغير موقع النبر في الكلمة، مثل: مصباح ومصابيح ومنشار ومناشير، ويقول: "اتضح لنا أن مفاتيح قد تولدت عن مفاتيح عن طريق إيقاع النبر على المقطع (فا)، بينما النبر في الصيغة الأصلية يقع على المقطع (تي) الذي قبل الأخير مباشرة، وانتقال النبر عن هذا المقطع أدى إلى تقلصه وانكماشه باختزال حركته الطويلة".^١

وعلى وزن (فَعَائِل) ويكون بفتح أوله وإضافة ألف الجمع بعد عين الاسم، مثل: شمال شمائل، وعجوز عجائز، قصيدة قصائد، عائدة عوائد، وقبيلة قبائل على النحو الآتي:

(قبيلة qabi:latu)

قـ / بـ / لـ / تـ

ص ح ح / ص ح ح / ص ح ح

(قبائل qaba:<il)

قـ / بـ / ءـ / لـ

ص ح ح / ص ح ح / ص ح ص

^١ الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 163

أما وزن (فعاليل) فيأتي فيما يكون خماسياً قبل آخره حركة طويلة. مثل: عنقود عناقيد، عصفور عصافير، منقار مناقير، ودبور دبابير، قنديل قناديل، مصباح مصابيح...^١

ويرى زيد القرالة أن الألف في مصباح وما شاكلها لم تسبق بكسرة كما يرى الصرفيون بل هي التي تحولت إلى كسرة طويلة، ولو كانت مسبوقة بكسرة لكان في ذلك محذور هو تتابع الحركات المختلفة.... ومن هنا فإن الكسرة الطويلة التي في جمعها المألوف لدينا منقلبة عن الفتحة الطويلة (i: = a:) فتُجمع على سلاطين ومصابيح ومناشير. وأن هذا القلب جاء بتأثير من قانون المخالفة بين الحركات الطويلة؛ فتخلصت من تشابه هذه الحركات بقلب الفتحة الطويلة الثانية كسرة طويلة، إضافة إلى وقوع النبر على المقطع الطويل، وأن جمع كلمة مصباح على مصابيح قد لا يفي بدلالة الجمع، حيث يتبادر لذهن السامع دلالة المفرد وتحاشياً لهذا اللبس قلبت كسرة طويلة، وبذلك فإن مورفيم الجمع في مثل: مصابيح وسلاطين ومناشير لا ينحصر في الفتحة الطويلة، بل يأتي مورفيم الجمع هنا مزدوجاً، فالألف والكسرة الطويلة المنقلبة عن ألف المفرد يمثلان الدلالة على الجمع، وقد أشار عبد الصبور شاهين إلى شيء من هذا بقوله: إن ألف مصباح هي ألف صيغة مفعول اسم الآلة والكسرة الطويلة في مصابيح هي كسرة صيغة منتهى الجموع^٢.

ويرى فوزي الشايب أن للنبر أثراً في بناء هذه الجموع على وزن (فعال أو فعاليل)، وإن لم يقدر للنبر أن يكون ذا وظيفة فونيمية في العربية فإن له أثراً كبيراً في الأبنية العربية من حيث تطورها وتناسلها أيضاً، فالذي يقول عناكب غير الذي يقول عناكيب وكذلك الذي لغته سفارج غير الذي لغته سفاريح، وكل صيغة ترجع إلى قبيلة أو قبائل معينة، والفرق بين القبيلتين يكمن في موضع النبر عند كل منهما. فالذي يقول عناكب يوقع النبر على المقطع (نا). أما الذي يوقع النبر على الكاف فيقول عناكيب، وكذلك الذي يقول سفارج وسفيرج يوقع النبر على الفاء، أما الذي يوقع النبر على الراء فيقول سفاريح أو سفيرج^٣.

ويقول أبو أوس الشمسان في جمع التكسير على مفاعيل، نحو: (مفتاح مفاتيح) ردّاً على قول القدماء بقلب الألف ياء: "من الصعب قبول مثل هذا التفسير ونحن نعلم أن الألف مد -

^١ شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 143

^٢ انظر: القرالة، زيد خليل: الحركات في اللغة العربية، ص 101

^٣ انظر: الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 162

حركة طويلة- والتفسير المقبول هو أن الألفات الزائدة في الأصل همزات ثم حذفت تلك

الهمزات وعوض عن الحذف. نحو : مفتاح أصلها: (م - ف ت - ع ح)*

بالتصغير : م - ف ت - ع ح

بالحذف : م - ف ت - ع ح

بمطل الكسرة : م - ف ت - ع ح

بالجمع : م - ف - ع ت - ع ح

بالحذف : م - ف - ع ت - ع ح

بمطل الكسرة : م - ف - ع ت - ع ح^١

^١ انظر: الشمسان، أبو أوس إبراهيم: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر الصناعة لابن جني، حوليات الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الحولية 22، الرسالة 186، سنة 2002م. ص60

الفصل الثالث

أثر أصوات المد واللين التوجيه النحوي لحروف الإعراب وعلاماته

المبحث الأول - إعراب الأسماء الستة .

المبحث الثاني- إعراب المثنى والجمع .

المبحث الثالث -إعراب المقصور والمنقوص .

ظاهرة الإعراب في اللغة العربية:

حظيت ظاهرة الإعراب والعلامة الإعرابية باهتمام النحاة والدارسين، فوضعوا لها الأصول والفروع، وبحثوا لها عن عللٍ تفسر وجودها وتنوعها واختلافها، وأكثروا من الجدل والمناقشة في الإعراب وتعليقه وفلسفته، وكان لبعضهم اجتهادات مخالفة لجمهور النحاة في التقدير والتفسير، وظلت القضية مثار اهتمام الباحثين والدارسين، حتى عصرنا الحالي، فالدارسون لم ينفكوا يتبادلون فيها وجهات النظر والاقتراحات والتفسيرات، إما بدعوى التسهيل والتخفيف من التعقيد الفلسفي الذي لحق العلل النحوية في منهج القدماء، أو بدعوى المراجعة العلمية من الناحيتين الصرفية والصوتية.

واللغة العربية تنتمي إلى مجموعة اللغات السامية، التي من ظواهرها اللغوية المميزة ظاهرة الإعراب، ومما يميز اللغة العربية عن شقيقاتها من اللغات السامية الأخرى حفاظها على طريقتها ونهجها منذ العصر الجاهلي (ما قبل الإسلام)، ذلك العصر الذي يجمع العلماء على أنه عصر اللغة الذهبي، حيث بلغت مبلغاً فائقاً من الاكتمال والإبداع، ووعي الإنسان العربي بلغته اكتساباً وسليقة دون طلب وسعي لتعلمها، فكان هذا العصر مرجعاً في مرحلة ما بعد الإسلام لفهم القرآن الكريم، وانتحاء طرق العرب في الكلام. إلا أن الآثار المكتوبة التي وصلتنا من هذه الحقبة الزمنية قليلة جداً لا يقوم عليها تصور واضح للغة، بسبب عدم اعتماد العرب على الكتابة في كثير من شؤون حياتهم، وهذا طبيعى حيث النظام القبلي والطابع البدوي هو السائد في جزيرة العرب آنذاك.

ويرى مهدي المخزومي أن اهتمام النحاة يكاد يكون مقصوراً على بعض الجوانب اللغوية، وأكثر ما كانوا يهتمون به هو التغير الذي لاحظوه في أواخر الكلم في ثانيا الجملة، وكان هذا التغير يلفت أذهانهم، فأقبلوا عليه تعليلاً وتفسيراً في هدي الفكرة التي رأوها أساساً ينبني عليه الدرس النحوي، ولم يعيروا الدوافع اللغوية التي اقتضت ذلك كله شيئاً من اهتمامهم، لذلك لم يمنحوا الدرس النحوي جديداً، ولم يقدموا للدارسين من بعدهم ما يفسر لهم الظواهر اللغوية التي تقتضيها ظروف القول، وعلاقة المتكلم بالسامعين أو المخاطبين. ولا ضير في الاهتمام في الإعراب وعلاماته على أنه جانب من جوانب الدرس النحوي لا على أنه النحو كله، كما يفهم من إصرار النحاة على حصر العناية به¹.

¹ المخزومي، مهدي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص66

ويرى محمد حماسة أنه أن اللغة العربية عملت على تطوير العلامة الإعرابية من حالة السذاجة إلى الحالة التي وصلتنا بها في أقدم نصوص العربية، ومن دلالة كمال اللغة العربية ونضجها في هذا المجال أنها وضعت قواعد دقيقة للاستثناء، وفرقت بينها في بعض الأحوال، ومعنى هذا أن الإعراب لم يصل إلى هذه الدرجة الدقيقة المنظمة في العربية إلا على مراحل ودرجات، ولعله قد بدأ ساذجاً -أي بسيطاً- كما هو الحال عند أخواتها، ولعل كثيراً من الألفاظ التي تعربها العربية الآن كانت في وقت ما مبنية ثابتة الأواخر على حركة واحدة أو على السكون، ثم تطور إلى الصورة التي نعرفه بها الآن^١.

ومع ذلك إلا أن الأدلة المادية التي وصلتنا عن لغة العرب قبل الإسلام قليلة، وفيها صعوبة متمثلة بالكتابة البدائية أي خالية من النقط والعلامات، واستمرت على هذه الحال حتى ظهور الإسلام، وتبدل حياة العرب الثقافية والدينية والاجتماعية، فدعت الحاجة لإظهار هذه العلامات الإعرابية في الكتابة، فكان ما صنعه أبو الأسود الدؤلي. ويذهب بعض العلماء إلى أن العلامة الإعرابية موجودة قبل ذلك بكثير وأن العربية ورثتها عن لغات قديمة أبعد من السامية، يقول السحيمي: "ويبدو أن ما يعرف بعلامات الإعراب قد كانت موجودة في اللغة العربية منذ وضعها، بدليل أننا قد وجدناها في اللغة الأكادية (البابلية الآشورية) منذ خمسة وعشرين قرناً قبل الميلاد، والأكادية - كما هو معلوم - أخت اللغة العربية، أو كلاهما يتفرعان من أصل واحد، إن لم تكن إحداها أمّاً للآخرى"^٢.

ومصطلح الإعراب لم يظهر إلا في عصر متأخر، ولعل المراد بالإعراب هنا ما يفهم من معناه اللغوي، وهو الإبانة والتوضيح وفهم الغريب، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يسمون هذا الغريب (إعراب القرآن) لأنهم يستنبطون معانيها ويستخلصونه^٣. والإعراب في اصطلاح النحاة: "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل اللفظية لفظاً أو تقديرًا"^٤. قال الزجاجي: "الإعراب أصله البيان...، ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعراباً، أي بياناً وكأن البيان بها يكون"^٥.

^١ حماسة، محمد: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات جامعة الكويت، 1984 ص 124

^٢ السحيمي، سلمان بن سالم: دراسة صوتية لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية، ص 52.

^٣ عبده، عبد العزيز: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، الكتاب والتوزيع، طرابلس ط 1، 1982، ج 2، ص 525.

^٤ المخزومي، مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت ط 1، 1996م، ص 66.

^٥ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 91.

وقال ابن جني: "الإعراب هو الإبانة عن المعاني" ^١. وقال ابن عصفور: "تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديرًا، عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى وألقابه أربعة: الرفع والنصب والخفض والجزم" ^٢. وبهذا المعنى تلقاه المحدثون فيعرفونه بأنه: "ما يطرأ على أواخر الكلمات من تغير بحسب وظائفها وتغير مواقعها في الجمل المختلفة" ^٣. ويرى مهدي المخزومي أن الإعراب بيان ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية، أو قيمة نحوية ^٤.

وجعل القدماء علامات الإعراب قرائن متعلقة بالمعنى ودالة عليه، يقول عبد القاهر الجرجاني: "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأن المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه" ^٥. ويرى تمام حسان أنه رغم اهتمام النحاة القدماء بالإعراب وعلاماته، وتأكيدهم على أن العلامة الإعرابية هي دلالة على المعنى، إلا أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما يسمى (تظافر القرائن) ^٦.

ولا بد لدراسة الإعراب وعلاماته في اللغة العربية من النظر إلى الطبيعة الصوتية لهذه العلامات، وما يجاورها من أصوات، إذ إنها بلا شك تغيرات صوتية تحمل دلالات معينة. يقول محمود سحران: "ولا شك أن كثيراً من أصول النحو العربي تقوم على أسس صوتية، وذلك كالتصور الخاص بالحرف والحرف المتحرك والحرف الساكن، وكمعاملة حروف المد واللين معاملة السواكن – مع التسليم بأنها من الطبقة التي ندعوها حديثاً الصوائت وليست من تلك التي نطلق عليها الصوائت – وكالعلاقة التي تصورها النحاة بين الحرف والحركة، وبينه وبين السكون... وك تفسير كثير من الآثار الإعرابية التي تطرأ على بعض الكلمات.." ^٧.

^١ ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.

^٢ ابن عصفور: المقرب، تحقيق أحمد عبد لستار الجوارى وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1/1986، ص48.

^٣ أبو مغلي، سميح: في فقه اللغة وقضايا العربية، دار مجدلاوي، الأردن، ط1، 1987، ص133.

^٤ المخزومي، مهدي: النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص66.

^٥ الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح و تعليق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية بيروت، ص23.

^٦ انظر: حسان، تمام: اللغة العربية معناها و مبناها، ص205

^٧ السحران، محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص95

المبحث الثاني

إعراب الأسماء الستة

الأسماء الستة من الظواهر النحوية التي حظيت باهتمام النحويين القدماء، وذلك لطبيعة بنائها الخاص وإشكالية الإعراب فيها، إذ تختلف علامة الإعراب وفق حالات الكلمة من الإضافة والإفراد والتنثنية. ولعل ما جذب النحاة إلى هذه الكلمات إمكانية التأويل والتوجيه النحوي، كلٌ حسب رؤيته ومنهجه، ونحن إذ ندرسها -بعد النظر في آراء القدماء- نقصد التعامل مع هذه المسألة وفق المعطيات العلمية الحديثة التي استقر عليها الدرس الصوتي، فهذه الأسماء عند إضافتها إلى غير ياء المتكلم تختتم بنيتها بحركات طويلة (الألف - الواو - الياء) حسب المحل الإعرابي للكلمة، نحو: جاء أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك. إلا أننا لا نجد هذه الأصوات الطويلة عند قطع الكلمات عن الإضافة أو إضافتها إلى ياء المتكلم، نحو: جاء أبٌ، ورأيت أباً، ومررت بأبٍ. أو جاء أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسماء وردت مستعملة بطرق لهجية مختلفة أخرى. فقد ذكر الأنباري في الإنصاف، أنه يُحكى عن بعض العرب أنهم يقولون: هذا أبُك، ورأيت أبُك، ومررت بأبُك، من غير واو ولا ألف ولا ياء. كما يقولون في حالة الإفراد من غير إضافة. وقد يُحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون: هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك - بالألف في حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونها اسماً مقصوراً دائماً. نحو قول الشاعر:

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها^١

وقبل الخوض في إعراب هذه الأسماء ودور أصوات المد واللين في ذلك لابد أن نقف على حقيقة أبنيتها الأصلية، وفي ذلك رأيان:

- الأول: أن أصل أب (أبو). حذفت الواو التي هي من أصل الكلمة، وهو الذي عليه القدماء وأكثر المحدثين^٢.

- والثاني لبعض المحدثين: أن الأصل فيها الهمزة، وقد حُذفت الهمزة ومُدَّت الحركة التي قبلها. فأصل أب (أبا)، على وزن فَعَلَ لقولهم آباء في الجمع؛ ولأن الهمزة هي التي تتحول إلى واو أو ياء في استعمال العرب. وكذلك أُحْ أصلها (أخأ)، وحمو أصلها (حمأ)، وهنو

^١ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 20-33

^٢ المرجع السابق، ج 1، ص 20-33

أصلها (هنا)، بدليل جمعها على أهناؤه وهنوات، وأن (فو) أصلها هو الاسم الثلاثي (فَمَوْ) أو (فُمَوْ)، ثم قلبت الواو همزة أي (فمأ) أو (فُمأ) على لهجة ضم الفاء، فحذفت الهمزة ومدت الحركة السابقة لها^١.

وهذا الرأي يذهب بعيداً عن الاستعمال اللغوي العربي، إذ لم تذكر المصادر القديمة التي عُنيبت بجمع شتات اللغة وغريبها ولهجاتها المختلفة أن أصل الأسماء الستة يتضمن صوت الهمزة. كما أن افتراض هذا الأصل لا يقدم إضافة في تفسير تغيرات بنيتها إذ تحذف هذه الهمزة وتمد الحركة تعويضاً عنها.

وللقدماء آراء متباينة في أصل الأسماء الستة، وحروف إعرابها، وعلاماته. فيرى الكوفيون أنها معربة من مكانين بالحركات على ما قبل الحروف الأخيرة، وبالحروف أيضاً^٢. وملخص رأي الكوفيين أنهم يرون أن هذه الأسماء نحو أب أصلها (أَبَو) وفي الرفع (أَبَو)، فاستثقل الإعراب على الواو فنقلوه إلى الباء وحذفوا الواو، وكذلك الأمر في الإضافة، تبقى الحركات على الباء رفعاً ونصباً وجرّاً. ويعللون ذلك بقولهم: "والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدلّ على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فدلّ على أنه معرب من مكانين. ومنهم من تمسك بأن قال: إنما أعربت هذه الأسماء من مكانين لقلة حروفها، تكثيراً لها ولليزيدوا في الإيضاح والبيان، فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه"^٣.

وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون يردده الدرس الصوتي الحديث الذي يثبت أن لا حركة تسبق هذه الحروف –أي على الباء- إنما هذه الأصوات أي الألف والواو والياء هي حركات طويلة، كما أنهم لا يقدمون تفسيراً علمياً لحالة إعراب المفرد بعد حذف لامه، نحو: (جاء أب).

وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب ولا حاجة إلى إعرابها من مكانين، لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة

^١ السحيمي، سلمان بن سالم: دراسة صوتية لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية، ص 268

^٢ انظر: الاسترأبادي، شرح الكافية، مج 1، ص 29/ انظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 20-33

^٣ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 20-33

إلى أن يُجمع بينهما في كلمة واحدة. واستدل البصريون بأن كل معرب في كلام العرب ليس له إلا إعراب واحد، فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان...^١

وظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف؛ لأنه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع^٢.

ويرى الأخفش أن المفرد المقطوع عن الإضافة معرب بالحركات، أما المضاف ففيه زيادة هي حروف المد، وهي زائدة للإعراب كالحركات. فهذه الحروف هي دلائل إعراب الكلمة لا حروف إعرابها؛ لأنها لو كانت حروف إعراب كالدال من زيد والراء من عمرو لما كان فيها دلالة على الإعراب.

وذهب **الرُبَعي** إلى أنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وألفا لانفتاحه كما في ياجل، فإذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب؛ لأن الأصل في قولك: هذا أبوه (هذا أَبَوْهُ) فاستثقلت الضمة على الواو، فنقلت إلى ما قبلها، وبقيت الواو على حالها فكان فيها نقل بلا قلب. والأصل في قولك رأيت أباه (رأيت أَبَوْهُ) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، فكان فيه قلب بلا نقل، والأصل في قولك مررت بأبيك (مررت بأَبُوكَ) فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب.

وذهب **المازني** إلى أنها معربة بالحركات، والحروف ناشئة منها بالإشباع كما في قوله (ادنو فانظور) وقوله (ينباع من ذفرى غضوب جسرة)... لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب، وهذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة حركات إعراب، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف -التي هي الواو والألف والياء- فالواو عن إشباع الضمة والألف عن إشباع الفتحة والياء عن إشباع الكسرة، وقد جاء ذلك كثيراً في استعمالهم^٣.

ويرى ابن **الحاجب** أن الواو والألف والياء مبدلة من لام الكلمة في أربعة، -يقصد أب وأخ وحم وهن، ومن عينها في الباقيين (فو - ذو)؛ لأن دليل الإعراب لا يكون من سِنْخِ

^١ المرجع السابق، ج 1، ص 20-33

^٢ الاسترأبادي، شرح الكافية، مج 1، ص 29

^٣ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 20-33

الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب، كالتاء في بنت تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها، ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه^١. ويرى الاسترأبادي أن هذه الأسماء معربة بالحروف دون الحركات توطئة لجعل إعراب المثنى والجمع بالحروف؛ لأنهم علموا أنهم يحوجون إلى إعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف، وأرادوا أن تكون علامات هذه الأسماء الإعرابية حروفاً لأن الحروف أقوى من الحركات، وهذه الأسماء المفردة أقوى منها في حالة التثنية والجمع لتناسب العلامة القوية الاسم القوي. وإنما اختاروا هذه الأسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منهما ذاتاً أخرى كالأخ للأخ والأب للابن. ثم جعلوا الواو ياء في الجر وألفا في النصب ليكون الألف إعراباً مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره، وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها^٢.

ويرى الأنباري أن: "حرف الإعراب في حال الأفراد هو الباء؛ لأن اللام التي هي الواو من أبو لما حذفت من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة، فكانت الحركات عليها حركات إعراب، فأما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة، لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردوا اللام في الإضافة ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء في حال الإضافة حركات إعراب، لأن حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة"^٣. وقال الزمخشري: "الواو قد أفادت الرفع، والألف قد أفادت النصب والياء قد أفادت الجر، وهن حروف الإعراب بلا خلاف عندنا، ومن ذلك الأسماء المعتلة نحو: أخوك وأبوك وأخواتهما، فإنها تكون في الرفع واواً وفي النصب ألفاً وفي الجر ياءً، ومع ذلك لا نختلف في أنها حروف إعراب على ما سبق^٤.

^١ الاسترأبادي، شرح الكافية، مج 1، ص 29

^٢ المرجع السابق، مج 1، ص 29

^٣ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 20-33

^٤ ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 189

وللسهيلي رأي مخالف إذ يقول: "والأمر عندي أنها علامات إعراب، وليست حروف إعراب؛ لأن حركات الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم، كما لا تجتمع معها واو الجمع، فلو كانت الواو في أخوك حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك: هذا أخي، كما تقول: هؤلاء مسلمي، فتدغم الواو في الياء لأنها حرف إعراب عند سيبويه، وهي عند غيره علامة إعراب، فإذا كانت واو الجمع ثبتت مع ياء المتكلم وهي زائدة علامة إعراب عند بعض النحويين، فكيف يحذف ما هو لام الفعل وأحق بالثبات منها؟ فقد وضح لك أنها ليست الحروف المحذوفة الأصلية".^١

وخلاصة رأي السهيلي أنه ليس في الكلام ما يكون حرف إعراب في حال الإفراد ولا يكون حرف إعراب في حال الإضافة، وهذا أصل إعرابه للأسماء الخمسة فقد خالف من قال من النحاة إن هذه الأسماء معربة بالحروف، ولذلك انقسمت هذه الأسماء عنده إلى قسمين:

القسم الأول (أبوك وأخوك وحموك) فهذه الأسماء الثلاثة في حال الإفراد معربة بالحركات على الباء والحاء والميم، وهي كذلك معربة بالحركات في حال الإضافة، ولكنهم أشبعوا هذه الحركات .

القسم الثاني (فو وذو): أما (فو) فيرى أن الواو فيها حرف الإعراب، والفرق بينها وبين أخواتها أن الفاء لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها، فلم يلزم فيها ما يلزم في الخاء والباء. ويستدل على أن الواو في (فوك) هي حرف الإعراب بثبوتها في حال الإضافة إلى الياء عندما تقول: هذا في وجعلته في في. وبإبدال الميم منها في حال الإفراد لتعاقب عليها الحركات، وهذا بخلاف أخواتها فإن حروف المد تذهب فيها في حال الإضافة إلى الياء.

وأما ذو فيرى كذلك الواو فيها حرف الإعراب.^٢

ويرى بعض المحدثين أن هذه المدود هي حركات الإعراب، فليس هناك حركة مجانسة تفصل بين المد والحرف السابق له؛ لأن اللغة لا يوجد بها حركة بعد حركة، أو يلتقي فيها حركتان. فالباء والحاء والميم والنون والفاء والذال من هذه الأسماء هي حروف الإعراب،

^١ السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ص78

^٢ انظر: البناء، محمد إبراهيم: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، ط1، 1985ن، ص332

والمودود التي بعدها حركات الإعراب، والحركة تدل على الأفراد والإعراب. فالضمة المشبعة أو المشددة من أبوك هي علامة الرفع وعلامة الأفراد...^١.

يرى سمير استيتية أن الأصل الإعرابي للأسماء الستة في الاستعمالات الثلاثة هو أنها كانت تلزم الألف رفعاً ونصباً وجراً، وبذلك يكون ما ورد في لسان بعض العرب دليلاً على هذا الأصل، مثلما يكون دليلاً على أن ذلك الاستعمال من الروسيات.

وإن ما يدعونا إلى هذا القول هو أن حالة لزوم الألف هي أبسط الحالات فلا يبذل المتكلم جهداً كبيراً؛ إذ تتحقق سليقته اللغوية بكفاية لغوية محدودة، ولكنها كافية لإقامة لسانه بما لا يقتضي تفكيراً في هذه المرحلة أيضاً. قال: هذا أباك، وجاءني أخاك، ورأيت أباك وأباك. ومررت بأباك وأخاك، فيكون الصوت واحداً. هو الألف، وتكون الحالات الإعرابية متعددة. إنها حالة من البساطة وعدم التركيب، تناسب مرحلة البدايات التي يفترض فيها البساطة وعدم التركيب كذلك^٢.

ومن المحدثين من يرى في قول الشاعر:

إن أباه وأبا أباه قد جاوزا في المجد غايتها

نوعاً من الترخص في العلامة الإعرابية للمحافظة على المناسبة الصوتية، وذلك لوضوح قرائن تتضافر بعضها مع بعضها الآخر لإبراز المعنى، فقرينة البنية والتضام والرتبة تكفلت بإبراز المعنى^٣.

بينما يرى إبراهيم السامرائي أن هذا الشاهد الشعري من اللهجات العربية القديمة، وهي لهجة بني الحارث على وجه التحديد، التي تلتزم الألف في التنثنية مطلقاً، كقول هوبر الحارثي:

تزود منا بين أذناه ضربة دعت إلى هابي التراب عقيم

ويدعو إلى اتباع هذه اللهجة بالتزام الألف في جميع الحالات الإعرابية للمثنى رفعاً ونصباً وجراً لسهولة النطق بالألف^٤.

^١ السحيمي، سلمان بن سالم: دراسة صوتية صرفية لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية، دار البخاري للنشر، المدينة المنورة، ط1417/1هـ، ص224.

^٢ استيتية، سمير شريف: الإعراب في العربية صوتياً ودلالياً بين القديم والحديث، حوليات الآداب والعلوم الإنسانية، الحولية 34، الرسالة 392، سنة 2013م، ص129.

^٣ انظر: درويش، شوكت عبد الرحمن: الرخصة النحوية، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 2004م، ص248.

^٤ هؤ، حميد مجيد: نظرات في كتاب التطور اللغوي التاريخي للدكتور إبراهيم السامرائي، مجلة البلاغ، العراق، العدد 9، السنة الأولى، حزيران 1967م، ص44. انظر: إبراهيم مصطفى: التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، 1983م، ط3، ص69.

ويرى إبراهيم مصطفى أن الأسماء الستة معربة بالحركات كغيرها من سائر الكلمات، فالضمة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة في غير هذين. وإنما مدّت كل حركة فنشأ لينها وسبب ذلك أن كلمتي (نو وفا) وُضِعَتَا على حرف واحد، وبقيت كلمات الباب وُضِعَت على حرفين، الأول منهما حرف حلقي، ولأن حروف الحلق ضعيفة في النطق، قليلة الحظ من الظهور، فليس لِعَضَلِ الحلق من المرونة والقدرة على النطق وتحديد المخارج ما للسان والشفيتين، ومن عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر، فمدّت في هذه الكلمات حركات الإعراب ومطتها لتعطي الكلمة حظاً من البيان في النطق... وإنما هي قاعدة مطردة في هذه الكلمات: إذا أُفردت غير منونة أُطلقت الحركات في آخرها إطناباً فيها، وتحقيقاً لنطقها، وهذا يوافق مذهب أبي عثمان المازني^١. ومن المحدثين من يرى أن ما حصل لبناء هذه الكلمات فهو أن الأصل فيها هو الهمز، نحو(أبأ) حذفت منها الهمزة والفتحة التي قبلها، فأصبحت الضمة وهي حركة الإعراب مجاورة للباء، فأصبحت الباء حرف الإعراب بعد أن كانت الهمزة هي حرف الإعراب، فقليل أب، وكذلك أخ وحـم وهـن، وأن فو أصلها هو الاسم الثلاثي (فَمَو) أو (فُمَو)، ثم قلبت الواو همزة أي (فَمَأ) أو (فُمَأ) على لهجة ضم الفاء. حذفت الهمزة والفتحة السابقة لها فأصبحت (فُم)، ثم حذفت الميم مع التنوين فقليل (فُ) ثم مدت الضمة أو الحركة الإعرابية عوضاً عن الميم المحذوفة. فقليل (فو) في الرفع و(فا) في النصب و(في) في الجر، فالفاء هو حرف الإعراب، والضمة الطويلة-واو المد- هي علامة الرفع. وذو أصلها (ذَو) بدليل جمعها على ذووا. حذفت الواو مع الحركة السابقة لها وحُرِكت بالضم في حالة الرفع، ثم أشبعت الحركة لتصبح ضمة طويلة. لتتكون(ذو) من صوتين هما الذال وواو المد التي بعدها. فالذال حرف الإعراب، وواو المد التي بعدها هي حركة الإعراب. فالحركة الممدودة هنا تحمل دلالة الإفراد، والإعراب، والتعويض عن المحذوف^٢.

ويرى مهدي المخزومي أن الأسماء الستة معربة بأصوات لين طويلة؛ وذلك لأنها مؤلفة من حرفين، ولا ينطق اللسان العربي بالحرفين في يُسر، فمُطَلَّت الضمة في حالة الرفع فصارت واوًا، ومُطَلَّت الكسرة في حالة الخفض فصارت ياء، ومُطَلَّت الفتحة في حالة

^١ انظر: مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، ص72

^٢ السحيمي، سلمان بن سالم: دراسة صوتية لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية، ص268

النصب حتى صارت ألفاً. وبذلك أصبحت هذا الكلمات الثنائية ثلاثية، والثلاثية أخفية وأيسر على اللسان في بنيتها، لأنه أساس البناء في العربية^١.

وقد بيّن زيد القرالة بالكتابة الصوتية والتوزيع المقطعي أن إثبات حركات الإعراب الأصلية على الأسماء الستة في حال الأفراد والإبقاء عليها متبوعة بأصوات المد (الحركات الفرعية) عند الإضافة تبين وجود إشكالية صوتية، تتمثل هذه الإشكالية في أن المقطع الثالث سيتشكل من حركة طويلة (ح ح)، وكذلك تتابع حركات الإعراب الأصلية وحركة الإعراب الفرعية، وكل واحدة منهما لم تتولد عن الأخرى، ومعنى هذا أن الحركات تتراكم مع اختلاف أصولها، وقيمتها الصوتية (أي وظائفها)، وهذا ما لا تجيزه بديهيات الدرس الصوتي، إضافة إلى ذلك فإن المقطع الصوتي لا يتكون من صامت منفرد أو حركة، ولا يبدأ بحركة كما يزعم بعض المحدثين اعتماداً على آلية نطقهم الصوتي...والذي يقترحه القرالة هو أن هذه الأسماء معربة بالحركات الأصلية، ويخرج من هذا الإعراب (فو- ذو). وأن هذه الأسماء (أبْ أْ حَمْ هُنْ) تُحرك بالحركات الأصلية، وهذا على الأصل المفترض في حال درج الكلام في مثل: حضر أبْ خالد؛ ولقطة حروف بناء كلمة (أب) فإن الضمة والفتحة والكسرة على هذه الأسماء تُشبع، ويمتد الصوت بها فتصبح أصوات علة مشبعة، وهي الواو في الرفع، والألف في النصب، والياء في الجر، وتكون الحروف السابقة لها هي حروف الإعراب، أما (فو وذو) فيأخذان خصوصية إذ هما معربان دائماً، إلا فو في حال الفصل فإنه تلحق به الميم (فم)، وهما في حال الإضافة معربان بأصوات المد -الحركات المشبعة- وهذه الأصوات تمثل حركة الإعراب، وتنتمى لبناء الكلمة وذلك لحاجتها لهذه التنمة لما فيهما من نقص البناء^٢.

خلاصة إعراب الأسماء الستة بناءً على التحليل الصوتي:

نلاحظ أن الأسماء (أبْ- أْ- حَمْ - هُنْ) ثنائية الأصل والاستعمال، والحرف الثاني هو حرف الإعراب، وتختلف بنيتها باختلاف أحوال الكلمة من الإضافة والتجرد، وإنما ظهرت الواو فيها لعدة دلالية لا صوتية، فهي ليست من أصل الكلمة كما يرى القدماء.

أولاً - في حالة الأفراد:

^١ المخزومي، مهدي: النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص74
^٢ القرالة، زيد خليل: حول التعليل الصوتي للظواهر النحوية، مجمع اللغة العربية -ليبيا-، المجلد التاسع، العدد التاسع، الجزء الثاني، 2012م، ص26

1- يعرب الاسم المفرد المقطوع عن الإضافة بالحركات القصيرة، نحو: قال أب. رأيت أباً، مررت بأب. فتتكون بنية الكلمة المقطعية من مقطعين قصيرين (ص ح / ص ح). أي جاء المفرد على حرفين، وهو الأصل، فيكون حرف الباء حرف الإعراب، والحركة الظاهرة علامته.

2- يعرب الاسم المضاف لاسم ظاهر أو ضمير متصل بالحركات الطويلة، نحو: قال أبو خالد، ورأيت أبا خالد، ومررت بأبي خالد. وقال أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك. والأصل أن تكون لكلمة على حرفين أي (قال أب خالد- وقال أبك) وهذا الذي عليه بعض لهجات العرب¹. وإنما أشبعت الضمة فطالت لأنها ضعفت في وصل الكلام ولا تكاد تظهر. فقالوا: جاء أبو خالد – رأيت أبا خالد – مررت بأبي خالد. ليصبح بناء الكلمة مكوناً من مقطعين (ص ح / ص ح ح) فهي معربة بالحركات الفتحة والضمة والكسرة ولكن طويلة لا قصيرة، ويكون الباء حرف الإعراب هنا أيضاً.

3- يعرب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بالكسرة رفعاً ونصباً وجرأً، نحو: (قال أبي)، فالأصل (قال أب+ي) وبالتحليل الصوتي لمقاطع الكلمة: (أبي)

أ – ب – ي

ص ح / ص ح ص

لم تشبع الضمة مع ياء المتكلم كما جرى مع بقية الضمائر المتصلة ولعل السبب في ذلك هو أن ياء المتكلم صوت لين، لا حرف صامت، ولكن تحولت الضمة -وهي علامة الإعراب- إلى كسرة تحت تأثير قانون المماثلة وتأثير من ياء الإضافة، فاجتمعت الكسرة وياء الإضافة الساكنة، فتشكل المزدوج الحركي المرفوض (أ – ب – ي) فماثلت الياء اللينة الكسرة لتشكل الكسرة الطويلة لتصبح البنية المقطعية للكلمة مكونة من مقطعين: مقطع قصير و مقطع طويل مفتوح.

(أبي)

أ – ب –

ص ح / ص ح ح

فاتصال ياء المتكلم بها لا يغير من بنيتها، كحال ياء المتكلم مع الاسم صحيح الآخر، نحو: (قلم) تصبح (قلمي). وحرف الإعراب في الأسماء الستة نحو (أبي) هو الباء أيضاً،

¹ انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص53

وعلامة إعرابها الكسرة الطويلة لا القصيرة أو المقدرة والتي تكون مورفيماً للتكلم والإعراب رفعاً ونصباً وجرّاً، وليس بالحركات المقدرة كما ذهب القدماء. فالذي نراه أن ياء المتكلم ليست ياء مد في الحقيقة بل صوت لين ودليلنا هو التثنية (قلمي = قلماي) والجمع (معلموي = معلميّ) حيث جاءت ياء المتكلم لينة في المثني والجمع.

ثانياً- في حالة التثنية:

1- يعرب الاسم المقطوع عن الإضافة إعراب المثني بالألف رفعاً والياء جرّاً ونصباً، نحو: قال الأبوان ورأيت الأبوين ومررت بالأبوين. والأصل في تثنية هذه الأسماء (أب + ان). ولكن تجنباً للالتباس مع صيغة المفرد المضاف المنصوب جيء بالواو، أي لمخالفة دلالية لا صوتية وهي الدلالة على المثني المضاف، كأن تقول في الأصل: رأيت أبا خالد (للمفرد المنصوب)، وجاء أبان خالد (للمثني). وبعد حذف نون المثني للإضافة تصبح: جاء أبا خالد (للمثني)، فكان من الضروري إزالة اللبس عنها بواو اللين. فكان: رأيت أبا خالد (للمفرد)، جاء أبوا خالد (للمثني)، فتعرب الكلمة إعراب المثني ترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء. وحرف الإعراب هو الباء أيضاً لا الواو.

2- يعرب الاسم المضاف لاسم ظاهر أو ضمير إعراب المثني، نحو: قال أبوا خالد، وقال أبواك. والأصل (أب + ألف الاثنين ونون) فلما حذفت النون للإضافة أصبحت (أبا) فجاء بالواو لمخالفة دلالية لا صوتية، وهي المثني المضاف كأن تقول في الأصل (رأيت أبا خالد للمفرد، وجاء أبا خالد للمثني) فكان من الضروري إزالة اللبس عنها بواو اللين. فكان (رأيت أبا خالد للمفرد، قال أبوا خالد للمثني).

3- يعرب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إعراب المثني نحو: قال أبواي، رأيت أبوي، مررت بأبوي. لا تؤثر ياء المتكلم على بنية الكلمة لأنها فصلت عنه بمورفيمات التثنية والإعراب.

4- نلاحظ أن الاسم (ذو) أحادي الأصل ثنائي الاستعمال، فالواو المدية ليست حرف الإعراب، بل علامة الإعراب في حالة الرفع، وربما غفل بعض الدارسين عن حقيقة أن الواو في (ذو) صوت مد بينما الواو في (ذوا) صوت لين، فتختلف بنية هذا الاسم في الأفراد والتثنية، ويتبين ذلك بالتحليل الصوتي كما يلي:

أولاً- في حالة الأفراد، نحو: جاء ذو عدلٍ، ورأيت ذا عدلٍ، ومررت بذِي عدلٍ. جاءت بنية الكلمة على الأصل أي مكونة من مقطع واحد (ص ح)، ولكن مدّت الحركة لتصبح البنية (ص ح ح)، فالضمة الطويلة علامة الرفع، والفتحة الطويلة علامة النصب، والكسرة الطويلة علامة الجر.

ثانياً- في حالة التثنية: نحو: جاء ذوا عدلٍ، رأيت ذَوِي عدلٍ، ومررت بذَوِي عدلٍ. والأصل (قال ذا عدلٍ، ورأيت ذِي عدلٍ، ومررت بذِي عدلٍ) ولكن لتجنب الالتباس بصيغة المفرد جاءت الواو

لمخالفة دلالية صوتية، ومثله جرى في الجمع: جاء ذوو عدل، رأيت ذوي عدل، مررت بذوي عدل. تبقى الواو اللينة للتفريق، والياء والواو مورفيمي الجمع والإعراب.

5- أما الاسم السادس (فو) فتلاثي الأصل أحادي الاستعمال، فالأصل (فَوْه). قال الخليل: "والفم أصل بنائه الفوه، حذفت الهاء من آخره، وحملت الواو على الرفع والنصب والجر، فاجترت الواو صروف النحو إلى نفسها فصارت كأنها مدّة تتبع الفاء"^١. وذكر ابن يعيش أن (فم) أصلها (فوه) بدليل التصغير والجمع، وحذفت منها الهاء لضعفها وقربها من مخرج الألف، فحذفت كما تحذف العلة، والواو حرف الإعراب، ولكنها قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومع دخول التنوين يلتقي ساكنان -الألف والتنوين-، فيحذف أحدهما وهو الألف لتبقى الكلمة على حرف واحد، وهذا ليس له نظير في اللغة، فكان الأحسن من هذا قلب الواو ميماً لأنها أقرب للمخرج وأثبت في النطق من العلة^٢.

والذي نراه أن (فو) معربة بالحركات الطويلة كما بقية الأسماء الستة. نحو: لا فُضَّ فوك، لا تفتح فالك، لا تستهن بفيك. وعند إضافتها إلى ياء المتكلم التي نعتقد أنها ياء لين لا مد تصبح بنيتها متضمنة لمقاطع صوتية غير مستقرة على الصورة الآتية :

في حالة الرفع (فو + يَ)

فُ / يَ

ص ح / ص ح

في حالة النصب (فا + يَ)

فَ / يَ

ص ح / ص ح

فلا تغير يطرأ على بنية الكلمة في حالتي الرفع والنصب، أما في حالة الجر (في + يَ) ومن خلال التحليل الصوتي للبنية المقطعية نجد أن ما جرى للبنية هو تحول (قلب) لا حذف، حيث قلب جزء من صوت المد إلى شبه الحركة (ياء اللين) فالتقت ياءان لتصبح (في). كما تغيرت بنيتها المقطعية لتصبح:

فِيَّ

فِ / يَ

ص ح / ص ح

^١ الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، ج8، ص406

^٢ انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص53

المبحث الثالث

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

تناول القدماء المثنى والجمع واللواحق التي تتصل ببنية الاسم، وما تحمله هذه اللواحق من دلالات، وتركز اهتمامهم على دلالة هذه اللواحق على الحالة الإعرابية، فتباينت آراؤهم فيها فمنهم من يرى أنها حروف إعراب، وينسب هذا الرأي إلى الخليل وسيبويه وأبي علي الفارسي والزجاجي والزمخشري وعامة البصريين^١. ويمثل الإعراب أحد أظهر خصائص اللغة العربية وأقدمها، ويرى بعض العلماء أن الإعراب قد خضع لتطورات شتى على مدى التاريخ اللغوي. وأظهر تطور وأجله ما نجده في الثنائية التي تتمثل في الإعراب والبناء، فهذه الثنائية تنبئ عن ذلك التطور، إذ لا يُعقل أن يكون الإعراب والبناء قد وُجدا معاً، ولا أن يكون هذا التطور قد حدث فجأة، دون أن يكون تطوراً متدرجاً متعاقب المراحل قد أخذ سبيله إلى أن وصل الإعراب والبناء إلى ما صار إليه^٢. قال سيبويه: "واعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون"^٣. وقال أبو علي: "والمعنى بحرف الإعراب هو نهاية الكلمة المعربة، سواء كان ذلك زائداً أو أصلياً، بعد أن يكون الحرف بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها، ولو كانت هذه الحروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهايات لها للزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع، كما أن الإعراب وأدلته كذلك، فلما كان حذفها من الكلمة تزول به دلالة تبيين الاسم على ما كان يدل عليه من التثنية والجمع، كما تزول بحذف التاء وحذف حرفي الإضافة دلالة التأنيث والتثنية، علمنا أنها حروف إعراب"^٤. وقال الزمخشري في أعراب جمع المذكر السالم: "الواو حرف الإعراب كما كانت الألف في التثنية كذلك، وهي علامة الرفع والجمع والقلّة، فإنه لا يجمع على هذا الجمع إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة، فهو من أبنية القلة"^٥. وقال بعض البصريين:

^١ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 36-38/ الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 138

^٢ استنبطية، سمير شريف: علم الأصوات النحوي، ص 281

^٣ سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 17

^٤ جنهويتشي، هدى: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، مكتبة الثقافة، عمان، ط 1، 1993، ص 44

^٥ ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 214

الحروف أبدال من الحركات يعني الألف في التثنية و الياء فيها و الياء في الجمع و الواو فيه"^١.

وهناك رأي ثانٍ يذهب أصحابه إلى أن الألف والياء في المثنى علامة إعراب، أي أن الألف والياء في المثنى مثل الضمة والكسرة، مستدلّين بأنها تتغير كتغير الحركات، فلما تغيرت كتغير الحركات دلّ على أنها إعراب بمنزلة الحركات. وينسب هذا القول إلى الزيايدي والفراء وعامة الكوفيين، وقطرب من البصريين"^٢.

وهناك رأي ثالث يذهب أصحابه إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذلك أنك إذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب. وينسب هذا الرأي إلى المازني والمبرد والأخفش^٣. ورأي رابع يذهب إلى أن انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب، ويريد بالانقلاب تغير الألف إلى ياء، والألف حرف الإعراب كما قال سيبويه، وينسب إلى أبي عمر الجرمي^٤. وقد ردّ بعض النحويين هذا الرأي من جهتين ذكرهما الأنباري في مسائل الخلاف:"أحدهما أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم، والوجه الثاني أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين، لأن أول أحوال الاسم الرفع لا انقلاب له، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين؛ لانقلابهما. وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال"^٥. وحكي عن أبي إسحق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع^٦.

ومن القدماء من يفسر إعراب المثنى والجمع بالحروف لا الحركات بأن الحركات استوفتها الآحاد، ومن ثم أعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات، وإنما أعربا هذا الإعراب المعين لأن كان جُلب قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية، وكذا الواو في الجمع

^١ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص138

^٢ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص36-38/ الزمخشري: شرح المفصل، ج3، ص189

^٣ المبرد: المقتضب، ج1، ص143/ الاسترأبادي، شرح الكافية، مج1، ص29/ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص36-38/ ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص189

^٤ الاسترأبادي، شرح الكافية، مج1، ص29/ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص36-38

^٥ الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص36-38

^٦ المرجع السابق، ج1، ص36-38

علامة للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع^١.

وقال الزجاجي: "إنما جعلت الألف في رفع الاثنين لأن الرفع أول الإعراب، لأنه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما، والتنثنية أول الجموع لأن معناها ضم شيء إلى شيء كما ذكرناه، والحروف المتولدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت الواو والألف والياء والأفعال"^٢.

ويرى زيد القرالة أن الحركات الفرعية المتمثلة في أصوات المد هي في المثنى وجمع المذكر السالم علامات إعراب. وأن أثر الرسم الإملائي كان فاعلاً في توجيه آراء القدماء مما جعلهم ينظرون إلى هذه الأصوات على أنها جزء من الكلمة وأنها حروف إعراب كما يرى سيبويه^٣.

خلاصة إعراب المثنى بناءً على التحليل الصوتي:

الاسم المفرد أصل وسابق على المثنى والجمع بلا شك، وبناء الاسم الدال على معناه الأصلي سابق على الزائدة الإعرابية (العلامة)، فالدالة على العدد من تنثنية أو جمع سابقة على الدالة الإعرابية، وعليه فإنه قولنا: (جاء المعلم) أصل سابق على قولنا: (جاء المعلمان، وجاء المعلمون). والتغير الحاصل بين الصورتين هو استخدام أصوات المد واللين كمورفيمات عددية تدخل في أصل بناء الكلمة لتؤدي وظيفتها الدلالية، ولا يمكن الاستغناء عن هذه المورفيمات مع الحفاظ على معنى التنثنية أو الجمع. بينما يمكن الاستغناء عن الدالة الإعرابية في بعض الحالات كالوقوف على الاسم المفرد (جاء المعلم) حيث تصح الدلالة رغم انتفاء العلامة الإعرابية.

إن المنطق العقلي يفترض استخدام الألفاظ الدالة على التنثنية قبل الألفاظ الدالة على الجمع، إلا أن المنطق اللغوي لا يوجب ذلك إذ يمكن أن يكون المتكلم قد اصطلاح ألفاظ التنثنية والجمع في فترة واحدة أو التنثنية قبل الجمع أو العكس. ولذلك لا نستطيع افتراض أن إحدى الصيغتين متطورة عن الأخرى أو أن بينهما رابطاً ما، وإن تشابهت المورفيمات الدالة عليهما صوتياً أو تقاربت. ولكن الاستعمال اللغوي يؤكد لنا أن استخدام مورفيمات

^١ الاسترأبادي، شرح الكافية، مج 1، ص 29

^٢ الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 125

^٣ القرالة، زيد خليل: حول التعليل الصوتي للظواهر النحوية، مجمع اللغة العربية - ليبيا، المجلد التاسع، العدد التاسع، الجزء الثاني، 2012م، ص 35

التثنية أكثر من استخدام مورفيمات الجمع؛ وذلك لأن للتثنية صيغة ثابتة مع جميع الأسماء، بينما نجد للجمع صيغاً مختلفة حيث المذكر السالم والمؤنث السالم والتكسير. ولأن التثنية أكثر استعمالاً وشيوعاً في اللغة من جمع المذكر السالم اختارت اللغة أخف المورفيمات من الناحية الصوتية وهو (المد بالألف َ) وبها دلت على المثني في حالة الرفع لأن الرفع أيضاً هو أكثر أحوال الكلمة دوراناً، ويتبين ذلك من خلال التحليل الصوتي:

مَعْلَمٌ
 م / ع َ ل / ل َ م / م َ ن
 ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص
 معلّمان
 م / ع َ ل / ل َ م َ ن
 ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص
 وللدلالة على الحالات الإعرابية الأخرى من جر أو نصب استخدمت اللغة العربية أخف المزدوجات الحركية وهي (ي) على الصورة الآتية:
 معلماً
 م / ع َ ل / ل َ م َ ن
 ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص

في التثنية (معلّمين)
 م / ع َ ل / ل َ م َ ي / ي َ ن
 ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص
 فتحمل الفتحة معنى التثنية بينما تحمل ياء اللين المعنى الإعرابي للجر والنصب. وهذا يؤكد ميل اللغة العربية نحو التخفيف واليسر في النطق وابتعادها عن الثقل من المقاطع والأصوات.
 خلاصة إعراب جمع المذكر السالم بناءً على التحليل الصوتي:

استخدمت اللغة للتعبير عن جمع المذكر السالم صوتي المد (الضمة الطويلة والكسرة الطويلة)، ولا يعني ذلك وجود أي رابط بينها وبين صيغة التثنية، وإنما اقتصر على مد الحركة الموجودة أصلاً. على الصورة الآتية:

أولاً- في حالة الرفع:
 المفرد المرفوع (معلم)
 م / ع َ ل / ل َ م َ ن
 ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص
 الجمع المرفوع (معلمون)
 م / ع َ ل / ل َ م َ ن
 ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص
 اقتصر التغير في حالة الرفع على مد حركة الضمة الموجودة في بنية الاسم المفرد وتحولها إلى ضمة طويلة في الجمع.
 ثانياً- في حالة الجر:
 المفرد المجرور (معلم)

م / ء / ع / ل / ل / م - ن
 ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص
 الجمع المجرور (معلمين)
 م / ء / ع / ل / ل / م - ن
 ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص
 اقتصر التغير في حالة الجر على مد حركة الكسرة الموجودة في بنية الاسم المفرد وتحولها
 إلى كسرة طويلة في الجمع.

ثالثاً- في حالة النصب: المفرد المنصوب (معلماً)

م / ء / ع / ل / ل / م - ن
 ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص
 الجمع المنصوب (معلمين)
 م / ء / ع / ل / ل / م - ن
 ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص
 لم تمد حركة نصب المفرد في حالة الجمع لعل دلالية لا صوتية وذلك تجنباً للالتباس
 بصيغة المفرد. إذ لو مُدَّت الفتحة لأصبحت البنية (معلمان). وإنما قلبت الفتحة كسرة ثم
 مدّت للدلالة على الجمع كما جرى في حالتي الرفع والجر.

المبحث الرابع

إعراب المقصور والمنقوص

أولاً- إعراب الاسم المقصور:

الاسم المقصور هو الاسم المنتهي بألف (الفتحة الطويلة)، والنحاة يحصرون الاسم المقصور بالمعرب فالمبني المنتهي بألف لا يعد من الأسماء المقصورة وكذلك الحروف والأفعال.^١ وحكم الاسم المقصور عندهم الإعراب بالحركات المقدرة على آخره في جميع حالاته.^٢

وقد تنبه القدماء إلى عدم وجود الحركة (علامة الإعراب) ظاهرة في الاسم المقصور، فافترضوا ما يصطلح عليه بالإعراب التقديري. فلجأ النحاة إلى تقدير العلامة الإعرابية في مثل هذه الكلمات، تقدر الحركات الثلاث الضمة والفتحة والكسرة على آخر الاسم المقصور.^٣

يقول الأستراباذي: "اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين إما تعذر النطق به واستحالته، وإما تعسره واستثقاله، فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الإطلاق أي رفعاً ونصباً وجرّاً. الأول باب (عصى): يعني كل معرب مقصور، فإنه يتعذر إعرابه لفظاً في الأحوال الثلاث، لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفاً آخر أي همزة، فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفاً، والثاني باب (غلامي): ..."

فالقدماء يرون أن علامة الإعراب لا تظهر في الأسماء المقصورة لأن آخرها ألف. ففي إعراب الاسم المقصور (الأعلى) في قوله تعالى: ﴿فسبح اسم ربك الأعلى﴾ سورة الأعلى 1. يقول ابن خلوويه: "جرُّ صفة للرب، ولا يتبين فيه الإعراب لأن آخره ألف مقصورة".^٤

^١ انظر: حسن، عباس: النحو الوافي، ج 4، ص 605

^٢ المرجع السابق، ج 4، ص 605

^٣ المرجع السابق، ج 1، ص 199

^٤ الأستراباذي: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، مج 1، ص 34.

^٥ ابن خلوويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1985م، ص 54.

ويقول الوشاء: "أما المقصور فلا يدخله رفع ولا نصب ولا خفض، ويستوي فيه لفظ ذوات الواو والياء، وينون ما كان منصرفاً، نحو قولك (هوىً ورضاً) وما لم يكن منصرفاً فيأؤه ساكنة"^١.

وجاء في شرح المفصل لابن يعيش أن الأسماء المقصورة من نحو: عصا ورحى والمنقوصة من نحو: قاضي في حالتي الرفع والجر لا يتبين فيها الإعراب، وإنما يُدرك البيان من العوامل قبلها؛ لأن هذه الأسماء معربة وإن لم يظهر فيها إعراب، وإنما لم يظهر فيها إعراب لئبُو حرف الإعراب عن تحمل الحركات. فالمعرب عنده على ضربين: الأول يختلف فيه اللفظ بصورة جلية للمستمع، وذلك عبر علامات الإعراب الظاهرة، والثاني يكون باختلاف المحل فقط دون أن يتغير اللفظ بل يُقدّر تقديرًا.^٢

وذكر السيوطي عن أبي البقاء في التبيين: "ليس كل مقدّر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور، فإن الإعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه، وكذلك الأسماء الستة عند سيبويه الإعراب مقدر في حروف المد منها وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه"^٣.

ومن القدماء من يرى خلاف ما سبق ويدعو إلى إلغاء فكرة التقدير الافتراضي للعلامة الإعرابية، فيرى ابن مضاء القرطبي ضرورة منع الإعراب التقديري من المفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية، حين تقع مبتدآت أو فاعلات أو مفعولات والاكتفاء ببيان محلها الإعرابي، فنقول مثلاً مبتدأ أو فاعل أو مفعول، ولا نستمر في القول إنه مرفوع مثلاً بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر أو ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل^٤.

أما المحدثون فمنهم من أخذ برأي القدماء وأيده، فيرى محمد حماسة أن نظرية العامل مسؤولة عن الإعراب التقديري، فمادام المؤثر أي العامل موجوداً، وجب البحث عن المتأثر أي المعمول، ولا بد من اعتبار محل التأثير، وتقدير علامة هذا التأثير إذا لم يمكن ظهورها، والتقدير ليس إلا مراعاة للحالة الإعرابية التي تشغلها الكلمة^٥.

^١ أبو الطيب الوشاء: الممدود والقصور، حققه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1079م، ص30

^٢ انظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص151

^٣ السيوطي: الأشباه والنظائر، ج1، ص308

^٤ انظر: ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1947م، ص72

^٥ حماسة، محمد: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعا جامعة الكويت، 1984م، ص190.

ومن المحدثين من خالف هذا الرأي ودعا لإلغاء الإعراب التقديري، ورآه نتاج نزعة لغوية فلسفية، يقول تمام حسان: "الإعراب التقديري مظهر من مظاهر غلبة التفكير الفلسفي على الدراسات النحوية، وأثر من آثار التطبيق لمقولة (الكيف والمكان)... وقد ظهرت المكانية بوضوح فيما أسماه النحاة صرف الإعراب، وأنه لا بد للإعراب من مكان"^١. ويرى سيد رزق أن العلامة الإعرابية المقدرة مجرد تصور مُتَوَهَم يهدف إلى أن تتسجم القاعدة التي وضعها النحاة وهي الإعراب، مع المنطوق اللغوي المسموع عن العرب^٢. وكذلك يرى عبد الرحمن أيوب فالإعراب التقديري عنده نمط من الخيال والافتراض الذي يغيّر المنطق اللغوي^٣. ويرى زيد القرالة أن الإعراب التقديري ضرب من الخيال والافتراض اللغوي، ومردُّ هذا الخيال والافتراض هو محاولة القدماء اطراد نظرية العامل التي شغلوا بها، وجعلوها محورا في الدرس النحوي، مما دفعهم إلى القول بالتقدير والإعراب المحلي وغير ذلك مما لا ينسجم مع المنطق اللغوي^٤.

ومن المحدثين من راح يبين حقيقة العلامة الإعرابية وفقاً للنظريات والدراسات اللغوية الحديثة، يقول سمير استيتة: "الأصل في الحركة الإعرابية أن تظهر على آخر الكلمة المعربة. ولكن قد يحول بينها وبين ظهورها حائل في مبني الكلمة، أو في التركيب. أما الحائل الذي في مبني الكلمة ففي مثل الفعل المضارع الذي ينتهي بألف كما في (ينأى) إذ لا مجال أن تظهر الضمة أو الفتحة على الألف التي في آخره. والحائل الذي يحول بين الحركة والظهور حائل صوتي، فلا تظهر الحركة على الألف التي هي حركة أيضاً ولكنها حركة طويلة كما هو معلوم.

لجأ النحاة إلى تقدير الحركة، فتصوروا أن الفعل مرفوع بضمة منع من ظهورها التعذر، وقالوا مثل ذلك في الفتحة التي هي علامة نصبه. وكتب النحو مليئة بمسائل النحو التقديري. ولا شك أن تقديرهم يعني أن هذا هو ما جرى به لسان العرب أو ما يمكن أن يجري به لسانهم ولا يعني تقديرهم شيئاً آخر غير هذين الاحتمالين. إن هذين الاحتمالين لا

^١ حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، ص20

^٢ الطويل، سيد رزق: ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد 1، 1983م، ص89.

^٣ انظر: أيوب، عبد الرحمن: دراسات نقدية في النحو العربي، ص52

^٤ انظر: القرالة، زيد خليل: التوجيه الصوتي للإعراب التقديري دراسة في إعراب المنقوص والمقصور، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، العدد 45، 2013م، ص166

يزيدان أن يكونا فرضين، وحتى يكون ما افترضوه مقبولاً لابد أن يكون نطقه قابلاً للوقوع، والصحيح بمقتضى المعايير الصوتية أنه ليس من السهل تصور وقوع ما افترضوه. والذي نراه هو أنه مادام اللسان لا يجري بمثل ما افترضوه وتصوروا وقوعه فلا فائدة من افتراضه، وأن هذا لا يتعدى أن يكون رياضة ذهنية ليس لها أثر كبير في الكشف عن النظام اللغوي، لأن الكشف عن هذا النظام لا يكون إلا إذا كان الولوج فيه بافتراضات محتملة التصور في الواقع. أما الحائل الذي في التركيب فمثل اشتغال الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بهذه الياء وإثثار إخفاء الضمة في الرفع والفتحة في النصب. فيقولون: مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهم يقصدون أن الياء تكون مسبقة بحركة من جنسها وهي الكسرة، وأن اشتغال المحل بهذه الكسرة يجعل من الصعب نطق ضمة الرفع مع أنه ممكن. والحق أنه لا وجود للكسرة قبل ياء المتكلم^١.

ويقول أحمد كشك: "كل ما أشبه التقدير من تقدير للمناسبة أو الثقل أو التعذر أو التخلص إلى آخره إنما هو إمكانات صوتية يصعب معها أن تظهر العلامة، ففرضها إذاً في هذه المواطن غير مقبول من الناحية العلمية"^٢. ويقترح عبد الفتاح الزين في إعراب المقصور المنون أنه معرب بحركات مقدرة على الألف المحذوف نصفها للتعذر^٣.

وقدم زيد القرالة توجيهها صوتياً لإعراب المنقوص والمقصور، يرى فيه أن المتغيرات الصوتية التي تطرأ على صوتي المد: الياء في المنقوص والألف في المقصور، هي العامل الرئيس في تقدير الإعراب في هذين البابين، وذلك لما في أصوات المد من مجانسة للحركات ولما يقع عليها من حذف جزئي، ودخول التنوين مما يؤدي إلى متغيرات في المقاطع الصوتية، ولهذه المتغيرات فقد جاء التقدير الإعرابي قسراً لعل صوتية تكمن في طبيعة بناء المقصور والمنقوص، وأن ملامح العلة الصوتية المقطعية التي تقف وراء تقصير ألف المقصور قد كانت تتبدى للقدماء، ولكن رؤيتهم لها كانت ضبابية وغير محددة، ومع ذلك فإن توجيه بعضهم لم يبتعد عن الأسباب الصوتية^٤.

^١ استنبطية، سمير شريف: علم الأصوات النحوي، دار وائل، عمان، ط ١، 2012م، ص 342

^٢ كشك، أحمد: النحو والسياق الصوتي، ص 29

^٣ انظر: الزين، عبد الفتاح: دراسات ألسنية صوتية وتركيبية، ص 158

^٤ انظر: القرالة، زيد خليل: التوجيه الصوتي للإعراب التقديري دراسة في إعراب المنقوص والمقصور، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات، العدد 45، 2013م، ص 137

ويرى بعضهم أن الأصل في بعض الأسماء المقصورة أن تختتم بحرف صامت لا صوت مد، نحو: مصطفى أصلها مصطفاً فالهمزة هي حرف الإعراب، ولكنها حذفت للتخفيف، فالحاصل أن حرف الإعراب وحركته والتنوين قد حذفت، ومدّت الحركة التي قبل حرف الإعراب عوضاً عنها... فالألف في آخر الأسماء المقصورة ليست بحرف الإعراب ولا يقدر عليها الإعراب، وإنما حركة الإعراب محذوفة مع حرف الإعراب.^١

خلاصة إعراب الاسم المقصور بناءً على التحليل الصوتي:

إن انتهاء الاسم المقصور بصوت الألف (الفتحة الطويلة). نحو: (عصا موسى) وهذه الحركة الطويلة التي اختتمت بها هذه الكلمات لا تقبل دخول حركة الإعراب على بنية الكلمة؛ لأن دخول الحركة سيؤدي إلى تشكل مقطع مرفوض في النظام المقطعي لأبنية العربية، فهذه الحركة الطويلة لا تستقبل حركة الإعراب لامتناع تتابع الحركات. ويمكن ملاحظة ذلك بالتحليل الصوتي:

موسى: mu:sa:

م / س

ص ح ح / ص ح ح

في حالة الرفع مثلاً موسى mu:sa:u

م / س

ص ح ح / ص ح ح ح

مقطع مرفوض

فالاسم المقصور يعرب بالحركة الطويلة رفعاً ونصباً وجرّاً ولا حاجة إلى تقديرها إذ هي ظاهرة وتشكل جزءاً من البناء الصوتي الأصلي للكلمة.

أما في حالة التنوين نحو هدى فإن التحليل الصوتي يكشف أن إضافة النون الساكنة

يشكل المقطع الطويل المغلق الذي تميل اللغة إلى تقصيره^٢. على الصورة الآتية:

هدى: huda:

ه / د

ص ح ح / ص ح ح

(هدى)

هدى: huda:n

ص ح ح / ص ح ح ح

مقطع مكروه

هدى (hudan)

^١ انظر: السحيمي: دراسة صوتية صرفية لحرف الإعراب وحركته، ص 187

^٢ الشايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 128

هـ / د - ن

ص ح / ص ح ص

وإضافة إلى ميل اللغة إلى تقصير المد في المقطع الطويل المغلق فإن الإبقاء عليه لا

يساعد في توصيل المعنى المستفاد من مورفيم التنوين.

ثانياً- إعراب الاسم المنقوص:

يمثل إعراب المنقوص أحد أنماط الإعراب التقديري، إذ يجز بالكسرة المقدرة، ويرفع بالضمة المقدرة أيضاً، ويعلل القدماء عدم ظهور الحركة وتقديرها بالثقل الحاصل عند نطقها، وهذا من الناحية الصوتية غير بعيد عن الصواب. إلا أن القدماء خلطوا بين الحالات الإعرابية المختلفة (الرفع والنصب والجر)، وحالة الحرف الأخير في بنية الاسم المنقوص من حذف وثبوت، إذ تختلف تغيرات بنية الكلمة باختلاف العوامل. ويرى النحويون أن العلامة الإعرابية لا تظهر على الحرف الأخير من الاسم المنقوص لأنه حرف علة. مثل: جاء القاضي.

يقول الاسترأبادي: "وأما المستثقل إعرابه فشيئان يستثقل في أحدهما رفعاً وجرّاً وفي الآخر رفعاً، فالأول اسم المنقوص الذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة، فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما، نحو: ظبي، ودلو، وكربي، ومغزو، أما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي. ويسمى هذا النوع منقوصاً لأنه نقص حركتين، وسمي نحو الفتى والعصى مقصوراً لأنه ضد الممدود، أو لكونه ممنوعاً من مطلق الحركات".^١

وقال السيوطي: "ياء المنقوص لا يظهر فيها حركة الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها، فهي نائبة عن تحمّل الضمة والكسرة... فإنّا إذا قلنا: إنها في موضع رفع، نعني به أن الضمة مقدّرة على الألف نفسها بحيث لولا امتناع الألف من الحركة- في الاسم المقصور- أو استئثار الضمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ".^٢

وينص النحاة على أن من أحكام الاسم المنقوص حذف الياء عند التنوين في حالتي الرفع والجر، مع تقدير الضمة والكسرة عليها، ويجب بقاء الياء والتنوين في حالة النصب،

^١ الأسترأبادي: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، مج 1، ص34.

^٢ السيوطي: الأشباه والنظائر، ج2، ص404.

فيرفع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة، وينصب بالفتحة الظاهرة على الياء الثابتة مع التنوين، ويجر بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة، وإنما حذفت الياء لالتقاء ساكنة مع التنوين في حالي الرفع والجر، إذ الأصل في نحو (جبلٌ عالٍ) (عالٍين) في الرفع و(عالين) في الجر، استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فالتقى ساكنان -الياء والتنوين- حذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصارت الكلمة: عالٍ، في حالي الرفع والجر^١. وقد علل سيبويه حذف ياء المنقوص بأنهم كرهوا الكسر في قاضٍ كما كرهوا الضم فيه^٢. فحذفت الضمة منه في حال الرفع لأن الواو قد تُكره بعد الياء حتى تُقلب ياء، والضمة تُكره معها حتى تُكسر في بيض ونحوها، وتُحذف الكسرة التي بعد الياء فتُسكن الياء المكسورة بعد الكسرة^٣.

قال أبو سعيد السيرافي في حذف ياء المنقوص: "وإنما أذهبوها في الوصل لأن الأصل: هذا قاضيٌ وغازيٌ وعميٌ، ومررت بقاضيٍ وغازيٍ وعميٍ، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء التي قبلها كسرة، فسكنت، والتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين... وهذا أكثر كلام العرب، وبعضهم يرد الياء في الوقف على ما ذكره سيبويه عن أبي الخطاب ويونس عن بعض من يوثق بعربيته من العرب أنه يقول: هذا رامي وغازي وعمي، لأنه ذهب التنوين في الوقف فرد الياء، وقد قرأ ابن كثير في مواضع من القرآن منها: ﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هادٍ﴾ فإذا أدخلت الألف واللام كان إظهار الياء أجود لأنها لا تسقط في الوصل"^٤.

فالقديما يرون أن الحذف وقع على الحركة، فالتقى ساكنان هما الياء والتنوين، وهذا مرفوض عندهم، لذلك حذفت الياء. وذكر الأستراباذي أن الاسم المنقوص فيه إعلال بالحذف حيث تحذف الحركة. فيقول: "ومثل هذه الحال الاسم المنقوص في حالة الرفع. قالوا: هو الداعي والرامي. الأصل: الداعي والرامي وإنما ذكر الداعي والرامي لتوضيح أن الياء التي أصلها الواو كالأصلية"^٥.

^١ انظر: حسن، عباس: النحو الوافي، ج 1، ص 192

^٢ انظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج 4، ص 157

^٣ الحجى، عبد الحق أحمد محمد: الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة. ص 316

^٤ السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج 5، ص 55

^٥ الأستراباذي: شرح الشافية: ج 3، ص 182

ويشير زيد القرالة إلى الفرق بين ياء المنقوص في حالتَي الرفع والجر، حيث تكون ياء مد، أما في حالة النصب فتكون ياء لين؛ ولذلك تظهر عليها علامة النصب، كما يرى أن ثبوت صوت المد يمثل دليلاً على رفعه أو جره وليس علامة إعرابية، فهو في حالة الرفع غير منصوب ولا مجرور، وبما أن الأصل فيه وفق مجيئه في هذه السياقات الرفع، ولم يقع عليه أي مؤثر يؤدي إلى سلب كينونة الرفع فيه كمؤثر الجر أو النصب، فهو مرفوع بما اجتمع عليه من هذه القرائن، وثبات المد في آخره دليل على الرفع وليس علامة إعرابية^١. والذي نراه أن للاسم المنقوص حالتين مختلفتين الأولى حين يكون معرفة حيث ينصب بالفتحة الظاهرة ويجر بالكسرة الطويلة، ويرفع بالكسرة الطويلة بدلاً من الضمة للثقل. ويتبين ذلك من خلال التحليل الصوتي. لحالتَي الجر والرفع. والرفع أصل لأنه لا يحتاج لعامل مؤثر يستدعي جلب حركة معينة كما النصب والجر. وبه نبداً:

القاضي alqa:diyyu

أ - ل / ق - / ض - / ي -

ص ح ص / ص ح ح / ص ح / ص ح

الاسم المنقوص مختوم بياء اللين والتي تظهر عليها الحركة ولكن تتشكل الحركة المزدوجة الثقيلة من الياء شبه الحركة والحركة القصيرة (الضمة) وللتخلص من هذا الثقل ماثلت الضمة الياء بتحولها إلى الكسرة، وقعت الياء شبه الحركة بين حركتين متماثلتين فسقطت. وبناء عليه فالحركة الطويلة الناشئة عن المماثلة والحذف هي علامة الرفع بدلاً من الضمة.

في حالة الجر (القاضي) alqa:diyyi

أ - ل / ق - / ض - / ي -

ص ح ص / ص ح ح / ص ح / ص ح

الاسم المنقوص مختوم بياء اللين والتي تظهر عليها الحركة، وقعت الياء شبه الحركة بين حركتين متماثلتين فسقطت، ونتج عن سقوطها حركة الكسرة الطويلة. وبناء عليه فالحركة الطويلة الناشئة عن الحذف هي علامة الجر.

وقد يسأل سائل هنا: أين حرف الإعراب إن كانت الحركة الطويلة هي علامة الإعراب؟ فجوابنا هو أن حرف الإعراب ناتج عن تصور وقوع الحركة على الحرف وارتباطها به، والذي نراه أن حركة الإعراب لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرف فقد توجد الحركة الدالة على الحالة الإعرابية دون حرف الإعراب.

^١ القرالة، زيد خليل: التوجيه الصوتي للإعراب التقديري، ص 145

في حالة النصب (القاضي) alqa:ḍiya
 أ - ل / ق - ض - ي -
 ص ح ص / ص ح ح / ص ح / ص ح
 الاسم المنقوص مختوم بياء اللين والتي تظهر عليها الحركة، وتشكل المقطع الأخير من شبه
 الحركة الياء وحركة الفتحة القصيرة ومثل هذا الازدواج الحركي مقبول صوتياً ولا ثقل
 فيه.

أما الحالة الثانية من إعراب الاسم المنقوص فهي حين يكون نكرة ويلحق آخره
 التنوين، والذي نراه أن إعرابه لا يختلف كثيراً عن الحالة الأولى حيث ينصب بتنوين الفتح،
 ويجر بتنوين الكسر، ويرفع بتنوين الكسر بدلاً من تنوين الضم للثقل. ويتبين ذلك من خلال
 التحليل الصوتي. والرفع أصل لأنه لا يحتاج لعامل مؤثر يستدعي جلب حركة معينة كما
 النصب والجر. وبه نبدأ:

قاضي qa:ḍiyun
 ق - ض - ي - ن
 ص ح ح / ص ح / ص ح ص
 الاسم المنقوص مختوم بياء اللين والتي تظهر عليها الحركة ولكن تتشكل الحركة المزدوجة
 الثقيلة من الياء شبه الحركة والحركة القصيرة (الضمة) يتبعها التنوين، وللتخلص من هذا
 الثقل ماثلت الضمة الياء بتحولها إلى الكسرة، على الصورة الآتية:
 قاضين qa:ḍiyin
 ق - ض - ي - ن
 ص ح ح / ص ح / ص ح ص

فوقعت الياء شبه الحركة بين حركتين متماثلتين فسقطت.
 قاضين qa:ḍi:n
 ق - ض - ن
 ص ح ح / ص ح ح ص
 مقطع مكروه
 وبذلك تشكل المقطع المكروه (ص ح ح ص) والذي تجنح اللغة إلى التخلص منه من خلال
 تقصير المد ليصبح بناء الكلمة على الصورة الآتية:

قاض qa:ḍin
 ق - ض - ن
 ص ح ح / ص ح ص
 فتتوین الكسر علامة إعراب الاسم المنقوص المرفوع بدلاً من تنوين الضم وذلك موافقة
 لقانون المماثلة والنظام المقطعي لبنية الكلمة العربية.
 ومثله في حالة الجر (قاضي)
 ق - ض - ي - ن
 ص ح ح / ص ح / ص ح ص

الاسم المنقوص مختوم بياء اللين والتي تظهر عليها الحركة، ووقعت الياء شبه الحركة بين حركتين متماثلتين فسقطت، ونتج عن سقوطها مقطع مكروه في العربية (ص ح ح ص).

ق َ / ض ِ ن

ص ح ح / ص ح ح ص

مقطع مكروه

وتميل اللغة العربية إلى التخلص من هذا المقطع بتقصير صوت المد، وتجنباً للالتباس بصيغة الجمع (داعي، داعين) ليصبح بناء الكلمة على الصورة الآتية:

قاضي

ق َ / ض ِ ن

ص ح ح / ص ح ص

فتنوين الكسر علامة إعراب الاسم المنقوص المجرور، وذلك موافقة للنظام المقطعي لبنية الكلمة العربية.

أما في حالة النصب (قاضيًا)

ق َ / ض ِ ي ِ ن

ص ح ح / ص ح / ص ح ص

الاسم المنقوص مختوم بياء اللين والتي تظهر عليها الحركة، وتشكل المقطع الأخير من شبه الحركة الياء وحركة تنوين الفتح، ومثل هذا الازدواج الحركي مقبول صوتياً ولا ثقل فيه؛ لأن الفتحة حركة أمامية سفلية وياء اللين قريبة منها مما أبقى عليها دون تغيير.

خلاصة إعراب الاسم المنقوص بناءً على التحليل الصوتي:

1- يُنصب الاسم المنقوص بالفتحة القصيرة والتنوين، والياء حرف الإعراب إذ تظهر العلامة الإعرابية عليها.

2- يُجر الاسم المنقوص بالكسرة القصيرة والتنوين، والياء حرف الإعراب ولكنها تُحذف لوقوعها بين حركتين متماثلتين، وتجنباً للالتباس بصيغة الجمع (داعٍ للمفرد وداعين للجمع).

3- يُرفع الاسم المنقوص بالكسرة نيابة عن الضمة للثقل، والياء حرف الإعراب يحذف لوقوعه بين حركتين متماثلتين. الداعيُّ وداعيٌّ = الداعي وداعٍ.

4- الإشكال الحاصل في إعراب الاسم المنقوص هو اشتباه ياء المد بياء اللين حيث تأخذان الرمز الصوتي ذاته. فالياء في المنقوص المعرف المنصوب بالفتحة ياء لين. نحو: (رأيتُ القاضي)، أما الياء الظاهرة الظاهرة في المنقوص المرفوع ياء مد. نحو: (جاء القاضي). وإنما حذفت ياء اللين في حالة الرفع والتقت حركتان شكلتا ياء المد التي نراها.

الاستنتاجات والتوصيات

اختلفت نظرة القدماء عن نظرة المحدثين إلى أصوات المد واللين، مما أدى بطبيعة الحال إلى اختلاف التعامل التطبيقي معها، وكذلك اختلفت النتائج التي وصل إليها المحدثون عن التصورات التي كان قد وصل إليها القدماء وأقروها، في حين استفاد المحدثون من نتائج الدراسات الحديثة التي وُظفت فيها الأجهزة الحديثة، كما استفادوا من جانب تطبيقي هام يتعلق ببنية الكلمة وهو المقطع، والذي يُخضع أصوات الكلمة لقوانينه، وفي حقيقة الأمر ترجع إليه أكثر التغيرات الصوتية في بنية الكلمات.

ومن خلال استقراء ما أمكن من آراء القدماء ونتائج المحدثين توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات والمقترحات، وهي:

1- تمتاز أصوات المد واللين بمميزات خاصة من الناحية الصوتية والصرفية جعلتها تمثل الجزء المساعد لعملية النطق، فالحركات توصل النطق بالحرف، والمد واللين توصل النطق بالبناء الكامل للكلمة إذا تعذر نطق مقطع من مقاطعها. ومكانة هذه الأصوات في اللغة العربية نابعة من دورها المتنوع في المستويات اللغوية صوتياً وصوفياً ونحوياً ودلالياً.

2- إن كثيراً من مسائل الخلاف التي دارت بين النحاة واضطربت توجيهاتهم فيها يمكن مناقشتها من الجانب الصوتي كأساس علمي ينطلق منه الباحث في تحليل الظاهرة اللغوية لا التأويلات الفلسفية أو الاجتهادات العقلية الخاصة.

3- تقترح الدراسة وضع علامة تمييزية لصوتي اللين (و- ي) وليس في هذا من حرج، فقد تطورت الكتابة العربية كما نعلم وأضيف إليها إضافات لم تكن موجودة كرموز الحركات القصيرة التي وضعها الخليل وأستاذه أبو الأسود الدؤلي. ونقط الإعجام التي وضعها تلاميذ الخليل، وعلامات الترقيم التي أضافها المحدثون، ولا يخفى على أحد عظيم نفع هذه الإضافات رغم نفور الناس في بادئ الأمر.

4- أشار كثير من العلماء إلى أن أصوات المد – الحركات الطويلة- تعادل حركتين قصيرتين، وهو الذي نتلمس أثره في الجانب العملي التطبيقي حيث تشكل الفتحة الطويلة فتحتين متتابعتين وأن أي انقلاب تتعرض هذه الألف إنما هو تغير لجزء منها –أي إحدى الحركتين- ويكون هذا التغير انزياحاً لإحدى الفتحتين نحو الواو أو الياء اللينتين. فعلى سبيل المثال لجأ القدماء إلى افتراض قلب الواو ألفاً عند إسناد الفعل الناقص إلى واو الجماعة لتفسير حذفها، نحو: (سعى+وا = سَعُوا) وذلك بدعوى التقاء الساكنين، ولكن التحليل المقطعي يقدم تفسيرات أقرب بناء على الحقائق الصوتية، التي تنص على التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (وُوا) وذلك بحذف

الحركة لا شبه الحركة، لأن حذف شبه الحركة يؤدي إلى محظورات مقطعية. وتؤدي شبه الحركة (واو اللين) دور صوت المد (واو الجماعة).

5- بناء على ما سبق توصلت الدراسة أن تعامل اللغة العربية مع الفتحة الطويلة على أنها تتكون من حركتين قد تنزاح إحداهما، فتأخذ الفتحة الطويلة ثلاثة أشكال هي:

- فتحتان متتابعتان (َ) نحو: قال = ص ح ح / ص ح .

- فتحتان الأولى تبقى والثانية تنزلق إلى واو اللين (َو) نحو: مؤت = ص ح ص / ص ح ص

- فتحتان الأولى تبقى والثانية تنزلق إلى ياء اللين (َي) نحو: شيء = ص ح ص / ص ح ص.

أما الكسرة الطويلة فتأخذ شكلاً واحداً هو كسرتان متتابعتان (ِ) نحو: عيد = ص ح ح / ص ح ص، لأن انزلاق إحدى الحركتين يؤدي إلى تشكل مزدوج حركي مرفوض في اللغة العربية مثل (ِ و) الذي يحتوي على كسرة وواو ويتم التخلص بالعودة إلى الكسرة الطويلة، أو المزدوج (ِ ي) الذي تتقارب فيه المخارج فتخضع الياء لقانون المماثلة لتتحول إلى كسرة.

وكذلك الأمر في الضمة الطويلة التي تأخذ شكلاً واحداً مكون من ضمتين متتابعتين (ُ) نحو:

نور = ص ح ح / ص ح ص. لأن انزلاق جزء من الحركة يؤدي إلى تشكل المزدوج الحركي المرفوض في اللغة العربية مثل (ُ و) الذي تتقارب فيه المخارج فتماثل الواو الضمة لتصبح ضمة طويلة، و المزدوج الحركي (ُ ي) الذي يتكون من ضمة وياء ويتم تجاوزه لثقله.

6- الحركات المزوجة الهابطة (ِ ي) (ِ و) لا يليها مقطع مشدد؛ لتشكل مقطع مرفوض في

اللسان العربي، نحو الفعل المضارع المؤكد المسند إلى واو الجماعة:

تَسْعَوْنَ + نْ

ت َ س َ / ع َ و َ ن َ / ن َ

ص ح ص / ص ح ص ص / ص ح

وتميل العربية إلى مقطع الحركة المزدوجة الصاعدة لتجاوز هذا المقطع المرفوض، فتصبح الصيغة (تَسْعَوْنَ).

7- كثير في تعليقات القدماء لحالات الإعلال بالقلب هو التقاء الساكنين، نحو إسناد الفعل المعتل الناقص إلى ألف الاثنين (يدعو + ان) والذي نجده هو انزياح لجزء من حركة المد نحو واو اللين- شبه الحركة - وبذلك فإن دور أشباه الحركات في البناء المقطعي هو دور مساعد لتجاوز الإشكالات المقطعية وتسهيل النطق بأصواتها .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي:
- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن ،محمد الزفزاف، محمد محي الدين ،مطبعة حجازي،مصر،1982م.
- شرح الكافية في النحو،دار الكتب العلمية،بيروت،1985م
- أنيس، إبراهيم:
- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، 2007م.
- إبراهيم، مصطفى:
- إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2014م.
- تحرير النحو العربي، دار المعارف، مصر، ط1، 1958م
- استيتية، سمير شريف:
- علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة ،دار وائل للطباعة و النشر، ط1/2012م.
- الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل ، عمان، 2003م، ط1.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، 1982م.
- أسرار العربية، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الجيل ، بيروت، ط1. 1957م.
- أيوب، عبد الرحمن:
- أصوات اللغة، مكتبة الشباب، القاهرة، مطبعة الكيلان، ط2، 1986م.
- دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ط1.
- البكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس ، ط3/1992م
- بشر، كمال:
- علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط1، 1986م.
- دراسات في علم اللغة، دار المعارف بمصر، الطبعة التاسعة ، 1986م.
- بروكلمان: فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض.
- براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ، إخراج وتعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط2 ، القاهرة، 1994م.
- بني بكر، عبد القادر مرعي: البنية الصوتية للكلمة العربية ، دار عالم الكتب الحديث، اربد ، ط1، 2006م.
- البناء، محمد إبراهيم: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، دار البيان العربي، جدة، ط1، 1985م.
- بيطار، عاصم: النحو والصرف، مطبوعات جامعة دمشق، 2006م.
- جرير، ديوان: كرم البستاني، دار بيوت للطباعة والنشر ، 1986م.
- الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان :
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999م، ط4.

- سر صناعة الإعراب ، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ط2007/2م.
- المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
- جنهوشي، هدى:
- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، مكتبة الثقافة، عمان، ط1، 1993م
- الجوابرة، علي سليمان :
- التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، دار الحامد، عمان، ط1، 2012م.
- الحجي، عبد الحق أحمد محمد:
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ط1، 2008م
- حسنين، صلاح الدين:
- المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، دار الاتحاد العربي، ط1، 1981.
- المدخل في علم الأصوات المقارن، توزيع مكتبة الآداب، 2006م
- أبو حيان النحوي الأندلسي:
- المبدع في التصريف ، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1/1982
- حسان، تمام:
- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1985م.
- مناهج البحث في اللغة ، مكتبة النسر للطباعة، القاهرة، ط1، 1986م
- حماسة، محمد:
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، مطبوعات جامعة الكويت، 1984 م.
- الحملوي، أحمد:
- شذا العرف في فن الصرف، دار الكاتب العربي، بيروت ، ط1/2006م
- حسن، عباس:
- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط4.
- الخالدي، كريم حسين:
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان، ط1، 2006م
- ابن خلويه:
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1985م.
- دي سوسير، فرديناند:
- فصول في علم اللغة ، ترجمة واد باسكين، دار المعرفة، الإسكندرية
- درويش، شوكت عبد الرحمن:
- الرخصة النحوية، دار المطبوعات والنشر، عمان، 2004م.
- الزجاجي، أبو القاسم:
- الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة.
- الزين، عبد الفتاح:
- دراسات ألسنية صوتية وتركيبية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009م.
- السحيمي، سلمان بن سالم:

- دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية ، دار البخاري للنشر،
المدينة المنورة، ط1، 1417هـ.
- ابن سينا:
- أسباب حدوث الحروف ، تحقيق محمد حسان الطيان، يحيى مير علم، (1986م) مطبوعات
مجمع اللغة العربية بدمشق، 1983م.
- السعران، محمود :
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
- ابن السراج، محمد بن سهل:
- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.
- بن أبي سلمى ، زهير: ديوان: شرحه وقدم له، علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية
بيروت، ط1، 1988م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان:
- الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2014م
- السعدني، مصطفى:
- البنيات الأسلوبية في لغة شعرنا العربي الحديث، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1978م.
- السيد، عز الدين:
- التكرير بين المثير والتأثير، دار الطباعة المحمدية ط1، القاهرة ، 1978م.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله:
- شرح كتاب سيبويه ، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط1، 2005م.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله:
- نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط1، 1992م.
- سلوم، تامر:
- نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي، دار الحوار، سوريا، 1983م.
- السيوطي، جلال الدين:
- الأشباه والنظائر، مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق غازي مختار طليمات.
- شاهين، عبد الصبور:
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، الرسالة، بيروت،
1980 م .
- الشايب، فوزي حسن:
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب، إربد 2004 م.
- شواهنة، سعيد محمد:
- القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، دار الوراق، عمان ط1 .
- الشيخ ،أحمد محمد:
- تصريف الأفعال، دار المورد، بيروت، ط1/1987م
- الصيغ، عبد العزيز:
- المصطلح الصوتي ، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000م.
- الطويل، سيد رزق:

- ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد 1، 1983م
- العقدي، رضا هادي حسون:
- إحياء الصرف، دار الكوثر، بغداد، ط1، 2015م.
- عبد الرحمن، إبراهيم:
- قضايا الشعر في النقد الأدبي، بيروت ، دار العودة، 1981م.
- عبابنة، يحيى:
- بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية ،أبو ظبي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2010 م.
- الصرف العربي التحليلي، دار الكتاب الثقافي، إربد، ط1.
- عبده، داود:
- دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير، ط1، 2010م.
- عبده، عبد العزيز:
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، دار الكتاب، طرابلس، ط1، 1982م.
- الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، ديوان: تحقيق محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة.
- أبو علي الفارسي:
- التكملة في النحو، تحقيق حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1، 1981م
- عبد التواب، رمضان:
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م.
- عبد الجليل، عبد القادر:
- علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، عمان، الأردن، دار الأزمنة، 1998م.
- عبد الحميد ، محمد محي الدين:
- دروس التصريف، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م
- ابن عصفور الإشبيلي:
- المتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3.
- ابن عصفور:
- المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1986م
- العطية، خليل إبراهيم :
- في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ، بغداد، 1983م.
- عمر، أحمد مختار:
- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط3/1985م
- العنكي، علي عبد الله حسين:
- الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، دار الروضان، عمان، ط1، 2014م.
- عكاشة، محمود:
- أصوات اللغة، مكتبة دار المعرفة، القاهرة، ط2، 2007م.
- الغلابيني، مصطفى:
- جامع الدروس العربية، دار الحديث، القاهرة، 2005م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:

- المقصود والممدود، تحقيق ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1983م**
- فليش، هنري:
- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط2/ 1983م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد:
- كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- القرطبي، ابن مضاء:
- الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1947م.
- قباوة، فخر الدين:
- تصريف الأسماء والأفعال**، مكتبة المعارف، بيروت ط2/ 1988م
- القالي، أبو علي:
- الأمالي**، دار الكتاب العربي، بيروت.
- القرالة، زيد خليل:
- الحركات في اللغة العربية**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2004م
- كانتينو، جان:
- دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة صالح القرماضي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966م.
- كشك، أحمد:
- من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي**، دار غريب، القاهرة ط2.
- النحو والسياق الصوتي**، دار غريب، القاهرة، 2006م.
- المبرد:
- المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م
- المخزومي، مهدي:
- في النحو العربي نقد وتوجيه**، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1996م.
- النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة
- المطليبي، غالب فاضل:
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربي**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق 1984م.
- أبو مغلي، سميح:
- في فقه اللغة وقضايا العربية**، دار مجدلاوي، الأردن، ط1، 1987م.
- ابن منظور:
- لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3.
- محمد، مناف مهدي:
- علم الأصوات اللغوية**، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1998م.
- عبد الرحمن، ممدوح:
- القيمة الوظيفية للصوائت دراسة لغوية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998م،
- ابن الناطم، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين بن مالك (2016م):

- شرح ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.
- نهر، هادي:
- الصرف الوافي، دار الأمل، اربد، ط2، 2002م.
- النجار، أشواق محمد:
- اللواسق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط1، 2006م.
- النعيمي، حسام سعيد:
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، 1980م.
- النوري، جواد:
- علم الأصوات العربية، منشورات جامعة القدس، 2007 م .
- نزال، نبال نبيل:
- التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، دار الحصاد، دمشق، ط1، 2011م.
- نور الدين، عصام:
- علم الأصوات اللغوية الفونتيكا، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992م
- هلال، عبد الغفار حامد:
- أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، 1979م
- وافي، علي عبد الواحد:
- فقه اللغة ، دار النهضة، مصر، ط1، 1945م.
- الوشاء، أبو الطيب:
- الممدود والمقصود، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1970.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي الموصلي:
- شرح المفصل للزمخشري، قدم له إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط 2 ، 1988م.
- ج-(الرسائل الجامعية)**
- الرشاوين، حسناء محمد هليل: علامات الإعراب الفرعية بين الوصف والمعيار ، إشراف حسن خميس الملخ، جامعة آل البيت (رسالة ماجستير) 2006م.
- الخالدي، كريم حسين: نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، دار صفاء عمان، ط 1 2006م
- السيب، خير الدين : الأسلوب والأداء دراسة صوتية تباينية في القراءات القرآنية ، (رسالة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2004م.
- عجولي، أروى خالد: النظام الصوتي ودلالاته في سيفيات المتنبي وكافورياته ، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2014م.
- القرني، علي عبد الله: أثر الحركات في اللغة العربية -دراسة في الصوت والبنية - (رسالة دكتوراه)، إشراف الدكتور سليمان إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، 2004م.
- حسين، صلاح الدين عيد: التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي -المقطع-الكلمة-الجملة، (رسالة دكتوراه)، إشراف الأستاذ الدكتور سامي عوض، جامعة تشرين، سوريا، 2009م.
- العبد الله، خيرى محمود: جمع التفسير في اللغة العربية (رسالة ماجستير)، إشراف الأستاذ محمود فهمي حجازي، جامعة الكويت، 1978م.

- الكناعنة، عبد الله محمد: **أثر الحركات المزدوجة في بنية الكلمة العربية** (دراسة لغوية)، إشراف يحيى عبابنة، جامعة مؤتة (رسالة ماجستير) 1995م
د- (الدوريات)
- استيتية، سمير شريف:
الإعراب في العربية صوتياً ودلالياً بين القديم والحديث، حوليات الآداب والعلوم الإنسانية، الحولية 34، الرسالة 392، سنة 2013م، ص 129
- خليل، هناء رجب إبراهيم:
جمع التكسير بين القياس والسماع دراسة تحليلية من خلال كتاب الكامل للمبرد، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، 2009م.
- الشايب، فوزي:
تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة 62، 1989م.
من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 30، 1986م.
خواطر وآراء صرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 47، ديسمبر 1994م.
- شواهنة، سعيد:
الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد 16، حزيران 2009م.
- الشمسان، أبو أوس إبراهيم:
وقفات مع فوزي الشايب في نقده للصرف العربي، صحيفة الجريدة، 30 أبريل 2016م.
الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر الصناعة لابن جني، حوليات الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الحولية 22، الرسالة 186، سنة 2002م.
- القرالة، زيد خليل:
التوجيه الصوتي للإعراب التقديري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد 45، 2013م.
حول التعليل الصوتي للظواهر النحوية، مجمع اللغة العربية - ليبيا- المجلد التاسع، العدد التاسع، الجزء الثاني، 2012م.
- هتو، حميد مجيد:
نظرت في كتاب التطور اللغوي التاريخي للدكتور إبراهيم السامرائي: البلاغ (مجلة فكرية جامعية)، الجمعية الإسلامية للخدمات الثقافية، الكاظمية- العراق، العدد التاسع، السنة الأولى، 1967م.

((Abstract))

Long and semi vowels have an effect on structure the Arabic word, this effect turns out at the different language levels. The first level is the phonetic level where it allows moving from the heavy formulas or the undesired and rejected sections in the Arabic word-structure system, to a light in pronunciation formulas or sectionally accepted. The second level is the morphology level where moving between different formulas of verbs and nouns takes place. In addition to such two sides, we conclude that the effect of these sounds is on the grammatical level that is related to the expression phenomenon.

This research aims to track that effect on different levels and to look into the old and modern sayings in it, and to uncover the truth of this effect through describing and interpreting it depending on the sound analysis of the word structure, and the Arabic language diagonal system.

One of this research conclusions is that these sounds rotate in the phonetic and functional performance, as the sliding of long vowel to semi-like vowel forms away to avoid the rejected phonetic formulas, it also plays the rule of short vowels in indicating the expressive situation, in addition to indicating the number. Long and semi long vowels are also characterized by special characteristics in terms of voice and morphology. These characteristics represent an auxiliary part in the process of pronunciation, as the vowels lead to the letter pronunciation, as the ancestors said. Long and semi vowels lead the pronunciation to the full structure of the word if it is not possible to pronounce one of its sections it has also been proved by the phonetic analysis. The position of these phonetics in the Arabic language is based on its variable rule in the different language levels phonetically, morphology, grammatically, and semantically. Furthermore, most of such issues of disagreement between grammarians in which their opinions contradicted are related to these vowels, these issues can be discussed from the phonetic aspect as a scientific basis for analyzing the linguistic phenomenon not the Philosophical interpretations or the special mental jurisprudence.

ملخص

لأصوات المد واللين أثر في بناء الكلمة العربية يتبين في مستويات اللغة المتعددة، أولها المستوى الصوتي إذ تسمح بالانتقال من الصيغ الثقيلة، أو المقاطع المكروهة والمرفوضة في نظام أبنية العربية. إلى صيغ خفيفة في النطق أو مقبولة مقطعيًا، وثانيها المستوى الصرفي إذ يتم التحول بين الصيغ المختلفة للأفعال والأسماء، وثالثها في المستوى النحوي الإعرابي، في كل من الأسماء الستة والمثنى والجمع والاسم المنقوص والاسم المقصور.

ويهدف هذا البحث إلى تتبع أصوات المد واللين وأثرها في المستويات المختلفة، والنظر في مقولات القدماء والمحدثين فيها، والكشف عن حقيقة هذا الأثر من خلال وصفه وتفسيره بالاعتماد على التحليل الصوتي لأبنية الكلمات، والنظام المقطعي للغة العربية.

ومما خلص إليه البحث أن هذه الأصوات تتناوب في الأداء الصوتي والوظيفي، إذ يشكل الانزلاق من الحركة الطويلة إلى شبه الحركة سبيلاً لتجنب الصيغ الصوتية المرفوضة، كما تؤدي دور الحركات القصيرة في الدلالة على الحالة الإعرابية، إضافة إلى الدلالة على العدد، كما تمتاز أصوات المد واللين بمميزات خاصة من الناحية الصوتية والصرفية جعلتها تمثل الجزء المساعد في النطق، فالحركات توصل النطق بالحرف كما قال الخليل، وأصوات المد واللين توصل النطق بالبناء الكامل للكلمة إذا تعذر نطق مقطع من مقاطعها كما ثبت بالتحليل الصوتي، ومكانة هذه الأصوات في اللغة العربية نابعة من دورها المتنوع في المستويات اللغوية المختلفة صوتياً وصرفياً ونحويًا ودلاليًا. كما أن كثيراً من مسائل الخلاف التي دارت بين النحاة واضطربت توجيهاتهم فيها مرتبطة بهذه الأصوات، وينبغي مناقشة هذه المسائل من الجانب الصوتي كأساس علمي لتحليل الظاهرة اللغوية لا التأويلات الفلسفية أو الاجتهادات العقلية الخاصة. وإن جزءاً من الإشكاليات المتعلقة بهذه الأصوات مرده إلى تعامل القدماء الخاطيء مع هذه الأصوات، فقد عوملت معاملة النوع الواحد في حين أنها نوعان مختلفان، وذلك راجع إلى استخدام الكتابة العربية رموزاً مشتركة للواو والياء في حالتَي المد واللين. وبالطبع أدى هذا إلى خلط النحاة وتخريجهم بعض المسائل النحوية تخريجات تجانب الدقة العلمية. وهذا البحث يدعو إلى إعادة النظر في دور هذه الأصوات صرفياً ونحويًا انطلاقاً من طبيعتها وخصائصها الصوتية فقط بغض النظر عن الاعتبارات الكتابية.

جدول الرموز الصوتية^١

الصوامت consonant	
>	أ
b	ب
t	ت
θ	ث
ʒ	ج
ħ	ح
x	خ
D	د
ð	ذ
R	ر
Z	ز
S	س
ʃ	ش
ʒ	ص
d	ض
t	ط
ð	ظ
<	ع
Y	غ
f	ف
q	ق
K	ك
L	ل
m	م
n	ن
h	هـ
الصوائت vowels	
A	الفتحة القصيرة
U	الضمة القصيرة
I	الكسرة القصيرة
a:	الفتحة الطويلة (الألف)
u:	الضمة الطويلة (واو المد)
i:	الكسرة الطويلة (ياء المد)
أشباه الصوائت semi vowels	
W	و
Y	ي



^١ انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ص 314 .

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
1	المقدمة
6	التمهيد
6	أولاً- مصطلح الصوت اللغوي
7	ثانياً- عدّة أصوات العربية عند القدماء والمحدثين
11	ثالثاً- الحركات والمدود عند القدماء والمحدثين
16	رابعاً- وصف الحركات القصيرة والطويلة في العربية
18	خامساً- الحركة المزدوجة
19	سادساً- أصوات اللين (الواو والياء) عند القدماء والمحدثين
24	سابعاً- كيفية نطق أصوات اللين (الواو والياء)
26	ثامناً- إشكالية أصوات المد واللين في اللغة العربية
27	تاسعاً- وظائف أصوات المد واللين
30	عاشراً- خصائص البناء المقطعي (الميزان الصوتي)
33	حادي عشر- الكلمة بين الأداء النطقي والرسم الكتابي مشكلة الكتابة
35	ثاني عشر- تاريخ المعتلات في اللغة العربية
38	الفصل الأول : أثر أصوات المد واللين في بناء الكلمة – دراسة في
	تغيرات بنية الفعل-
39	المبحث الأول : أثر أصوات المد واللين في بنية الفعل عند تصرّيفه
39	أولاً- معتل الفاء
50	ثانياً- معتل العين
66	ثالثاً- معتل اللام
70	المبحث الثاني : أثر أصوات المد واللين في بنية الفعل عند إسناده
70	أولاً- معتل الفاء
73	ثانياً- معتل العين
87	ثالثاً- معتل اللام
90	المبحث الثالث : أثر أصوات المد واللين في بنية الفعل عند توكيده
91	أولاً- تغيرات بنية الفعل الصحيح عند توكيده
91	ثانياً- تغيرات بنية الفعل معتل الآخر عند توكيده
95	ثالثاً- تغيرات بنية الفعل المسند عند توكيده
100	الفصل الثاني : أثر أصوات المد واللين في بناء الكلمة- دراسة في
	تغيرات بنية الاسم-
101	المبحث الأول : تغيرات بنية الاسم عند التنثية
103	أولاً- الصحيح

105	ثانيا- المقصور
114	ثالثا- المنقوص
117	رابعا- الممدود
124	المبحث الثاني : تغيرات بنية الاسم عند الجمع على المذكر السالم
124	أولا- الصحيح
126	ثانيا- المقصور
128	ثالثا- المنقوص
130	رابعا- الممدود
131	المبحث الثالث : تغيرات بنية الاسم عند جمع على المؤنث السالم
132	أولا- الصحيح
133	ثانيا- المقصور
134	ثالثا- المنقوص
134	رابعا- الممدود
136	المبحث الرابع : تغيرات بنية الاسم عند الجمع على التكسير
137	أولا- جموع القلة
139	ثانيا- جموع الكثرة
142	الفصل الثالث- أثر أصوات المد واللين في التوجيه النحوي لحروف الإعراب وعلاماته.
146	المبحث الأول: ظاهرة الإعراب في اللغة العربية
149	المبحث الثاني : إعراب الأسماء الستة
160	المبحث الثالث : إعراب المثنى والجمع
165	المبحث الرابع : إعراب المقصور والمنقوص
174	الاستنتاجات والمقترحات
176	قائمة المراجع والمصادر
184	الملخص باللغة الانجليزية
190	الفهرس



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بعنوان
"أثر أصوات المد واللين في بناء الكلمة العربية"

The Effect of Long Vowels and Semi-vowels on The Arabic Word Structure

إعداد الطالب : بشار حمود سيف الدين

بإشراف الأستاذ الدكتور: زيد خليل القرارة

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

- ١- أ. د. زيد خليل فلاح القرارة (مشرفاً ورئيساً)
- ٢- د. محمود محمد رمضان الديبكي (عضواً)
- ٣- د. سعيد جبر محمد أبو خضر (عضواً)
- ٤- أ. د. إيمان محمد الكيلاني (عضواً/ مناقشاً خارجياً)

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة آل البيت .

نوقشت وأوصي بـ (إجازتها ، تعديلها ، رفضها) بتاريخ ٢٠١٨ / ٥ / ٢٠ م.

